مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 45 . العدد 23

1445 هـ - 2023 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. محمود حديد	رئيس هيئة التحرير
أ. د. هايل الطالب	رئيس التحرير

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	عضو هيئة التحرير
د. فهد شريباتي	عضو هيئة التحرير
د. معن سلامة	عضو هيئة التحرير
د. جمال العلي	عضو هيئة التحرير
د. عباد كاسوحة	عضو هيئة التحرير
د. محمود عامر	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. سونيا عطية	عضو هيئة التحرير
د. ريم ديب	عضو هيئة التحرير
د. حسن مشرقي	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. نزار عبشي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
مدى توافر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي	د. احمد زهرة	38-11
دراسة دور برامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)	فيروز صالح د. راميا الجبيلي	84-39
أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	د. لانا زاهر	108-85
التخطيط الاجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الخطية "دراسة حالة مؤسسة سكر للصناعات الدوائية"	محمد كوكه د. زكون قريط	144-109

مدى توافر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي

الدكتور: احمد زهرة كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى توافر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، الإدارة الاستراتيجية للموارد) ودورها في تحقيق التميز المؤسسي في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري.

ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام الفلسفة الوضعية مع تبني الأسلوب الاستنتاجي، أي الانطلاق من العام إلى الخاص بحيث تُحوَل النظرية التي تربط بين أبعاد الريادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي إلى فرضيات محددة قابلة للاختبار. حيث أن الباحث اعتّمد في صياغة الفرضيات على عدد كافٍ من الدراسات السابقة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البحث، والدراسة بطبيعتها كميّة وارتباطّية لأنها درست العلاقة بين متغيرات البحث من خلال الاعتماد على استبيان مصمّم خصيصاً للبحث.

وتوصّل الباحث إلى عدّة نتائج منها: تتوافر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية بدرجة جيدة في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري، حيث جاء بعُد القيادة الريادية في المرتبة الأولى، تليها بُعد الإدارة الاستراتيجية للموارد في المرتبة الثانية، ومن ثم بُعد العقلية الريادية في المرتبة الثالثة، وأخيراً في المرتبة الرابعة بُعد الثقافة الريادية، إضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد الرّيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي في المنظمات عينة البحث.

وأوصى الباحث بزيادة الاهتمام بالرّيادة الاستراتيجية وبجميع أبعادها، إضافة إلى تعزيز وترسيخ الثقافة الريادية وتشجيع التفكير الاستراتيجي الخلاق، وتشجيع المبادرات الريادية بين جميع أفراد الشركات المبحوثة وذلك لتحقيق التميز المؤسسي في تلك المنظمات.

الكلمات المفتاحية: الرّيادة الاستراتيجية، القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، الإدارة الاستراتيجية للموارد، التميز المؤسسي.

The availability of the dimensions of Strategic Entrepreneurship and its Role in Achieving Organizational Excellence

□ABSTRACT□

This Research Aims To Determine The Availability Of The Dimension Of Strategic Entrepreneurship (Entrepreneurial Leadership, Entrepreneurial Mindset, Entrepreneurial Culture, Strategic Management Of Resources) And Its Role In Achieving Organizational Excellence In Pharmaceutical Manufacturing Companies In The Syrian Coast.

To Achieve The Objectives Of The Research, Positivism Was Used With Deductive Method. That Is, Starting From The General To The Special, So That The Theory That Links The Dimension Of Strategic Entrepreneurship And Achieving Organizational Excellence Is Transformed Into Specific Testable Hypotheses. As The Researcher Relied In Formulating Hypotheses On A Good Number Of Previous Studies That Are Closely Related To The Research Problem, And The Study Is Quantitative And Correlative In Nature Because It Studied The Relationship Between The Two Variables By Relying On A Questionnaire Designed Specifically For The Research.

The Researcher Reached Several Conclusions, Including: The Dimension Of Strategic Entrepreneurship Are Available To A Good Degree In Pharmaceutical Manufacturing Companies In The Syrian Coast. Where The Dimension Came Entrepreneurial Leadership In The First Place, Strategic Management Of Resources Followed In Second Place, And In The Third Place, Entrepreneurial Mindset, In The Four Place Entrepreneurial Culture. In Addition To The Existence Of A Statistically Significant Relationship Between Dimension Of Strategic Entrepreneurship And Achieving Organizational Excellence In The Research Sample Organizations.

The Researcher Recommended Increasing Interest At Strategic Entrepreneurship And All Its Dimensions, In Addition To Promoting And Consolidating The Entrepreneurial Culture, And Encouraging Creative Strategic Thinking, Encouraging Pioneering Initiatives Among All Employees In Companies In Order To Achieve Organizational Excellence In Those Organizations.

KEYWORDS: Strategic Entrepreneurship, Entrepreneurial Leadership, Entrepreneurial Mindset, Entrepreneurial Culture, Strategic Management Of Resources, Organizational Excellence

مقدمة:

زاد الاهتمام مؤخراً بالرّيادة باعتبارها من الموضوعات الهامّة والمعاصرة في إدارة الأعمال، ففي ظل المنافسة الشّديدة والعولمة وزيادة وتنوع المنظمات أدركت العديد منها أن السبيل الوحيد للبقاء والنمو والتفوق على المنافسين يكون من خلال استخدام أساليب إدارية قائمة على المبادرة والمرونة والتفكير الاستراتيجي الخلّاق، والنظر إلى المستقبل برؤية استراتيجية معمقة ترسم معالم الطريق للوصول إلى التميز والتفوق على المنافسين. ومن هذه الأساليب الحديثة أسلوب الريّادة الاستراتيجية والتي تعني الرغبة في الإبداع وتحمل المخاطر المتعلقة باختبار المنتجات والخدمات والأسواق الجديدة ، والنزعة الاستباقية لاقتّناص الفرص والتميز عن المنافسين.

هذا ويعدّ التميز المؤسسي من أهم المتطلبات التي تسعى المنظمات جاهدة لتحقيقه، لأنه يضمن لها الموقع التنافسي المميز والاستمرار في عالم الأعمال، ويتحقق التميز المؤسسي من خلال التحسينات المستمرة لرسالة المنظمة ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بحيث تعكس توجهها الاستراتيجي في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة، وكذلك من خلال قيادة ريادية مشجعة على الابّداع والابتكار والمبادرة والاستباقية واقتناص الفرص وتحمّل المخاطر، والاسّتغلال الأمثل لموارد المنظمة البشرية والمادية والمعنوية لتحقيق أهدافها بأقصى كفاءة وأعلى فعّالية.

وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى توافر أبعاد الريّادة الاستراتيجية في شركات تصنيع الأدوية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي.

الدراسات السابقة:

1) **دراسة (Al- Musawi Et Al , 2022)**

The Role Of Entrepreneurial Strategies In Achieving Organizational Excellence" دور استراتيجية الريادة في تحقيق التميز المؤسسي"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور استراتيجيات الريادة بأبعادها (الابداع، المبادرة، الاستراتيجية الهجومية) في تحقيق التميز المؤسسي. تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث شملت العينة /52/ فرد ضمت الأقسام العلمية ومقررين في كليات جامعة ميسان، ومن نتائج هذه الدراسة إن تطبيق استراتيجيات الريادة يسمح باستغلال الفرص

باستخدام التخطيط الاستراتيجي الفعال الذي يعتمد على وضوح الرؤية، ومدى كفاية الموارد وذلك بزيادة التوجه نحو الابداع وتسهيل عمليات المبادرة والتنافس الهجومي، كما أن للجامعة رؤية استراتيجية تساعدها على تحقيق تطلعاتها المستقبلية في بناء قادة المستقبل الذين يساهمون في جعلها جامعة متميزة تنظيمياً.

2) دراسة (الطبلاوي، 2022): " دور الريادة الاستراتيجية في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة"– دراسة تطبيقية في شركة مصر للتأمين –

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الريادة الاستراتيجية على الميزة التنافسية المستدامة، وذلك من خلال دراسة الأبعاد التالية للريادة الاستراتيجية (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، إدارة الموارد بشكل استراتيجي)

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي حيث تم جمع المعلومات باستخدام قائمة استقصاء موجهة إلى عينة عددها /285/ مفردة من العاملين في شركة مصر للتأمين. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير معنوي لجميع أبعاد الريادة الاستراتيجية على المتغير التابع (الميزة التنافسية المستدامة)

3) دراسة (البسيسي و الشماسي، 2022): " دور الريادة الاستراتيجية في تحقيق الابتكار التنظيمي – دراسة ميدانية على موظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الريادة الاستراتيجية المتمثلة بـــ: (المبادرة، العقل الريادي، تحمل المخاطر، المرونة، الرؤية، النمو) في تحقيق الابتكار التنظيمي بين موظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط، ومعرفة مستوى الريادة الاستراتيجية في الوزارة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وكان من بين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحمل المخاطر بنسبة 59,5% وهي تمثل النسبة الأكبر من الأبعاد محل الدراسة يليها النمو بنسبة 57,7% ثم تتابعاً المرونة، العقل الريادي، الرؤية، المبادرة.

4) دراسة (Al Halaseh & Ayoub, 2021): Strategic Flexibility Mediating the Impact of Entrepreneurial Orientation on Organizational Excellence " أثر التوجه الريادي على التميز المؤسسي من خلال المرونة الاستراتيجية كمتغير وسيط"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التوجه الريادي في تحقيق التميز المؤسسي من خلال دراسة الأبعاد التالية للتوجه الريادي (التوجه نحو الابتكار، التوجه نحو المخاطر، المبادرة) مع وجود المرونة الاستراتيجية كمتغير وسيط.

اتبع الباحث المنهج الكمي من خلال تطوير استبيان مؤلف من 29 فقرة ، كما تم إجراء مسح شامل على عينة مؤلفة من 1023 مفردة. وكان من أهم نتائج البحث أن مستوى توافر التوجه الريادي والتميز المؤسسي والمرونة الاستراتيجية بلغت درجة عالية في البنوك، بالإضافة إلى أن التوجه الريادي بأبعاده له تأثير ذو دلالة إحصائية على تحقيق التميز المؤسسي، كما لم يظهر أي دور للمرونة الاستراتيجية في العلاقة بين التوجه الريادي والتميز المؤسسي.

5) دراسة (زيد وشجاع، 2021): " أثر التوجه الريادي في تحقيق التميز المؤسسي في الجامعات اليمنية الأهلية في العاصمة صنعاء"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التوجه الريادي في تحقيق التميز المؤسسي في الجامعات ومستوى ممارسته لتحقيق التميز المؤسسي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع /264/ استبانة على عينة من القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتوفر أبعاد التوجه الريادي بمستوى عال، وقد كان أعلى أبعاد التوجه الريادي توافراً بُعد الابداع، وأقل الأبعاد توافراً بُعد المخاطرة، وكان مستوى تحقيق التميز المؤسسي عالياً، حيث كان الأكثر تحققاً بُعد القيادة، بينما الأقل تحققاً بُعد الموارد البشرية، بالإضافة إلى وجود علاقة وأثر للتوجه الريادي في تحقيق وزيادة التميز المؤسسي.

تقيّيم الدراسات السابقة:

تمّ الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار أبّعاد المتغيرين الريّادة الاستراتيجية والتميز المؤسسي (الطبلاوي، 2022)، (Al Halaseh & Ayoub, 2021) كما أن أغلب

الدراسات ركّزت على الاستراتيجيات والتوجهات الريادية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي (زيد وشجاع، 2021)، (Al Halaseh & Ayoub, 2021)، (Al-Musawi Et Al , 2022). أما هذه الدراسة فجمعت بين المتغيرين السابقين من خلال دراسة الريادة الاستراتيجية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي، حيث تُعدّ هذه الدراسة الوحيدة التي جمعت بين المتغيرين على حدّ علم الباحث.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة (البسيسي و الشماسي، 2022) في المتغير التابع التميز المؤسسي، كما اختلفت في دراسة أبعاد مختلفة للرّيادة الاستراتيجية.

كما إن وجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة يكمن في الحدود الجغرافية لكل منها، حيث تم تطبيق هذه الدراسة في بيئة مختلفة تماماً وهي شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري، بينما تنوعت الدراسات السابقة بين الجامعات والبنوك و مؤسسات التأمين.

مشكلة البحث:

تسّعى المنظمات بشكل دائم ومستمر إلى التفرد والتميز وتحقيق التفوق في المنافسة المحلية والدولية، وخاصة في ظلّ التطور الكبير في التكنولوجيا والمنافسة القوية التي تجعل البقاء للأفضل والأكثر تميزاً.

ومن خلال دراسة استطّلاعية قام بها الباحث على بعض شركات تصنيع الأدوية ومقابلة بعض المدراء تبين للباحث أن هذه الشركات تقوم بإنتاج منتجات وطنية تتناسب مع المعايير العالمية وأحياناً تنافس المنتجات الأجنبية، ولكن في ظلّ العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية بشكل عام وعلى شركات تصنيع الأدوية بشكل خاص وصعوبة استيراد المواد الأولية التي تدخل في تركيب المنتج النهائي تكافح هذه الشركات للاستمرار في إنتاج وتوفير الكثير من الأدوية للسوق المحلية وبالتالي لابدّ من تشجع الريادة والابتكار والمبادرة في سبيل تحقيق التميز. وهذا يقودنا إلى التساؤل البحثي التالي:

"**ما هو دور الريادة الاستراتيجية في تحقيق التميز المؤسسي في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري**"

أهمية البحث:

تتجلّى **الأهمية النظرية** للبحث من حيث أنه دمج بين مفهومين هامين في إدارة الأعمال وهما الريّادة والإدارة الاستراتيجية لينتج متغير جديد وهو الريّادة الاستراتيجية، حيث تعتبر هذه الدراسة من المحاولات العلمية التي تساعد في بناء إطار نظري لمتغيرين في غاية الأهمية وهما الريّادة الاستراتيجية والتميز المؤسسي.

أما **الأهمية العملية** للبحث فهي مساعدة شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري على تحقيق التميز المؤسسي من خلال ممارسة الريّادة الاستراتيجية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى ما يلي:

1- قياس مدى توافر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري .

2- تحديد العلاقة بين الرّيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي.

3- تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها مساعدة شركات تصنيع الأدوية لتحقيق التميز المؤسسي من خلال ممارسة أسلوب الريّادة الاستراتيجية.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة احصّائية بين أبعاد الرّيادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة ($\infty \leq 0.05$) ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصّائية بين بُعد القيادة الريادية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة ($\infty \leq 0.05$)

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصّائية بين بُعد العقلية الريادية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة ($\infty \leq 0.05$)

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصّائية بين بُعد الثقافة الريادية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة ($\infty \leq 0.05$)

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصّائية بين بُعد إدارة الموارد استراتيجياً وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة ($0.05\geq\infty$)

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين الإداريين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري (هيومن فارما، كندة فارما، زين فارما، غولدن فارما، سيفارما، جينا الدوائية). واعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع 93 استبانة، تم استرجاع 78 استبانة وكانت جميعها صالحة للتحليل الاحصائي بسبب المقابلة التي جرت أثناء توزيع الاستبيان.

حدود البحث:

- الحدود العلمية : اقتصرت الدراسة على متغير مستقل واحد فقط (الرّيادة الاستراتيجية)، ومتغير تابع واحد فقط (تحقيق التميز المؤسسي)
- الحدود المكانية : اقتصر البحث على شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري.
- الحدود الزمنية : اقتصر البحث على الربع الأول من عام 2023

أدبيات البحث:

1- مفهوم الريادة الاستراتيجية:

يعتبر مفهوم الرّيادة الاستراتيجية Strategic Entrepreneurship (SE) مفهوم بحثي حديث نسبياً، حيث ترجع بداية ظهوره إلى بدايات القرن الحادي والعشرون وإن كانت جذوره الأولى عميقة وقديمة نظراً لكونه تكّون نتيجة الاندماج بين مجالين هامين وهما الإدارة الاستراتيجية وريادة الأعمال، حيث بدأ العمل جدياً في مجال الرّيادة الاستراتيجية في أوائل القرن الحادي والعشرون على يد العديد من الباحثين مثل HIT, IRELAND, LUKE, HUGHES, WEBB, DARYANI, TABRIZINIA, وغيرهم الكثير.

حيث يساعد الدّمج بين مجالي الريادة والإدارة الاستراتيجية في تحقيق التوازن بين عمليتي استكشاف الفرص واستغّلالها وهو ما يساعد بدوره على تحقيق المزيد من القيمة للشركة، وذلك من خلال عمليات وشروط أساسية لا بدّ من توافرها ومنها الابداع

والابتكار المستمر في جميع العمليات الإدارية والأنشطة داخل الشركة. (صادق ومحمد، 2022).

تعرّف الرّيادة الاستراتيجية بأنها فلسفة إدارية حديثة تحفّز على الرشّاقة الاستراتيجية والمرونة والابتكار والابداع المستمر، وتشجع العاملين باستمرار على الريادة والابداع. (عبد العال، 2020)

ومن وجهة نظر (IRELAND, Et Al, 2003) عرّف الرّيادة الاستراتيجية بأنها عملية المشاركة باستمرار في البحث عن الفرص والميزة التنافسية من أجل اكتشاف وتنفيذ الاستراتيجيات الريادية في تحقيق الثروة، وهذا يستند على جوهر عملها المتمثل في تطبيق الابتكار وتطوير ودعم الابداع (محمد ثابت، 2021)

ومن وجهة نظر (Hoskisson Et Al, 2013) يرى بأن الرّيادة الاستراتيجية تعني القيام بالفعل الريادي من منظور استراتيجي من خلال البحث عن الفرص الريادية والميزة التنافسية لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات بهدف تحقيق قيمة العميل وتحقيق المنفعة المالية لأصحاب الشركات. أما (Pkyrgidou & Hughes, 2010) يرى بأنها ميل الشركات للانخراط في عمليات مبتكرة وقبول المخاطرة واستخدام استراتيجيات المبادأة. Hijjawi, (2020).

من خلال ما سبق يرى الباحث أن الرّيادة الاستراتيجية بأنها إحدى الفلسفات الإدارية الجديدة التي ربطت بين الرّيادة والادارة الاستراتيجية من خلال تشجيع الابداع والابتكار في تقديم المنتجات للحصول على التفرد والتميز والميزة التنافسية.

2- أهمية الرّيادة الاستراتيجية:

تلعب الرّيادة الاستراتيجية دوراً هاماً ومحورياً في تحقيق التميز للمنظمات من خلال إيجاد وتطوير وتنمية المواهب وحثها على المبادرة والابتكار، وتبرز أهمية الرّيادة الاستراتيجية بشكل واضح في النقاط التالية:

- ✓ تساعد في خلق قيمة جديدة (ابتكار قيمة) تفوق التوقعات، وذلك من خلال استخدام الفرص التي تساهم في تقديم منتجات وخدمات تحقق تطلعات الشركة لتحقيق التميز والتفوق. (Dryani & Tabrizinia, 2015)

- ✓ تساعد على التنبؤ بمتغيرات البيئة الخارجية السّريعة التغيير والتعقيد والبحث عن الفرص المناسبة واقتّناصها واستغلّالها بالشكل الأمثل من خلال تقديم منتجات ابتكارية والتصرف بشكل استراتيجي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المخططة. (عبد العال، 2020)
- ✓ تساعد في تميز المنظمات ومرونتها ورشاقتها من خلال تطوير العلاقات مع مختلف الشركات المحلية والأجنبية كنوع من التحالف الاستراتيجي الذي يمكنها من اكتشاف الحاجات الغير مشبعة للعمل على إشباعها وتحقيق رضاها وبالتالي الوصول إلى الميزة التنافسية. (عليان، 2022)

3- أبعاد الرّيادة الاستراتيجية:

تنوعت أبعاد الرّيادة الاستراتيجية باختلاف الباحثين الذين قاموا بدراستها وتحديدها وفق لوجهات نظر عديدة، فمن وجهة نظر(الجميل والجرجري، 2021) فإن أبعاد الريادة الاستراتيجية تتمثل بـــ (التعلم التنظيمي، الابداع، التحالف الاستراتيجي، النمو، المرونة)، بينما درس (علّيان، 2022) أبعاد الرّيادة الاستراتيجية من خلال (تحمل المخاطر، اغتنام الفرص، الإبداع، الثقافة الريادية).

بينما اعتمد أغلب الباحثين على نموذج (Ireland et al, 2003) في دراسة الأبعاد التالية للريادة الاستراتيجية (عبد العال، 2020)، (الرواجفة، 2021)، (صادق ومحمد، 2022)،(Ziyae & Sadeghi,2020)، (الطبلاوي، 2022):

- ✓ **القيادة الريادية Entrepreneurial leadership**

تسّعى القيادة الريادية بشكل عام إلى تنسيق الجهود، وتوجيه ومتابعة المرؤوسين، وتحليل المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية وكشف نقاط القوة ونقاط الضعف لاقّتناص الفرص ومواجهة التهديدات وتحقيق التميز والتفوق على المنافسين، وذلك من خلال الابداع والابتكار ومواكبة التطورات التكنولوجية لتقديم منتجات عصرية فريدة ومميزة. (Ziyae & Sadeghi,2020). ومن جانب آخر تتوضّح القيادة الريادية بكونها عملية أو نشاط يمارس من خلالها القادة دورهم الفعال في التحفيز وتشجيع التعاون بين الجميع وبث روح الأمل

والمبادرة داخل جميع أفراد المنظمة ، مما يهيئ الظروف التي تساند العمل الريادي وتطوره وترعاه. (الرواجفة، 2021).

- ✓ **العقلية الريادية Entrepreneurial Mindset**

تتمثل بالتفكير الريادي القائم على التحليل والمبادرة وابتكار أفكار خلاّقة لمواجهة الظروف البيئية المتغيرة وحالات عدم التأكد البيئي، حيث تعد المحرك الأساسي للطاقات والقدرات، فهي تؤثر على الموارد البشرية في المنظمة من حيث تدريبها وتطويرها على الأساليب الريادية التي تساهم في تحسين الأداء وتحقيق الإنتاجية المرتفعة. وتشجع الأنشطة الريادية كالمخاطرة والاستقلالية والمثابرة والمغامرة، وحب الاطلاع على المستجدات والجرأة في اتخاذ القرارات، ومن مكونات العقلية الريادية (إدراك الفرص الريادية، منطق الخيارات الريادية، الإطار الريادي) (الطبلاوي، 2022).

- ✓ **الثقافة الريادية Entrepreneurial culture**

تكونت الثقافة الريادية من خلال دمج الثقافة التنظيمية مع ريادة الأعمال، أي دمج مجموعة القيم والسلوكيات والعادات والتقاليد مع الأفكار الريادية التي تساهم في تحقيق التميز للمنظمات. (عليان، 2022).

وتعرّف الثقافة الريادية من وجهة نظر lok بأنها الثقافة التي يحترم المجتمع فيها الشجاعة للدخول في عالم الرّيادة والعمل الحر ويكافئ الأفراد عبر الشعور بالحرية والاستقلالية وتحقيق الأرباح وهي الثقافة التي تدعم فيها المبادرات الفردية والجماعية للجميع دون استثناء، (Lok, 2018).

وتشجّع الثقافة الريادية الأنشطة الريادية كالمخاطرة والاستقلالية والمثابرة والمغامرة، وحبّ الاطلاع على المستجدات والجرأة في اتخاذ القرارات. وتشمل الثقافة الريادية مجموعة من العناصر (المخاطرة، العمل في ظروف عدم التأكد، المرونة، التغيير، التنافس في بيئة معقدة). كما تتضمن الثقافة الريادية سرد القصص التي تعزز سمعة المنظمة الريادية، كما لابدّ من تبني ثقافة ريادية

منفتحة على التطورات الجديدة للاستفادة منها في ممارسة أنشطتها المختلفة وتقديم المنتجات المميزة للعملاء. (Al-Musawi et al, 2022)

- ✓ **الإدارة الاستراتيجية للموارد Strategic Management Of Resources**

يقصد بها الاسّتغلال الأمثل لجميع موارد المنظمة المتاحة، واستخدامها بشكل استراتيجي وذلك من خلال إجراء تقييم مستمر لموارد لمنظمة بهدف تحديد الموارد الفردية (القابليات والكفاءات المميز) لخلق التآزر والتعاضد بين جميع أفراد المنظمة ونعني بالموارد المتاحة بالمنظمة (الموارد البشرية والموارد المادية والموارد المعنوية). (الشهراني، 2017)، (فاطنة و احمد، 2022)

ويجب تجميع جميع موارد المنظمة بهدف إدارتها بشكل استراتيجي بطرق تسهم في إدراك واستغلال الفرص الريادية والتي تؤدي بدورها إلى التميز.

ويوضح الشكل التالي أبعاد الرّيادة الاستراتيجية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

4- مفهوم التميز المؤسسي: Organizational Excellence

يعتبر مفهوم التميز من أهم الأهداف التي تسعى جميع المنظمات للوصول إليه وتحقيقه والمحافظة عليه، فمن خلاله تتفوق المنظمات في أدائها وتزداد قدراتها التنافسية وحصتها السوقية. (الشهراني، 2021)

فالتميز يعني التفرد والتجديد والتفوق وهو في جوهره مطلب حيوي واستراتيجي لمختلف أنواع المنظمات مهما تنوعت في أشكالها وأحجامها وطبيعة أعمالها، وهو من أهم الأنشطة الاستراتيجية للمنظمات الطموحة الواعدة بمستقبل يضمن لها الاستمرارية والتوسع والنمو. (العنزي، 2020).

ويعرّف التميز المؤسسي بأنه سعي وقدرة المنظمة على التفوق في أدائها وتحقيق أهدافها بصورة فعالة تميزها عن باقي المنظمات، وقدرتها على الحفاظ على أفضليتها وتميزها حاضراً ومستقبلاً بما يؤدي إلى إضافة قيم لجميع أصحاب المصلحة. Alharafsheh (et al, 2022)

فالمنظمات المتميزة هي التي تحرص على ترجمة رؤيتها ورسالتها وأهدافها إلى واقع ملموس من أجل تحقيق آمالها ورغباتها في النمو والبقاء والاستمرارية والحصول على ميزة تنافسية (ملاح، 2021). ومن صفات المنظمات المتميزة:

- ✓ المرونة من خلال التكيف السريع مع البيئة المحيطة (محسن، 2017)
- ✓ التوجه نحو العميل لمعرفة احتياجاته ورغباته، ومن ثم تقديم منتجات تلبي هذه الاحتياجات للحصول على رضاه وولائه. (الأزوري، 2022).
- ✓ المهارة في إدارة المخاطر والأزمات ومواجهة التهديدات ورسم الاستراتيجيات. (Hijjawi, 2020).
- ✓ تمكين العاملين من خلال منح الصلاحيات لتعزيز الريادة والابداع والمشاركة في اتخاذ القرارات. (الشهراني، 2017).

5- أهمية التميز المؤسسي:

حظي مفهوم التميز المؤسسي بأهمية كبيرة عند أغلب الباحثين نوردها فيما يلي:

- ✓ يساعد في بناء مكانة مرموقة وموقع مميز للمنظمة مقارنة من غيرها من المنظمات، وبالتالي بناء سمعة ممتازة للمنظمة تمثل أهم مواردها المعنوية. (Al-Halaseh & Ayoub, 2021)
- ✓ يشكل حافزاً رئيسياً للمنظمة لمواكبة التطورات على كافة الأصعدة، والعمل على الاستخدام الأمثل للموارد بالشكل الذي يزيد من قيمتها وفاعليتها. (سمر الدين، 2020)

- ✓ يساعد المنظمة في وضع الرؤى والاستراتيجيات للعاملين فيها وللمتعاملين معها بحيث تلبي حاجات وطموحات العملاء وتتجاوز توقعاتهم. (غازي، 2022)

6- أبعاد التميز المؤسسي:

قام العديد من الباحثين بوضع أبعاد مختلفة للتميز المؤسسي والتي تتيح للمنظمة الحصول على التميز في حال الأخذ بها فأبعاد التميز المؤسسي عند (محسن، 2017): (القيادة، الموارد البشرية، الثقافة التنظيمية، الاستراتيجية، الهيكل التنظيمي)، ومن وجهة نظر (غازي، 2022) فقد تم قياس التميز المؤسسي من خلال الأبعاد التالية (الغاية والرؤية الاستراتيجية، الثقافة المؤسسية والقيادة، إشراك المعنيين، بناء قيمة مستدامة، قيادة الأداء والتحول، انطباعات المعنيين، الأداء الاستراتيجي والتشغيلي)، أما (سمر الدين، 2020) فتم قياس التميز المؤسسي من خلال (تميز القيادة، تميز الاستراتيجية، تميز المرؤوسين، تميز العمليات). ومن جانب آخر فقد تبنت دراسة (Al-Halaseh & Ayoub. 2021)، (العنزي، 2020) العديد من النماذج منها نموذج المؤسسة الأوروبية للتميز EFQM والذي يتكون من تسعة معايير خمسة منها تصف المقومات اللازمة لتحقيق التميز وهي (الأفراد، القيادة، الاستراتيجية، الشراكة والموارد، العمليات)، بينما تضم المجموعة الثانية أربعة عناصر لوصف النتائج وهي (نتائج الموارد البشرية، نتائج خاصة بالعملاء، نتائج الأداء الرئيسية، نتائج خاصة بالمجتمع).

وبعد اطلاع الباحث على ما سبق سوف نقوم بدراسة الأبعاد التالية للتميز المؤسسي وهي (تميز الاستراتيجية، تميز الهيكلية، تميز الموارد البشرية، تميز نتائج الأداء).

النتائج والمناقشة:

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة البحث والبيانات المراد الحصول عليها تم استخدم الفلسفة الوضعية مع تبني الأسلوب الاستنتاجي، أي الانطلاق من العام إلى الخاص بحيث تُحوَل النظرية التي تربط بين أبعاد الريادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي إلى فرضيات محددة قابلة للاختبار. حيث أن الباحث اعتمد في صياغة الفرضيات على عدد كاف من الدراسات السابقة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البحث، والدراسة بطبيعتها كمية وارتباطية لأنها درست العلاقة بين المتغيرين من خلال الاعتماد على استبيان مصمم

خصيصاً للبحث، وبعد جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة تم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS.20).

- أدوات جمع البيانات:

البيانات الثانوية : تم جمع البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري من الرسائل والأبحاث السابقة والدوريات والكتب العلمية التي تبحث في موضوع الرّيادة الاستراتيجية والتميز المؤسسي. بالإضافة الى بعض المواقع الالكترونية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية(الانترنت).

البيانات الأولية : تمّ جمعها باستخدام استبيان صمّم خصيصاً لقياس مدى توفر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري، وتمّ استخدام ثنائية الاستبيان والمقابلة لتوزيع الاستبيان ولجمع البيانات، حيث تكونت الاستبانة من محورين أساسيين:

- ✓ **المحور الأول: الرّيادة الاستراتيجية** وتضم أربعة أبعاد (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، الإدارة الاستراتيجية للموارد) وذلك بالاعتماد على الدراسات (عبد العال، 2020)، (الرواجفة، 2021)، (صادق ومحمد، 2022)،(Ziyae & Sadeghi,2020)، (الطبلاوي، 2022).
- ✓ **المحور الثاني: تحقيق التميز المؤسسي** وتضم أربعة أبعاد (تميز الاستراتيجية، تميز الهيكلية، تميز الموارد البشرية، تميز نتائج الأداء). وذلك بالاعتماد على الدراسات (غازي، 2022)، (Al-Halaseh & Ayoub, 2021، (سمر الدين، 2020)، (العنزي، 2020)

حيث يتضمن كل محور عدداً من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم اعتماد الاجابات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي:

التصنيف	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الوزن	5	4	3	2	1

الجدول من إعداد الباحث

وبعد إدخال البيانات على البرنامج الاحصائي (spss.20) قام الباحث بالتأكد من صدق وثبات الاستبانة كما يلي : **أولاً: صدق الاستبانة validity** : قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والأكاديميين بهدف تطوير معايير هذه الاستبانة لتصبح أكثر قدرة على قياس الأشياء التي صممت لأجلها.

ثانياً: ثبات الاستبانة Reliability :تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمحوري الاستبانة وكانت قيمة المعامل = 0.87 وهو أكبر من 0.6 وهو مقبول في العلوم الإدارية. ويدل على وجود علاقة اتساق وترابط عالي بين فقرات الاستبانة وهذا يدل على إمكانية ثبات النتائج التي نحصل عليها عند تطبيق الاستبانة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.873	2

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss.20

الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

يتناول الباحث في هذه الفقرة وصفاً لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاستبانة، وذلك وفق مقياس ليكرت الخماسي.

لحساب المتوسط المرجح للمقياس قام الباحث بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5 ، حيث 4 تمثل عدد المسافات و 5 تمثل الاختيارات

طول الفترة = 4 ÷ 5 = 0.80 ويصبح التوزيع كما يلي

المتوسط المرجّح	المستوى
من 1 إلى 1.79	غير موافق إطلاقاً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق جداً

وقد كانت النتائج كما يلي:

أولاً: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الريادة الاستراتيجية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
القيادة الريادية x1	4.2134	.81564	عالٍ	الأول
العقلية الريادية x2	3.8965	.72386	مقبول	الثالث
الثقافة الريادية x3	3.5675	.66185	مقبول	الرابع
الإدارة الاستراتيجية للموارد x4	4.1198	.83372	عالٍ	الثاني
أبعاد الريادة الاستراتيجية X	3.9493	.75876	مقبول	-

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

إن جميع أبعاد الريادة الاستراتيجية متوفرة بدرجة جيدة في المنظمات عينة البحث وفق الترتيب الآتي:

- ✓ جاء في المرتبة الأولى بُعد القيادة الريادية بوسط حسابي 4.2134 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة عالية، وهذا يعني أن المنظمات تسعى دائماً لتوجيه المرؤوسين وتشجيعهم ومشاركتهم في صنع واتخاذ القرارات وبث روح الأمل والمبادرة داخل جميع أفراد المنظمة. وانحراف معياري(81564.) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.
- ✓ جاء في المرتبة الثانية بُعد الإدارة الاستراتيجية للموارد بوسط حسابي 4.1198 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة عالية، حيث تقوم هذه المنظمات بالاستفادة المثلى من مواردها المتاحة وتهيئتها وتنميتها وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وانحراف معياري (83372.) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.

- ✓ جاء في المرتبة الثالثة بُعد العقلية الريادية بوسط حسابي 3.8965 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة مقبولة، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع المبادرة والمثابرة والمغامرة، وحب الاطلاع على المستجدات والجرأة في اتخاذ القرارات. وانحراف معياري(.72386) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.
- ✓ جاء في المرتبة الرابعة بُعد الثقافة الريادية بوسط حسابي 3.5675 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة مقبولة، حيث تتمتع المنظمات عينة البحث بثقافة ريادية منفتحة على التطورات الجديدة تشجع على الانخراط في العمل الريادي وتشجع دائماً الأفراد المبدعين وأصحاب الابتكارات لتحقيق التميز المؤسسي. وانحراف معياري(.66185) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.
- ✓ نلاحظ مما سبق أن محور الريادة الاستراتيجية بأبعاده الأربعة (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، الإدارة الاستراتيجية للموارد) كانت متوفرة بدرجة جيدة في المنظمات بوسط حسابي 3.9493 ، وانحراف معياري (.75876) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع تحقيق التميز المؤسسي

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
تميز الاستراتيجية y1	3.9351	.64432	مقبول	الثاني
تميز الهيكلية y2	3.4879	.71523	مقبول	الرابع
تميز الموارد البشرية y3	4.3118	.50286	عالٍ	الأول
تميز نتائج الأداء y4	3.6434	.72965	مقبول	الثالث
التميز المؤسسي Y	3.8445	.64801	مقبول	-

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

إن أبعاد التميز المؤسسي متوفرة بدرجة جيدة في المنظمات عينة البحث وفق الترتيب الآتي:

- ✓ جاء في المرتبة الأولى بُعد تميز الموارد البشرية بوسط حسابي 4.3118 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة عالية، هذا يعني توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على أحدث الأساليب الإدارية لتحقيق التميز في أداء خدماتها، كما يتبين من خلال هذا البعد أن المنظمات تقوم بالتحفيز المادي والمعنوي للموارد البشرية المميزة وتوفر قنوات اتصال وتواصل للحوار الفعّال مع مواردها البشرية. وانحراف معياري(.50286) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.
- ✓ جاء في المرتبة الثانية بُعد تميز الاستراتيجية بوسط حسابي 3.9351 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة جيدة، هذا يعني أن المنظمات تضع خططها الاستراتيجية بناء على معلومات دقيقة وبمشاركة العاملين، كما تقوم بنشر هذه الاستراتيجيات على جميع أصحاب المصلحة بصورة واضحة. وانحراف معياري (.64432) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.
- ✓ جاء في المرتبة الثالثة بُعد تميز نتائج الأداء بوسط حسابي 3.6434 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة مقبولة، هذا يعني أن جميع الأقسام في المنظمة ملتزمة بتقديم تقارير سنوية توضح نسب الإنجاز للتأكد من أن المخطط = المنفذ، كما تهتم هذه المنظمات برضا العملاء وتسعى دائماً لتحسين عملياتها وعلاقتها مع العملاء وتقديم خدمات تفوق توقعاتهم. وانحراف معياري (.72965) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.
- ✓ جاء في المرتبة الرابعة بُعد تميز الهيكلية بوسط حسابي 3.4879 وهذا يدل على توفر هذا البعد بدرجة مقبولة، هذا يعني أن المنظمات تقوم بمراجعة دورية للهيكل التنظيمي وتقوم بتعديله بما يتوافق مع الرؤية والاستراتيجية الجديدة للمنظمة، كما تستفيد هذه المنظمات من نتائج التغذية الراجعة في تطوير هيكلها

التنظيمي. وانحراف معياري (71523.) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.

- ✓ نلاحظ مما سبق أن محور تحقيق التميز المؤسسي بأبعاده الأربعة (تميز الاستراتيجية، تميز الهيكلية، تميز الموارد البشرية، تميز نتائج الأداء) كانت متوفرة بدرجة جيدة في المنظمات بوسط حسابي 3.8445 وانحراف معياري (64801.) وهو أقل من 1 وهذا دليل على اتساق مقبول للبيانات.

اختبار الفرضيات :

لاختبار الفرضيات قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	الدالة التفسيرية R Square	الدالة التفسيرية المعدلة Adjusted R Square	الخطأ العياري للتقدير	مستوى الدلالة
القيادة الريادية x1 وتحقيق التميز المؤسسي Y	0.873	0.762	0.748	0.3966	0.000
العقلية الريادية x2 وتحقيق التميز المؤسسي Y	0.783	0.613	0.602	0.2993	0.004
الثقافة الريادية x3 وتحقيق التميز المؤسسي Y	0.748	0.559	0.535	0.2767	0.003
الإدارة الاستراتيجية للموارد x4 وتحقيق التميز المؤسسي Y	0.847	0.717	0.699	0.3475	0.002
أبعاد الريادة الاستراتيجية X وتحقيق التميز المؤسسي Y	0.882	0.777	0.753	0.3441	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق:

- ❖ **بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى:** نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بُعد القيادة الريادية x1 وتحقيق التميز المؤسسي Y هو 0.87 وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها قوية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.000) وهو أصغر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الفرعية

الأولى والقائلة توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بُعد القيادة الريادية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة (∞≤0.05).

- **بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية:** نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بُعد العقلية الريادية x2 وتحقيق التميز المؤسسي Y هو 0.78 وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها متوسطة القوة، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.004) وهو أصغر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية والقائلة توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بُعد العقلية الريادية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة (∞≤0.05).
- **بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة:** نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بُعد الثقافة الريادية x3 وتحقيق التميز المؤسسي Y هو 0.75 وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها متوسطة القوة، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.003) وهو أصغر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والقائلة توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بُعد الثقافة الريادية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة (∞≤0.05).
- **بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة:** نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بُعد الإدارة الاستراتيجية للموارد x4 وتحقيق التميز المؤسسي Y هو 0.85 وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها قوية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.002) وهو أصغر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الفرعية الرابعة والقائلة توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بُعد الإدارة الاستراتيجية للموارد وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة (∞≤0.05).
- **بالنسبة للفرضية الرئيسية:** نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد الريادة الاستراتيجية X وتحقيق التميز المؤسسي Y هو 0.88 وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها قوية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.001) وهو أصغر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الرئيسية والقائلة توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد الريادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي عند مستوى دلالة (∞≤0.05).

ولقياس معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة x1,x2,x3,x4 والمتغير التابع Y . قام الباحث بحساب معامل التباين ANOVA بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression Residual 1 Total	11.325 2.263 13.588	4 73 77	1.487 .027	112.604	.000[b]

أبعاد النموذج:

المتغيرات المستقلة: أبعاد الريادة الاستراتيجية (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، الإدارة الاستراتيجية للموارد)

المتغير التابع: تحقيق التميز المؤسسي

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (F)المحسوبة بلغت (112.604) وهي دالة إحصائيا حيث مستوى الدلالة (0.00) وهو أقل من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج ككل.

النتائج والمقترحات:

بناء على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- تتوافر أبعاد الرّيادة الاستراتيجية بدرجة جيدة في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري، حيث جاء بعُد القيادة الريادية في المرتبة الأولى، تليها بُعد الإدارة الاستراتيجية للموارد في المرتبة الثانية، ومن ثم بُعد العقلية الريادية في المرتبة الثالثة، وأخيراً في المرتبة الرابعة بُعد الثقافة الريادية.

2- تقوم هذه الشركات بالاستفادة المثلى من مواردها المتاحة وتهيئتها وتنميتها وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال قيادة ريادية واعية تشجع على الابداع والابتكار والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات.

3- تتمتع الشركات عينة البحث بعقلية ريادية منفتحة على التطورات الجديدة تشجع على الانخراط في العمل الريادي وتشجع دائماً الأفراد المبدعين وأصحاب الابتكارات لتحقيق التميز المؤسسي.

4- تتوافر أبعاد التميز المؤسسي بدرجة مقبولة في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري، حيث جاء بعُد تميز الموارد البشرية في المرتبة الأولى، تليها بُعد تميز الاستراتيجية في المرتبة الثانية ومن ثم بُعد تميز نتائج الأداء في المرتبة الثالثة، أخيراً بُعد تميز الهيكلية في المرتبة الرابعة .

5- تقوم هذه الشركات بتقييم نتائج أدائها من خلال تقديم تقارير سنوية توضح نسب الإنجاز للتأكد من أن المخطط = المنفذ، كما تهتم هذه الشركات برضا العملاء وتسعى دائماً لتحسين عملياتها وعلاقتها مع العملاء وتقديم خدمات تفوق توقعاتهم.

6- تتميز الموارد البشرية في هذه الشركات بالخبرات والمؤهلات الريادية التي تسعى دائماً لتحقيق التميز والتفوق في الأداء، حيث تقوم هذه الشركات بالتحفيز المادي والمعنوي للموارد البشرية المميزة وتوفر قنوات اتصال وتواصل للحوار الفعّال مع مواردها البشرية.

7- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد الريادة الاستراتيجية وتحقيق التميز المؤسسي في شركات تصنيع الأدوية في الساحل السوري.

اعتماداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من استنتاجات يمكن تقديم المقترحات التالية:

1- زيادة الاهتمام بالرّيادة الاستراتيجية وبجميع أبعادها (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، الإدارة الاستراتيجية للموارد)، والعمل على تطبيقها بكفاءة وفعالية، وذلك لتحقيق التميز المؤسسي في المنظمات.

2- يجب على القيادة الريادية في شركات تصنيع الأدوية العمل بشكل دائم على تحسين التنافس والابتكار بين العاملين وكوادر الشركة من أجل اكتشاف الأفراد المبدعين ودعم أفكارهم وتشجيعهم على العطاء الدائم.

3- ضرورة تعزيز وترسيخ الثقافة الريادية وتشجيع التفكير الاستراتيجي الخلاق، وتشجيع المبادرات الريادية بين جميع أفراد الشركات المبحوثة لما لها من أهمية في تحقيق التميز المؤسسي.

4- ضرورة قيام الشركات عينة البحث بمراجعة مستمرة لهياكلها التنظيمية، بحيث تعتمد على هياكل عضوية مرنة وتتناسب مع الاستراتيجية المختارة ، إضافة إلى مراجعة دورية لصورة المنظمة في أذهان العملاء من خلال القيام باستطلاعات آرائهم للوقوف على المشاكل التي تعترضهم وحلها بشكل جذري وسريع.

5- يجب على شركات تصنيع الأدوية السعي الدائم لتقديم خدمات مميزة تفوق توقعات العملاء لتلبية طلباتهم وتحقيق رغباتهم وكسب رضاهم وولائهم وهو الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه جميع المنظمات، والذي من خلاله تحقق الشركات التفوق والتفرد والتميز.

6- ضرورة استفادة شركات تصنيع الأدوية من تجارب الشركات الأجنبية في مجال الريادة الاستراتيجية والتميز المؤسسي، من خلال المشاركة في المؤتمرات والملتقيات الريادية المحلية والدولية.

المراجع:

1. الأزوري، بوادر. "**دور التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في تحقيق تميز الأداء المؤسسي – دراسة ميدانية على الموظفين العاملين في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة**"، العدد48. 2022
2. البسيسي، غالية ؛ الشماسي، أريج. "**دور الريادة الاستراتيجية في تحقيق الابتكار التنظيمي – دراسة ميدانية على موظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية**"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد6 العدد6. 2022
3. الجميل، ريم ؛ الجرجري، أحمد. "**دور أبعاد الريادة الاستراتيجية في تحقيق النجاح الاستراتيجي – دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في مديرية صحة دهوك اقليم كوردستان العراق**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 40 العدد 131. 2021
4. الرواجفة، فيصل. "**درجة ممارسة مديري المدارس الحكومية لمهارات الريادة الاستراتيجية في ظل التعلم عن بعد من وجهة نظر المعلمين في عمان**"، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد 2 العدد 6. 2021
5. زيد، جمال ؛ الشجاع، حنان. "**أثر التوجه الريادي في تحقيق التميز المؤسسي في الجامعات اليمنية الأهلية في العاصمة صنعاء**"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (14) العدد(50). 2021
6. الشهراني، فاطمة. "**إدارة الأداء لتحقيق التميز المؤسسي في القطاع العام (دراسة حالة دولة قطر)**، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 21. 2021

7. الشهراني، نوره. "**دور إدارة الكفاءات الأكاديمية في تحقيق التميز التنظيمي بجامعة الملك خالد**"، رسالة ماجستير، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية. 2017

8. صادق، فاطمة ؛ محمد، سمر. "**الإبداع الإداري كمدخل لتحقيق الريادة الاستراتيجية بجامعة بنها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم**"، مجلة كلية التربية، العدد1 الجزء الثالث. 2022

9. الطبلاوي، أسامة. "**دور الريادة الاستراتيجية في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة – دراسة تطبيقية في شركة مصر للتأمين**" المجلة العلمية، العدد75. 2022

10. عبد العال، محمد. "**الريادة الاستراتيجية ودورها في تعزيز جودة القرارات الإدارية بوزارة العمل الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية**"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين. 2020

11. العنزي، مشعل. "**دور القيادات الإدارية بجامعة حائل في تحقيق التميز الإداري في ضوء النموذج الأوروبي للتميز EFQM** "، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد27 العدد 128. 2020

12. عليان، هشام. "**تحقيق الأداء المتميز من خلال متطلبات الريادة الاستراتيجية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة تكريت**"، المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي والإداري. 2022

13. غازي، محمد. "**دور القيادة الاستراتيجية في تحقيق التميز المؤسسي للجامعات المصرية – دراسة تطبيقية**"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13 العدد3. 2022

14.فاطنة، قهيري ؛ أحمد، ضيف. "**نحو تحقيق التميز من خلال اعتماد أسلوب الإدارة الاستراتيجية – جامعة هارفرد أنموذجاً**"– مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16 العدد 3. 2022

15.محمد، ثابت. "**الريادة الاستراتيجية كمدخل تطويري للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط – دراسة ميدانية**، المجلة العلمية، المجلد 37 العدد 10. 2021

16.سمر الدين، رشا. "**أثر القيادة الاستراتيجية على تحقيق التميز التنظيمي – دراسة ميدانية على وزارة التجارة والاستثمار بمحافظة جدة**"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد الرابع العدد السابع. 2020

17.ملاح، عوض. "**دور متطلبات الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي – دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية المحافظات الجنوبية**"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2021

المراجع الأجنبية: References

1. Al-Halaseh, R. H., & Ayoub, Z. (2021). ***"Strategic Flexibility Mediating the Impact of Entrepreneurial Orientation on Organizational Excellence"***. International Review of Management and Marketing, 11(6), 21.
2. Alharafsheh, M ; Albloush, A ; Hanandeh, R ; Alsafadi, M ; Khwlldh, A. (2022). ***"Impact of intelligence leadership on organizational excellence: Mediating role of organizational culture"***. Problems and Perspectives in Management, 20(3), 362-373. doi:10.21511/ppm.20(3)
3. Al-Musawi, M ; Al-Saedi, M ; Hassoon, A (2022). " ***The Role Of Entrepreneurial Strategies In Achieving Organizational Excellence"***. American Journal Of Business Management, Economics And Banking, Volume 5
4. Daryani, M & Tabrizinia, S. (2015). "***Relation Between Strategic Entrepreneurship With Going Competitive Advantages and Wealth Creation***", Journal of Applied Environment and Biological Sciences, Vol.(5), No.(10s), P P . 1 0 6 - 1 1 1 .
5. Hijjawi, G. (2020). ***"The effect of entrepreneurship on organizational excellence: The mediating role of visionary leadership".*** Management Science Letters, 1 1 (1) , 5 7 - 6 6 .
6. Lok, C. W. (2018). ***"Entrepreneurial leadership and employee creativity: the roles of perceived organizational support and job autonomy"***. (Doctoral dissertation, The University of Newcastle, Australia).
7. Ziyae, b ; Sadeghi, h.(2020). "***exploring the relationship between corporate entrepreneurship and firm performance: the mediating effect of strategic entrepreneurship"***, Baltic journal of management.

دراسة دور برامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)

الطالبة: فيروز إبراهيم صالح

قسم: الإحصاء والبرمجة - اختصاص: سكان وتنمية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين

, 0998368053Fairouzsaleh95@gmail.com

إشراف: د. راميا الجبيلي

مدرسة في قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة برنامج التمويل الصغير في محافظة اللاذقية والخدمات التمويلية التي يقدمها إضافة لدراسة دور هذا البرنامج في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة متمثلاً بمؤشرات عدة كنمو المشروع وحجم الإنتاج وعدد العاملين فيه، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت في محافظة اللاذقية.

وتم فيها استعراض ماهية التمويل الصغير وخصائصه ومبادئه والخدمات التي يقدمها، ودراسة دورة حياة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والصعوبات والتحديات التي تواجهها.

ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم دراسة أثر هذا البرنامج على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية

مكونة من 473 مستفيد من برنامج التمويل الصغير موزعين على قطاعات إنتاجية ومناطق جغرافية مختلفة.

وقد تم تطبيق بعض الأساليب الإحصائية البسيطة مثل اختبار Binomial test واختبار Mann–Whitney، Kruskal–Wallis وذلك بالاستناد إلى بيانات ربعية تم الحصول عليها من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في محافظة اللاذقية خلال الفترة الواقعة بين عام 2019 والربع الثاني لعام 2022.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التمويل عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، فقد اتضح وجود علاقة بين التمويل الصغير واستمرارية المشروع.
- عدم وجود تأثير واضح لبرنامج التمويل الصغير على تنمية المشروع متمثلا في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة عدد العاملين فيه.

الكلمات المفتاحية: برنامج التمويل الصغير – تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

Study the role of financing programs on the development of small and medium enterprises (field study in lattakia.)

Abstract

This study dealt with the microfinance program in Lattakia Governorate and the financing services it provides, in addition to studying the role of this program in the development of the small and medium enterprises sector, represented by several indicators such as project growth, production volume, and the number of employees in it, through a field study conducted in lattakia Governorate.

In it, the nature of microfinance, its characteristics, principles, and services it provides were reviewed, and the life cycle of small and medium enterprises was studied, its importance, and the difficulties and challenges it faces.

The analytical descriptive approach was used, and the impact of this program on the development of small and medium enterprises was studied through a questionnaire distributed to a random sample of 473 beneficiaries of the microfinance program distributed over different production sectors and geographical areas.

Some simple statistical methods were applied, such as the test Binomial Test and also the test Kruskal-Wallis H, Mann-Whitney

Based on quarterly data obtained from the National Microfinance Corporation in lattakia Governorate during the period between 2019 and the second quarter of 2022.

The study reached a set of results, the most important of which are:

1- Finance is an important element in the emergence and growth of small projects; it has became clear that there is a relationship between small financing and the continuity of the project.
2- The absence of a clear impact of the microfinance program on the development of the project, represented in increasing the production capacity and increasing the number of workers in it.

Keywords: Microfinance program ,Development of small and medium enterprises.

مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول ، لأنها تشكل الغالبية العظمى من المشاريع الفاعلة في هذه الاقتصاديات وإن تفاوت نسبتها من بلد لأخر حسب المعايير المستخدمة في تصنفيها ، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين حدث تحول مهم في مجال الاستثمارات وزاد اهتمام الدول بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، نظراً لمساهمة هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قدرتها على دخول الأسواق الإقليمية والدولية نتيجة جودة منتجاتها وانخفاض أسعارها ، بالإضافة لكونها رافداً للاقتصاد الوطني بما توفره من فرص عمل جديدة .

وعلى الرغم أن التمويل من أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أن معظم المشاريع تجد صعوبة في الحصول على مصادر للتمويل نتيجة تردد مصارف ومؤسسات مالية كثيرة في منح القروض والتمويل الكافي خشية تعرضها لمخاطر التعثر المالي وعدم السداد من قبل هذه الشركات.

ومن هنا تبرز أهمية شبكات الدعم الرسمي وغير الرسمي التي تهدف إلى تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

انطلاقاً من ذلك سنتناول في هذه الدراسة دور برامج التمويل التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغيرة في سورية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (زريق 2018) بعنوان: المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر (دراسة ميدانيه في محافظة اللاذقية).

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر المشاريع الصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع.

توصلت الدراسة إلى أن:

- للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر من خلال تأثيرها في مستوى الدخل ويتجلى ذلك في مقدار الإضافات التي تولدها من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي.
- للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في المستوى الصحي.
- للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في البطالة، حيث أن الفقير يجد في هذه المشروعات سبيلاً لخلق فرصة عمل من الصعب الحصول عليها من الوظائف الحكومية.
- ليس للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في السكن وذلك نتيجة ضعف الدخل المتولد من هذه المشروعات وعدم كفايته لتوفير السكن أو تغيير طبيعته.

2- دراسة (بلدية 2018) بعنوان: مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي.

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع مؤسسات التمويل الصغير في محافظة اللاذقية وتحديد أثر هذه المؤسسات في الوضع المعيشي للأسرة.

توصلت الدراسة إلى أن:

- وجود أثر واضح ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى دخل الفئات المستفيدة منه، ولعل هذا هو الهدف الأهم من أهداف التمويل.
- إن التمويل الصغير يؤدي دورا مهماً وذو أثر في تحسين نوعية التعليم الذي يتلقاه المستفيد أو أحد أفراد عائلته.
- فيما يخص مستويات البطالة، أوضح التحليل عدم وجود الأثر المرجو ذو دلالة إحصائية لهذه المؤسسات في مستويات البطالة، فالمشروع

الذي تم القيام به غالباً لا يشغل إلا فرداً واحداً وهو المستفيد من التمويل الصغير.

- كذلك أظهرت الدراسة أن كلاً من أصحاب الصناعات والعمال لا يمتلكون التدريب الإداري والفني اللازم أن إجراءات الحصول على القروض طويلة وبيروقراطية.
- قلة الإمداد الكهربائي والمائي، والتكلفة العالية للنقل والترحيل هي أكثر العوامل التي تعيق عملية التنمية في ولاية شمال دارفور بوجه عام.

3- دراسة(Islam,2009) بعنوان: "معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنغلادش"

قام الباحث بالبحث في أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته، وكانت اهم النتائج أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات.

وقد توصل إلى أن:

المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك فكان من أهمها، نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة.

4- دراسة (Benjamin,2009) بعنوان: استراتيجيات لتقديم القروض الفاعلة للمشاريع الصغيرة للمؤسسات الريفية في نيجيريا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مميزات وأفضل ممارسات الحصول على قرض للمشروعات الريفية.

حيث أجريت الدراسة في منطقتي آبيا وانا مبرا بسبب الكثافة السكانية العالية من أصحاب المشاريع في المناطق الريفية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن أهم العوامل التي تحفز مؤسسات الإقراض على إقراض أصحاب المشاريع الريفية هو سداد القروض السابقة.
- إن المشاريع الزراعية هي الأقل حظاً في التمويل من قبل مؤسسات الإقراض.
- أن ملكية الأصول الثابتة تعتبر عاملاً مهماً في فرصة الحصول على قرض من مؤسسات الإقراض للمشاريع الريفية

- **<u>الفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة:</u>**

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن القول إن جميع هذه الدراسات بما فيها دراستنا تؤكد على دور التمويل الصغير وأهميته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة للمعوقات التي تواجهها.

إلا أن ما يؤكد عليه هذا البحث بشكل خاص هو دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعد عملية تنموية حديثة العهد نسبياً ملائمة لاقتصاديات الدول النامية التي تعاني من نقص في الأموال اللازمة للاستثمار، وضرورة لإنهاء تهميش الفقراء والمساعدة في إدماجهم بالتيار المجتمعي السائد، وبناء حياة جديدة لهم يتحسن بها مستوى معيشتهم ويساهمون في تعزيز النشاط الاقتصادي الوطني.

مشكلة البحث:

نظراً لأن التمويل الصغير والمتناهي الصغر هو تجربة جديدة على الساحة السورية مقارنةً بالدول المحيطة، فإن هناك الكثير من التساؤلات حول الدور الذي يسهم به في عملية التنمية وخاصة في ظل الأوضاع التي شهدتها سورية والتي أدت إلى إغلاق العديد من المنشآت العاملة مما انعكس بشكل واضح وكبير في انخفاض نسبة تشغيل اليد العاملة.

فعلى الرغم من ظهور العديد من مؤسسات التمويل التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أننا نجد عدم قدرة أصحاب المشاريع على سداد الالتزامات مما يؤدي الى تعثر المشروع أو إغلاقه، ونتيجة لذلك تبنت بعض مؤسسات التمويل الصغير برنامج التمويل الصغير لدعم أصحاب المشروعات وعليه كان لابد من وجود دراسة لتوضيح مدى مساهمة هذا البرنامج في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها.

وسيتم من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: **ما هو دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

يتفرع من هذا التساؤل عدداً من الأسئلة الفرعية:

1- ما هو دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع؟

2- ما هو دور برنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع؟

3- ما هو دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

- إلقاء الضوء على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
- التعرف على واقع التمويل الصغير في محافظة اللاذقية.
- التعرف على جهود الدولة في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الكشف عن الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات.

- تحديد دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

دراسة دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.

دراسة دور برنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.

دراسة دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث في دراسة دور برنامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تعتبر حل جوهري للتغلب على ظاهرة الفقر لاسيما في ظل الظروف الراهنة والحصار الاقتصادي الذي تعاني منه سورية، وكونها تتميز بقدرتها على خلق فرص العمل فضلاً عن دورها في انتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الفاعل للتمويل الصغير في دعم صغار المنتجين والحرفيين وبالتالي له الدور الكبير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي محرض قوي لزيادة دورها في زيادة الناتج والتوظيف والتصدير.

متغيرات البحث

المتغير المستقل: برنامج التمويل الصغير.

المتغير التابع: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤشرات التالية:

- استمرارية المشروع.
- زيادة حجم الإنتاج للمشروع.
- زيادة عدد العاملين في المشروع.

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) في استمرارية المشروع.

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) في زيادة حجم الإنتاج في المشروع.

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) في زيادة عدد العاملين في المشروع.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث وذلك بالاعتماد على مصدرين من البيانات:

البيانات الأولية: من خلال تصميم استبانة تتضمن المتغيرات المراد دراستها للإجابة على أسئلة البحث حيث تم توزيعها على عينة عشوائية من المستفيدين من التمويل الصغير في محافظة اللاذقية.

البيانات الثانوية: من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالبحث حيث تم اختيار مجموعة من المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتتضمن هذه المراجع المقالات العلمية والكتب الالكترونية والتقارير ومواقع الانترنيت والرسائل الجامعية.

وقد تم تخزين البيانات التي تم جمعها وجدولتها وتمثيلها بيانياً باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) وتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما تم الاعتماد على أدوات إحصائية مناسبة مثل اختبار Binomial Test لمتوسط عينة واحدة، واختبار Kruskal–Wallis،Mann–Whitney للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين.

مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع البحث جميع الأسر المستفيدة من التمويل الصغير في محافظة اللاذقية، حيث تم سحب عينة عشوائية من هذا المجتمع، وبلغ حجم العينة المدروسة (473 مستفيداً) بهدف تحديد دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مكان وزمان البحث: تم إجراء هذه الدراسة في محافظة اللاذقية ريفاً ومدينة خلال الفترة 2019 -2022

مصطلحات البحث:

برنامج التمويل الصغير: هو توفير الخدمات المالية (كالإقراض والايداع والادخار) التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات.

تنمية المشروعات الصغيرة: هي تلك الاستراتيجية التنموية التي تسعى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لتلك المشروعات من خلال تحديث كل من المُنتَج والفن الإنتاجي والأساليب الإدارية في مجال التسويق والتدريب. (زيدان،2009، ص41)

الإطار النظري:

أولاً: التمويل الصغير-مفهومه – أهميته.

ينصرف المعنى العام للتمويل على أنه " تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي "، وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل الصغير بأنه " مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"، ففي الكثير من الأحيان يحتاج الإنسان للجوء إلى الغير لتمويل أنشطته الاقتصادية عندما لا تكفي موارده الذاتية في مجال إنشاء المشروعات وتشغيلها.

وما يتم تعريفه اليوم بالتمويل الصغير قد نشأ نتيجة للابتكارات المنتشرة حول العالم لأهمية تقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة ويعتبر حجم التمويل والفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للسداد المؤشر الرئيسي لاعتباره تمويل صغير.

وحتى اليوم لا يوجد تعريف محدد للتمويل الصغير فقد تعددت الآراء حول تحديد معنى واضح للتمويل الصغير اذ تحكمه عدة معايير تختلف باختلاف الدولة ودرجة تطورها الاقتصادي، وتختلف أيضاً داخل الدولة الواحدة وفقاً للنشاط الاقتصادي الذي يعمل ضمنه المشروع الصغير ثم إن تمويل المشروع الصغير في الدول المتقدمة ذات الأسواق الكبيرة والغنية برؤوس الأموال سيكون كبيراً أو متوسطاً في الدول النامية ذات الأسواق المحدودة والفقيرة برأس المال.

وجاء تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الصغير على أنه: توفير الخدمات المالية بصوره مستدامه لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية.

ويعرف مصرف سورية المركزي التمويل الصغير بأنه: تقديم الخدمات المالية كالإقراض والإيداع بالإضافة الى خدمات مالية ومصرفية أخرى للشرائح الفقيرة من السكان لمساعدة الأسر على خلق فرص لامتلاك وزيادة تجميع الأصول والسيطرة على الاستهلاك.

وقد فرقت (الصفدي ،2004) بين التمويل الصغير والاقراض الصغير فعرفت الأول على أنه تقديم الخدمات المالية (التوفير والاقراض) والخدمات غير المالية مثل (التدريب، تقديم الاستشارات المالية) للزبائن أصحاب الدخل القليل لإيجاد مصادر عمل ذاتيه لهم، بينما عرفت الإقراض الصغير بأنه منح مبلغ صغير من المال كقرض لمدة قصيرة وبضمانات شخصية وذلك دون تقديم أي خدمات أخرى للفقراء أصحاب المشاريع أو الراغبين في بناء مشروع جديد في الوقت الذي لا يوجد مصدر تمويل آخر لهم، والهدف الأساسي للقرض الصغير هو الحد من ظاهرة الفقر عن طريق توفير الاستدامة المالية للفقراء ولم تحدد قيمة القروض بسقف مالي معين بل تختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إقراض إلى أخرى.

ومما يلي يمكن تعريف التمويل الصغير: بأنه تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل. بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد القليلي المردودية والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية. (عبد الحكيم، العربي،2010)

وللتمويل الصغير أهمية كبيرة تتمثل في (غانم، 2010، ص23) :

1- باستطاعة التمويل الصغير مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثُرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغير الاقتصادي الإيجابي.
2- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي يعانون منها، ففي دراسة للمستفيدين من قروض التمويل الأصغر في مصر تبين أن 30% منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة.
3- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضاً على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
4- إن توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.
5- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الصغير ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال الذاتي.

6- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة والعائلة أو التقلبات المناخية أو التعرض للسرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة.

كما أن التمويل يحدد ويحقق سياسة الدولة في تحقيق التنمية وذلك من خلال:

1- جذب رؤوس الأموال من أجل تحقيق المشاريع التي تعم بالفائدة
2- توفير وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال رفد الكوادر بالمناصب التي يحتاجها المشروع.
3- تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد التي تقام عليها المشاريع.
4- ملائمة الأهداف الموضوعة مع سياسة الدولة في خططها نحو التنمية.

حيث يمكن القول: إن التمويل يعد عصب وحجر الزاوية لكل مشروع إدارياً ومالياً.

ثانياً: برامج التمويل الصغير: هي تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل. وهذه البرامج تقدم قروض متنوعة منها:

قروض فردية:

- تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض، وذلك للإنفاق على مشروعه الصغير.
- يُقدم القرض مره واحدة وبشكل غير متكرر على اعتبار أن:
- المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض.
- أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض أخر يمثل ربحاً يستطيع الإنفاق منه على نفسه وأسرته مع استمرار المشروع في العمل.

قروض فردية متدرجة:

وهي لا تختلف عن القروض الفردية السابقة الذكر، إلا من ناحية أنه يمكن منح القرض للعميل أكثر من مره، حينما يثبت العميل أنه قادر على سداد القرض السابق، وفي هذه الحالة، وحيث إن الثقة في العميل قد زادت، فإنه يمكن زيادة قيمة القرض التالي وتتزايد القروض بالتدريج.

التمويل الجماعي:

تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد من 5 إلى 10 أفراد، وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي عادةً لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها، أي إن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد، وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه.

لقد أثبتت هذه الطريقة أن ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس عن السداد، هو ضغط اجتماعي له تأثير على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي، كما تؤدي المجموعة دور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع. (بلدية، 2018).

ثالثا: خصائص برنامج التمويل الصغير:

إن من بين خصائص مؤسسات التمويل الصغير، أنها تقوم بتقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض الذين يرغبون في الحصول على المال لتطوير نشاطاً مدراً للدخل، وذلك في أغلب الدول ومنها سورية، كما أن هذه المؤسسات عادة ما يكون لديها شبكة فروع واسعة الانتشار، باعتبار أن مهمتهم هي الوصول إلى الفئات الأشد فقراً، غير القادرة على التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وعادة ما يكون أغلبهم من الإناث.

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الصغير بالخصائص التالية: (عبد الحكيم، العربي،2010)

1- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.

2- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
3- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
4- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الصغير.
5- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
6- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
7- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف.
8- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيم.

رابعاً: واقع التمويل الصغير في سورية:

1- كانت سورية إحدى الدول التي تبنت خيار التمويل الصغير كوسيلة لتمكين المجتمعات الفقيرة والريفية ولاتزال صناعة التمويل الصغير هو مفهوم جديد على الساحة السورية على الرغم من أن الحكومة السورية أبدت رغبتها لتطوير هذا القطاع وتعزيزه، حيث أصدرت الحكومة المرسم التشريعي رقم (15) لعام 2007 الخاص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان، وتشمل النشاطات المسموح بها لهذه المؤسسات وفق المادة (2) من المرسوم على : قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية المستهدفة ولها القيام بإعادة التأمين على القروض الصغيرة المقدمة من قبلها لدى إحدى شركات التأمين المرخصة.

وقد حدد المرسوم وفق المادة(3) من المرسوم: الحد الأدنى لرأسمال هذه المؤسسات بمبلغ قدره /250/ مليون ليرة سورية يودع نقداً في صندوق مصرف سورية المركزي، وتستطيع هذه المؤسسات بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف إنشاء شبكة من الفروع والمكاتب وإحداث وحدات خدمات مصرفية متنقلة في المناطق التي يرى فيها حاجة لهذه الخدمات.

ونلاحظ أن هناك أكثر من جهة في سورية تُعنى بأمور التمويل الصغير ك (الجهة الحكومية، مؤسسات التمويل الصغير، المصارف العامة والخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، بعض وكالات الأمم المتحدة، الجمعيات الأهلية)

واتخذت الحكومة السورية مؤخراً العديد من الإجراءات والقرارات من منطلق وعيها بأهمية المشروعات ودفعاً لتطورها:

2-المراسيم والقوانين التي تم إصدارها بخصوص دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

كان القانون رقم 71 لعام 2001 أول قانون صدر في سورية وتوجه نحو المشاريع الصغيرة، وبموجب هذا القانون تم إنشاء هيئة مكافحة البطالة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وحدد القانون الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة وأولها دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج وتوزيع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي واستيعاب قوة العمل الداخلة لسوق العمل لأول مرة.

وفي العام 2006 صدر القانون رقم(39) والذي بموجبه تم الغاء العمل بالقانون رقم 71 لعام 2001، ونص هذا القانون على الغاء هيئة مكافحة البطالة وتأسيس الهيئة العامة لتشغيل وتنمية المشروعات، وبحسب هذا القانون تم تحديد واضح للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة. وكان من أبرز بنود هذا القانون ما يلي:

- تسهيل تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالإضافة الى خدمات مالية ومصرفية أخرى.
- تنظيم دورات تدريبية ومهنية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- يجب أن تتراوح قيمة القرض الذي تقدمه الجهات الممولة بين مئة ألف ومليون ونصف المليون ليرة سورية.
- يلتزم المستفيد بتوقيع تعهد بتشغيل عدد من العاملين في مشروعه بشكل يتناسب مع حجم القرض وتكلفة العمل الواحدة.

غير أنها لم تنجح بتحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله وذلك يعود إلى أن فرص العمل التي وفرتها لم تتناسب مع أعداد العاطلين عن العمل، الأمر الذي دفع الحكومة للابتعاد عن تقديم التمويل، وهكذا اقتصر دور الهيئة الجديد على تقديم التدريب، واستمر عمل الهيئة لغاية 2014 ولكنها كانت فترة من الجمود بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة ولم يكن النجاح حليف الهيئة الجديدة لأنها ركزت على التدريب فقط ولم تقدم الدعم المادي لأصحاب المشاريع الصغيرة.

القرار رقم (5938) تاريخ 2/5/2011 الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء والذي خفض نسبة الاحتياطي الالزامي النقدي الواجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بها لدى مصرف سورية المركزي إلى نسبة لا تقل عن (5%) من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل حيث عدل نسب متطلبات الاحتياطي الالزامي على جزء الودائع الموجه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مجلة هيئة الاستثمار السورية،2014).

ولقد كان للأزمة التي مرت بها سورية ومازالت تداعيات اقتصادية كبيرة وحادة كان في مقدمتها تراجع الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في أغلب القطاعات الاقتصادية وتراجع حاد في إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف الأزمة، حيث أن الأزمة أدت إلى تراجع أعداد هذه المشاريع ، وبالإضافة للصعوبات التي كانت تعاني منها

هذه المشاريع أصلاً قبل عام 2010 أضافت الأزمة صعوبات جديدة منها(تلاشي التمويل المصرفي – صعوبات العمالة – ارتفاع تكاليف المواد الأولية والشحن والنقل والطاقة – صعوبات المناطق غير الآمنة – صعوبات التصدير والترويج الخارجي...)

- **حالة قطاعي التجارة والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة:**

- تراجع حاد في قيم الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري وعجز مستمر في الميزان التجاري نتيجة توقف العديد من المصانع وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير.
- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين والطاقة مما أدى لارتفاع تكاليف التصنيع والتصدير.
- الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية وتوقف مشاريع اتفاقيات التجارة الحرة WTO، والشراكة مع أوربا.
- عدم القدرة على الترويج الداخلي والخارجي للسلع (معارض– مؤتمرات–وفود تجارية).
- تراجع حاد في عمليات الترانزيت والمناطق الحرة والإدخال المؤقت.
- انتشار اقتصاد الظل في مجال التجارة الداخلية بشكل كبير والاعتماد على نقاط بيع السلع الاستهلاكية بطريقة مبعثرة وغير نظامية. (خربوطلي، 2016)

وقد أولت الحكومة طوال سنوات الحرب اهتماماً كبيراً بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من تراجع الأداء الاقتصادي ومحاولة تكييف الوضع الاقتصادي ليتناسب مع ظروف الأزمة والتخفيف من الآثار السلبية لجملة التحديات والصعوبات على الاقتصاد الوطني، وكان من ضمن هذه الإجراءات " تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي لعمل الشركات الصغيرة

والمتوسطة" وبما يضمن تطورها الافقي بزيادة عددها، والرأسي بتعزيز قدراتها التنافسية حسب النشاط والتوزع الجغرافي.

ومؤخراً صدر القانون رقم 2 لعام 2016 الخاص بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتحل مكان هيئة التشغيل وتنمية المشروعات وبالتالي أُلغي القانون رقم 39 لعام 2006.

وأخيراً صدر القانون رقم 12 لعام 2016 الذي تم بموجبه إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة مغفلة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، وتكون مستقلة إدارياً ومالياً. ومن مهام هذه المؤسسة:

- ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
- تم تخصيص خمسة مليارات ليرة سورية لهذه المؤسسة مع إمكانية زيادة رأس المال.

ومع استمرار الأزمة السورية تراجع نشاط مؤسسات التمويل الصغير أسوة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تماثلها بالنشاط وهذا طبعاً بسبب الأوضاع الأمنية حيث توقفت مؤسسات التمويل الحكومية عن الإقراض لمدة أربع سنوات لتعاود تقديم القروض للمواطنين مجدداً في العام 2015 من خلال مصرف التسليف الشعبي الذي يُعد من أهم البنوك الحكومية التي تقرض ذوي الدخل المحدود، إلا أن بعض المؤسسات القائمة توقفت عن منح القروض في ظل الأزمة كالهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومؤسسة بداية والفردوس ونور.

وفي العام 2015 أطلقت الحكومة السورية عبر وزارة الإدارة المحلية برنامجاً جديداً لتمويل المشاريع الصغيرة أطلق عليها اسم "مشروعي"

حيث تم العمل به منذ عام 2011 ولكن تم إطلاقة بشكل رسمي عام 2015.

يعد هذا البرنامج تتويجاً لشراكة بين وزارة الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية (منظمة غير حكومية)، مدته خمس سنوات ،وتم تخصيص 5.2 مليارات ليرة سورية لهذا البرنامج ، موزعة على 63 ألف مستفيد عبر 1500 صندوق في كل المحافظات السورية دون استثناء ، وتم تخصيصه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ، يتميز هذا البرنامج بكونه أول مؤسسة وطنية تمنح القروض دون فوائد أو عمولات ، بالإضافة إلى أن تمويله سوري خالص وليس بالاشتراك مع مؤسسات أو دول أخرى، وهو يخدم المناطق الريفية التي تقوم على الزراعة والحرف، أي يدعم البرنامج المشاريع التي لا تحتاج لاستيراد مواد أولية ومستلزمات إنتاج ولا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف.

وقد استطاع هذا البرنامج خلال السنوات الماضية في مرحلته الأولية أن يوزع 877 مليون ليرة سورية على شكل قروض دون فوائد على أكثر من 7 آلاف مستفيد عبر 293 صندوق موزعة على 11محافظة (سليمان ،2015)

3-أما على صعيد القطاع الخاص فالمؤسسات التي تُعنى حالياً بتقديم برنامج التمويل الصغير ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة اللاذقية هي:

1- مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية (الأغا خان):

بدأ مصرف الأول للتمويل الأصغر عمله كمؤسسة مالية مصرفية اجتماعية تحت اسم مؤسسة التمويل الصغير في آذار من عام 2003 بهدف تخفيف وطأة الفقر وتحسين نوعية حياة عملائها وتحقيق الاندماج المالي والاقتصادي والاجتماعي لهم، حيث أصدر مصرف سورية المركزي في كانون الأول 2007 ترخيصاً أولياً لتشكيل مؤسسة

التمويل الصغير الأولي وتمت الموافقة على تسجيلها في سجل الشركات المالية في دمشق بتاريخ 18 تشرين الأول 2008 لتصبح أول مؤسسة تمويل صغير في سورية برأسمال 400 مليون ليرة سورية.

وقد تركز عملها في سبع محافظات سورية هي: حلب، وحماة، اللاذقية، طرطوس، دمشق، السويداء، حمص. وقدمت خدماتها لكافة المواطنين السوريين من مختلف الشرائح، وتسعى المؤسسة ضمن استراتيجيتها المستقبلية كي تغطي خدماتها كافة محافظات الجمهورية العربية السورية لتصبح واحدة من المؤسسات الأكثر انتشاراً بين مثيلاتها في المنطقة ولا يقتصر توسعها على البعد الجغرافي فحسب، بل يتعداه إلى تنوع في المنتجات والخدمات التمويلية المقدمة.

غاية المؤسسة تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى الخدمات المالية والمصرفية التالية لشرائح معينة من السكان:

- قبول الودائع بالعملة السورية لآجال مختلفة.
- تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان.
- تقديم خدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها وإعادة التأمين لدى إحدى شركات التأمين المرخصة في الجمهورية العربية السورية.

- أنواع المشاريع التي تدعمها مؤسسة التمويل الصغير الأولى – سورية:

تقدم مؤسسة التمويل الصغير الأولى – سورية أنماطاً متعددة من القروض كالقرض الزراعي (والذي يتم سداده موسمياً) حيث تحاول هذه القروض أن تُؤمن للمزارعين التمويل اللازم لمعدات الزراعة والري، وهي بذلك تحقق أهدافاً على أكثر من صعيد، فهي من جهة توفر للمزارع الدعم المادي اللازم للاستمرار بعمله وتطويره، ومن جهة ثانية تلعب دوراً مهماً في دعم وتشجيع استخدام أساليب الزراعة الحديثة.

القرض التجاري (الذي يسدد على أقساط شهرية) والذي يستهدف أصحاب المحال وصغار التجار محاولة بذلك دعم أعمالهم وزيادة دخلهم، وتحظى المشاريع التجارية التي تضيف قيمة إلى المجتمعات المحيطة بها ترحيب خاص.

القروض الصناعية والمهنية والخدمية التي تستهدف الحرفيين والصناعيين والعمال وأصحاب الورش والمهنيين والأطباء والمهندسين وغيرهم اذ تعينهم هذه القروض على دعم أعمالهم بالمواد الأولية اللازمة والأجهزة والمعدات المطلوبة مما يسهم في تحسين جودة منتجاتهم وزيادة دخلهم.

حيث ان برنامج التمويل الصغير التابع لشبكة الأغا خان غير ربحي بطبيعته كما أنه مصمم لمساعدة ذوي الدخل المتدني في الحصول على القروض والخدمات المالية لأخرى.

2- المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير: تأسست الوطنية للتمويل الصغير في نهاية عام 2011، برأس مال وقدره 330 مليون ليرة سورية، وبدعم من الأمانة السورية للتنمية بلغ رأس مال المؤسسة عشرة مليارات ليرة سورية ، وعكست الوطنية بنشأتها استجابة مؤسساتية للفرص والبيئة التشريعية الداعمة التي وفرها المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007 والذي وضع آفاق جديدة للنهوض بقطاع التمويل الصغير والمتناهي الصغر في سورية ، وتمكينها من توفير مجالات واسعة من الخدمات من خلال قبول الودائع ، وتقديم القروض الصغيرة وتقديم خدمات التأمين المرتبطة بالقروض .

واستناداً إلى أحكام القرار رقم 62/م.ن المتضمن التعليمات التنفيذية للقانون رقم 8 تاريخ 20/2/2021 بخصوص إحداث مصارف التمويل الأصغر وتوفيق الأوضاع القائمة حالياً مع أحكامه تم تعديل اسم المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ليصبح مصرف الوطنية للتمويل الأصغر برأسمال 10 مليارات ليرة سورية.

تساعد الوطنية المشاريع الصغيرة على البقاء والنمو عبر منحها التسهيلات التمويلية التي لا تتوافر لهم عبر المصارف التقليدية، حيث تعد الوطنية المؤسسة المالية غير الربحية الوحيدة المسجلة بموجب قوانين وتشريعات التمويل الصغير في سورية وساهمت الوطنية منذ تأسيسها بدور محوري في عملية التطوير المستمر لقطاع التمويل الصغير، حيث تهدف إلى خلق فرص تمويلية لكافة شرائح المجتمع لتمكينهم من القيام بتأسيس مشاريعهم الاقتصادية أو تمكين مشاريعهم القائمة وتكون المبالغ الممنوحة بحد أدنى 200,000 ل.س ولغاية 5,000,000 ل.س .

ومن أجل الدراسة الميدانية عن دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم الحصول على بعض البيانات من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في محافظة اللاذقية، لملاحظة كيف تطورت عملية منح القروض لهذه المشروعات وذلك خلال ثلاث سنوات حيث لم يتوفر لدينا سلسلة أكثر من ذلك، حيث تم الحصول على بيانات ربعية من المؤسسة في محافظة اللاذقية خلال الفترة الواقعة بين عام 2019 والربع الثاني لعام 2022، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة في مدينة اللاذقية 11300 قرضاً منذ الربع الأول من عام 2019 لغاية نهاية الربع الثاني من عام 2022.

ويوضح الرسم البياني (2-1) أعداد القروض الممنوحة خلال هذه الفترة.

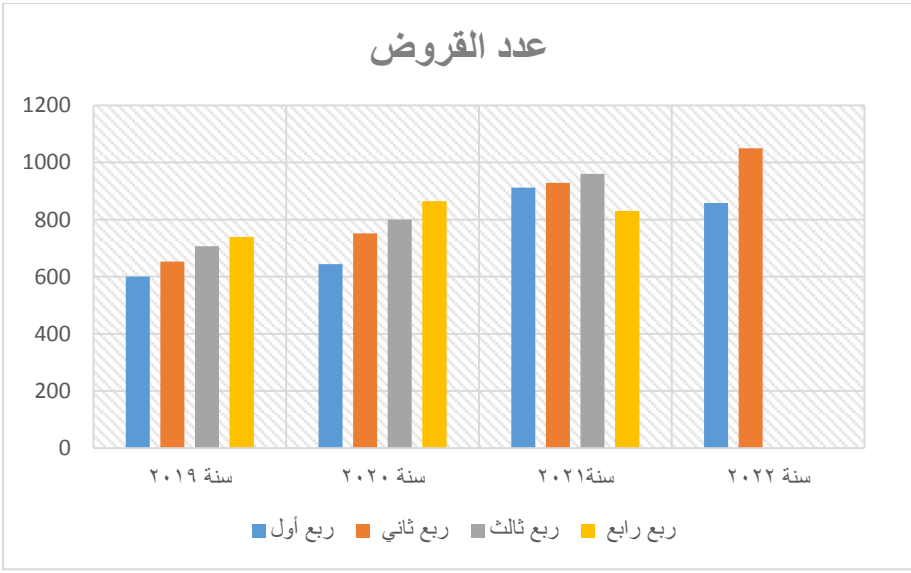

الشكل (2-1) عدد القروض الممنوحة في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2019-الربع الثاني لعام 2022

نلاحظ من الشكل (2-1) ما يلي:

ارتفعت عد القروض الممنوحة منذ الربع الأول لعام 2019 والبالغ 600 قرض إلى 1050 قرض في الربع الثاني لعام 2022.

بلغت أعلى قيمة لعدد القروض الممنوحة 1050 قرضاً في الربع الثاني لعام 2022 وتليها 960 قرضاً في الربع الثالث من عام 2021، ومن ثم 929 قرضاً في الربع الثاني من العام نفسه.

بلغت أقل قيمة لعدد القروض الممنوحة 600 قرضاً في الربع الأول لعام 2019، وتليها 644 قرضاً في الربع الأول لعام 2020، ومن ثم 653 قرضاً في الربع الثاني من عام 2019.

نلاحظ أن أعداد القروض الممنوحة لم تتبع نسقاً واحداً (متزايداً أو متناقصاً)، حيث أنها ارتفعت بشكل طفيف من الربع الأول لعام 2019 إلى الربع الرابع من العام نفسه، ومن ثم انخفضت في الربع الأول من عام

2020 لترتفع حتى الربع الثالث لعام 2021، لتعود بالانخفاض مره ثانية في الربع الرابع من عام 2021ومن ثم ارتفعت خلال الربعين الأول والثاني لعام 2022.

قيمة القروض الممنوحة من قبل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في محافظة اللاذقية:

بلغ إجمالي قيمة القروض الممنوحة في مدينة اللاذقية منذ الربع الأول من عام 2019 لغاية نهاية الربع الثاني من عام 2022، 4,750,000,000 ل.س، ويوضح الشكل (2-2) قيمة القروض المقدمة خلال فترة الدراسة:

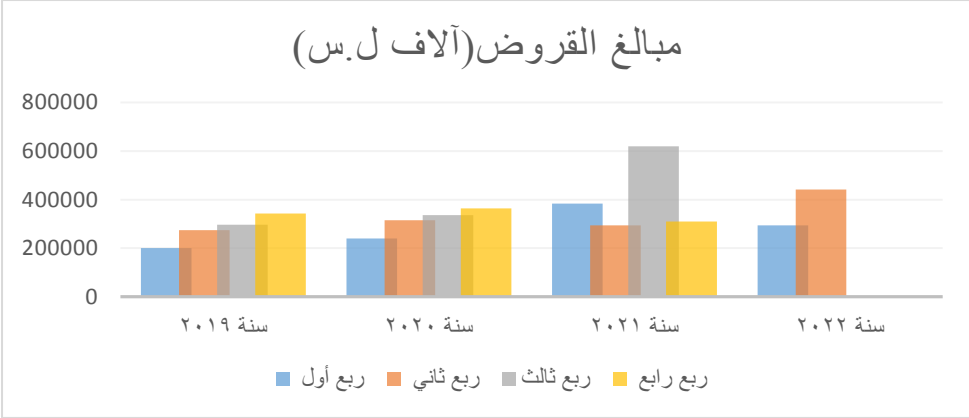

الشكل (2-2) قيمة القروض الممنوحة في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2019-الربع الثاني لعام 2022.

ارتفعت قيمة القروض الممنوحة منذ الربع الأول لعام 2019 والبالغ 200,000,000 ل.س إلى 441,000,000 ل.س في الربع الثاني لعام 2022.

بلغت أعلى قيمة لعدد القروض الممنوحة 619,560,000 ل.س في الربع الثالث لعام 2021.

بلغت أقل قيمة لعدد القروض الممنوحة 200,000,000 ل.س في الربع الأول لعام 2019.

ان قيمة القروض الممنوحة ارتفعت من الربع الأول لعام 2019 إلى الربع الرابع من العام نفسه، من ثم انخفضت في الربع الأول من عام 2020 ومن ثم ارتفعت حتى الربع الأول لعام 2021 لتنخفض في الربع الثاني من العام نفسه، لترتفع في الربع الثالث وتنخفض في الربع الرابع من نفس العام وتعود بالارتفاع في الربع الأول والثاني من عام 2022.

خامساً: استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

تتطلب استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة في سورية تهيئة المناخ المناسب قبل تحديد عناصرها المتعددة، ويتضمن ذلك ضرورة تطوير دور تلك المؤسسات الداعمة لتكون قادرة على اتخاذ القرارات اللازمة لرعاية المشروعات ومساعدتها على التوسع، لاسيما فيما يتعلق بدراسة الجدوى التي تقوم بها للمشروعات الصغيرة والتي يترتب عليها القرار التمويلي والرخصة والسجل التجاري والبطاقة الضريبية، بالإضافة إلى تقرير بعض الإعفاءات على مستلزمات الإنتاج التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة، والتدريب على المهارات الإدارية والفنية والتسويقية، وتوفير المعلومات والتجهيزات الحديثة، ويجب أن تكون تلك الاستراتيجية متفقة مع الأهداف القومية والتنموية ، ثم تكثيف الجهود لتطويرها .

وسوف نتناول عناصر استراتيجية تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة في سورية، على النحو التالي:

اولاً: الإرشاد والتدريب: تحتاج المشروعات الصغيرة في سورية إلى تقديم المشورة الفنية والإدارية والمالية في عدة مجالات مثل: إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، وإنشاء خطوط الإنتاج الجديدة والتوسع في الخطوط القائمة، ورفع مستوى الأداء والاستخدام الأفضل لخطوط الإنتاج، والتكاليف والتخطيط، وتصميم المنتجات وتحسين نوعيتها.

ويُؤخذ في عين الاعتبار أن تقديم المشورة في أي مجال يجب أن يتم من خلال أجهزة فنية متخصصة تمارس عملها بالانتقال إلى موقع المشروع الصغير لتشخيص ما يعترضه من مشاكل، ثم اقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها (Omran,2008,p37)، كما تحتاج أيضاً المشروعات الصغيرة تطوير أساليب التدريب المهني، باستخدام التكنلوجيا الحديثة لضمان استدامة التنمية ونمو الإنتاج.

ثانياً: مستلزمات الإنتاج: يجب أن تيسر استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة الحصول على مستلزمات الإنتاج وذلك من خلال: سهولة الحصول عليها بأسعار مناسبة من جهة وإعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وإجراءات تراخيص الاستيراد سواء لمستلزمات الإنتاج أو الآلات والمعدات (الشيخ،2005 ص 183).

ثالثاً: العمالة الفنية المدربة: تحتاج المشروعات الصغيرة إلى توفير العمالة الفنية المدربة من خلال الاهتمام بمستوى التعليم خاصة الفني والتوسع فيه مع ضرورة ربطة بالاحتياجات الفعلية للسوق (عبد العال، ص 219).

ويتم ذلك من خلال إعداد خطة عامة للتدريب المهني والإشراف عليها ومتابعتها، ومنح الحوافز المادية، وتوعية أصحاب المشروعات بأهمية التدريب في رفع العوائد المالية وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، والحفاظ على العمالة المدربة وربط الأجور بالإنتاج.

رابعاً: التمويل: يجب على استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة حل المشكلات التمويلية التي تواجه تلك المشروعات مثل: ارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض فترات السداد، ووجود الفجوة بين متخذي القرار وأصحاب المشروعات الصغيرة، ونقص البيانات المتاحة بخدمات التمويل الصغير، وزيادة نسبة التعثر مما أدى لارتفاع معدلات مخاطر الاستثمار في تلك المشروعات.

الدراسة الميدانية:.

1-مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث المستفيدين من برنامج التمويل في محافظة اللاذقية، خلال فترة (2022-2019)، وقد بلغ عددهم 11300مستفيد ضمن المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

2-عينة الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية حيث قدر حجمها من خلال معادلة ريتشارد عند مستوى ثقة 5%:

$$n \geq \frac{(\frac{z}{d})^2 * r * q}{1+\frac{1}{N}((\frac{z}{d})^2 * r * q)}$$

حيث أن: Nحجم المجتمع

r: تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد وغالبا تستخدم قيمته p=0.5

q: تمثل 1-p وهي (نسبة عدم توفر الخاصية في المجتمع)

z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 95% = 1.96

d: مستوى الخطأ المقبول عند مستوى ثقة 95% = 0.05

وبتطبيق المعادلة السابقة

$$n \geq \frac{(\frac{1.96}{0.05})^2 * (0.05)(1-0.05)}{1+\frac{1}{11300}(\frac{1.96}{0.05})^2 * (0.05)(1-0.05)} = 384$$

حصلنا على الحد الأدنى لحجم العينة المناسب وبناءً على ما سبق قامت الباحثة بتوزيع 490 استبانة على المستفيدين من برنامج التمويل الصغير بشكل عشوائي، وقد تبين بعد الجمع أن هناك 17 استبانة غير صالحة للدراسة، وبالتالي فإن العدد النهائي للاستبانات المدروسة 473 استبانة.

3- أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبانة وفق الخطوات التالية:

- إعداد استبانة أوليه من أجل استخدامها في جمع البيانات.
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وتعديل وحذف ما يلزم.
- إجراء دراسة ميدانية أولية (عينة استطلاعية) للاستبانة وتعديل ما يلزم.
- توزيع الاستبانة على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أجزاء كما يلي:
- الجزء الأول: يشتمل على البيانات الشخصية للمقترضين ويتكون من 5 أسئلة.
- الجزء الثاني: يتكون من معلومات حول المشروع وتمويله ويتكون من 6 أسئلة.
- الجزء الثالث: يشتمل على ثلاث محاور:
- المحور الأول: دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع ويتكون من 9أسئلة.

المحور الثاني: دور برنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع ويتكون من 5 أسئلة.

- المحو الثالث: دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع ويتكون من 4 أسئلة.

تجدر الإشارة إلى أن أسئلة الاستبانة المتعلقة بخصائص العينة كانت مغلقة وقد تم اعتماد مقياس عددي (1,2,3....) للتعبير عن كل إجابة في السؤال الواحد عند تفريغ الاستبانة في برنامج spss، بالإضافة إلى أن أسئلة الاستبانة المتعلقة بقياس دور برنامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت أيضا مغلقة حيث تضمنت خمسة خيارات على النحو الاتي:

- "لا على الإطلاق " أعطيت درجة واحدة.
- "لا إلى حد ما" أعطيت درجتين.
- "لست أدري " أعطيت ثلاث درجات.
- "نعم إلى حد ما " أعطيت أربع درجات.
- "نعم وبكل تأكيد " أعطيت خمس درجات.

- حيث تم حساب المتوسط الحسابي للبيانات ومقارنته مع مقياس ليكارث الخماسي

من خلال الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{درجة الإجابة العليا}-\text{درجة الإجابة الدنيا}}{\text{عدد درجات المقياس}} = \frac{5-1}{5} = 0.8$$

ويصبح التوزيع حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1) مقياس ليكارث

المتوسط المرجح	النتيجة
من 1إلى 1.8	لا على الإطلاق
من 1.81 إلى 2.60	لا إلى حد ما
من 2.61 إلى 3.40	لست أدري
من 3.41 إلى 4.20	نعم إلى حد ما
من 4.21 إلى 5	نعم وبكل تأكيد

تحليل محاور برنامج التمويل ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولا لابد من التأكد فيما إذا كانت إجابات أفراد عينة الدراسة تتتبع للتوزيع الطبيعي أم لا، بهدف معرفة طبيعة الاختبارات التي يجب استخدامها في التحليل.

فرضية العدم: إن إجابات أفراد مجتمع الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي.

فرضية البديلة: إن إجابات أفراد مجتمع الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

وتم استخدام اختبار sample Kolmogorov –Smirnov Test: لاختبار الفرضية

الجدول رقم (3-4) اختبار Kolmogorov –Smirnov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
		دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.	دور برنامج التمويل الصغير في زيادة انتاج المشروع	دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع
N		473	473	473
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.6660	3.0032	3.1744
	Std. Deviation	1.09769	1.25781	1.25158
Most Extreme Differences	Absolute	.236	.234	.202
	Positive	.139	.145	.202
	Negative	-.236-	-.234-	-.160-
Test Statistic		.236	.234	.202
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000[c]	.000[c]	.000[c]
a. Test distribution is Normal.				
b. Calculated from data.				
c. Lilliefors Significance Correction.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss

يلاحظ من الجدول (3-4) أن مستوى الدلالة المحسوبة لجميع المتغيرات أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن إجابات أفراد عينة الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

اختبـــار الفرضـــية الأولـــى: لا يوجـد دور ذو دلالـــة إحصـــائية لبرنـــامج التمويـــل الصـــغير عنـــد مســـتوى دلالـــة (a≤0.05) فـــي تنميـــة المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة.

يتفرع منها ما يلي:

اختبـــار فرضـــية المحـــور الأول: دور برنـــامج التمويـــل الصـــغير فـــي اســـتمرارية المشروع.

تم اختبار فرضية المحور الأول التي تنص على ما يلي:

فرضـــية العـــدم: لا يوجـد دور لبرنـــامج التمويـــل الصـــغير فـــي اســـتمرارية المشـــروع. **H0:M≤3**

الفرضـــية البديلـــة: لبرنـــامج التمويـــل الصـــغير دور فـــي اســـتمرارية المشـــروع. **H1: M>3**

لتحديـد مـا إذا كـان هنـاك دور لبرنـامج التمويـل الصـغير فـي اسـتمرارية المشـروع، تـم اسـتخراج التكـرارات والمتوسـطات والانحرافـات المعياريـة لأسـئلة المحـور الأول، ويوضح الجدول رقم (3-5) النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الجدول **(3-5)** التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.

الرمز	السؤال	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
		لا على الاطلاق	لا إلى حد ما	لست أدري	نعم إلى حد ما	نعم وبكل تأكيد				
Q1	ساهم التمويل في زيادة رأس مال المشروع.	13	111	22	156	171	3.76	1.241	33	نعم إلى حد ما
		2.7%	23.5 %	4.7 %	33 %	36.2 %				
Q2	ساهم التمويل في التزام المشروع بسداد استحقاق الموردين	109	174	63	85	42	2.53	1.267	50.07	لا إلى حد ما
		23 %	36.8 %	13.3 %	18 %	8.9 %				

Q3	ساهم التمويل في التزام المشروع بسداد استحقاق العاملين	8	92	40	192	141	3.77	1.124	29.81	نعم إلى حد ما
		1.7 %	19.5 %	8.5 %	40.6 %	29.8 %				
Q4	ساهم التمويل في شراء المنتجات الأساسية اللازمة للمشروع.	7	92	40	259	75	3.64	1.014	27.85	نعم إلى حد ما
		1.5 %	19.5 %	8.5 %	54.8 %	15.9 %				
Q5	ساهم التمويل في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب.	31	80	54	259	49	3.45	1.090	31.59	نعم إلى حد ما
		6.6 %	16.9 %	11.4 %	54.8 %	10.4 %				
Q6	ساهم التمويل في إبقاء هوامش ربح لصاحب المشروع.	122	189	45	86	31	2.40	1.231	51.29	لا إلى حد ما
		25.8 %	40 %	9.5 %	18.2 %	6.6 %				
Q7	ساهم التمويل في شراء أصول جديدة للمشروع.	10	92	18	238	115	3.75	1.091	29.09	نعم إلى حد ما
		2.1 %	19.5 %	38 %	50.3 %	24.3 %				
Q8	ساهم التمويل في تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية المهارات.	62	124	21	172	94	3.24	1.376	42.46	لست أدري
		13.1 %	26.2 %	4.4 %	36.4 %	19.9 %				
Q9	ساهم التمويل في بلوغ زبائن أكثر.	12	112	50	193	106	3.57	1.149	32.18	نعم إلى حد ما
		2.5 %	23.7 %	10.6 %	40.8 %	22.4 %				
	ساهم برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.					-	3.67	1.0977	29.89	نعم الى حد ما

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (3-5) ما يلي:

- إن نتيجة متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة "نعم إلى حد ما"

- إن إجابات السؤال الرابع الأقل تشتتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 27.85%، وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأكثر تجانُساً، وبالمقابل كانت إجابات السؤال السادس الأكثر تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 51.29% وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأقل تجانُساً.

وتم استخدام اختبار **Binomial Test** عند مستوى دلالة 0.05 ، وكانت الفرضية البديلة **H1:M > 3** ، ويوضح الجدول (3-6) نتائج الاختبار للفرضية الأولى.

الجدول (3-6) نتائج اختبار Binomial Test لفرضية المحور الأول

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
sign1	Group 1	2.00 > 3	316	.67	.50	.000
	Group 2	1.00 <= 3	157	.33		
	Total		473	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة sig بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط الدرجات أقل أو يساوي(3) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط الدرجات أكبر

من(3) أي أن أفراد عينة الدراسة يجدون دور لبرنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في استمرارية المشروع.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عمار (2014) التي توصلت إلى وجود علاقة واضحة بين التمويل واستمرارية المشروع وازدياد رأس مال المشروع وتوفر السيولة التي ساهمت في سداد القرض، ويتفق أيضاً مع دراسة الدماغ (2010) حيث أن التمويل المقدم يؤثر بشكل إيجابي في نمو المشاريع الصغيرة.

اختبار فرضية المحور الثاني: دور برنامج التمويل في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.

تم اختبار فرضية المحور الثاني التي تنص على ما يلي:

فرضية العدم: لا يوجد دور لبرنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.**H0:M≤3**

الفرضية البديلة: لبرنامج التمويل الصغير دور في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.

H1:M>3

لتحديد ما إذا كان هناك دور لبرنامج التمويل الصغير في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الثاني ويوضح الجدول رقم (3-7) النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الجدول (3-7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور دور برنامج التمويل الصغير في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

الرمز	السؤال	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
		لا على الاطلاق	لا إلى حد ما	لست أدري	نعم إلى حد ما	نعم وبكل تأكيد				
H1	ساهم التمويل توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج	82	116	54	181	40	2.96	1.289	43.54	لست أدري
		17.3%	24.5 %	11.4 %	38.3 %	8.5 %				
H2	ساهم التمويل في تحسين جودة المنتج	108	174	64	85	42	2.53	1.265	50	لا إلى حد ما
		22.8 %	36.8 %	13.5 %	18 %	8.9 %				
H3	ساهم التمويل في ادخال منتجات جديدة للمشروع.	122	189	45	86	31	2.40	1.231	51.29	لا إلى حد ما
		25.8 %	40 %	9.5 %	18.2 %	6.6 %				
H4	ساهم التمويل في رفع مستوى الإنتاج	126	184	48	78	37	2.40	1.255	52.29	لا إلى حد ما
		26.6	38.9	10.1	16.5	70.8				
H5	ساهم التمويل في عملية تسوبق المنتجات	87	86	61	196	43	3.05	1.303	42.72	لست أدري
		18.4	18.2	12.9	41.4	9.1				
	ساهم برنامج التمويل في زيادة حجم الإنتاج.						3	1.247	41.57	لست أدري

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (3-7) ما يلي:

- إن نتيجة متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة "لست أدري".

- إن إجابات أسئلة السؤال الخامس هي الأقل تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 42.72% وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأكثر تجانُساً، وبالمقابل كانت إجابات السؤال الرابع هي الأكثر تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 52.29% وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأقل تجانُسا.

وتم استخدام اختبار **Binomial Test** عند مستوى دلالة 0.05، وكانت الفرضية البديلة **H1: M>3**، ويوضح الجدول (3-8) نتائج الاختبار للفرضية الثانية.

الجدول (3-8) نتائج اختبار Binomial Test لفرضية المحور الثاني.

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
sign2	Group 1	1.00 <= 3	254	.54	.50	.118
	Group 2	2.00 > 3	219	.46		
	Total		473	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة sig المحسوبة بلغت 118. وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتوسط أصغر أو يساوي 3 أي أن أفراد عينة الدراسة لا يجدون دور لبرنامج التمويل الصغير في

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع. مما يدل على أن حجم التمويل المقدم لا يؤثر بشكل واضح على حجم الإنتاج وتعزو الباحثة ذلك لكون المبالغ المستفاد منها من التمويل الصغير صغيرة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بتكاليف الإنتاج حيث أنها قادره فقط على توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج.

اختبار فرضية المحور الثالث: دور برنامج التمويل في زيادة عدد العاملين في المشروع.

تم اختبار فرضية المحور الثاني التي تنص على ما يلي:

فرضية العدم: لا يوجد دور لبرنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين للمشروع.**H0:M≤3**

الفرضية البديلة: لبرنامج التمويل الصغير دور في زيادة عدد العاملين للمشروع.**H1: M>3**

لتحديد ما إذا كان هناك دور لبرنامج التمويل الصغير في عدد العاملين في المشروع، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الثاني ويوضح الجدول رقم (3-9) النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الجدول (3-9) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع.

الرمز	السؤال	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
		لا على الاطلاق	لا إلى حد ما	لست أدري	نعم إلى حد ما	نعم وبكل تأكيد				
W1	ساهم التمويل في استحداث وظائف جديدة في المشروع.	74	187	21	107	84	2.87	1.395	48.60	لست أدري
		15.6%	39.5 %	4.4 %	22.6 %	17.8 %				
W2	ساهم التمويل في تشغيل أفراد من نفس أسرة صاحب المشروع	45	167	25	130	106	3.180	1.3699	43.07	لست أدري
		9.5 %	35.3 %	5.3 %	27.5 %	22.4 %				
W3	ساهم التمويل في تشغيل أفراد من خارج أسرة صاحب المشروع.	129	190	32	86	36	2.39	1.267	53.01	لست أدري
		27.3 %	40.2 %	6.8 %	18.2 %	7.6 %				
W4	ساهم التمويل في تعزيز ثقة العاملين في المشروع	46	133	19	100	175	3.48	1.463	52.29	لست أدري
		9.7 %	28.1 %	4 %	21.1 %	37 %				
W	ساهم التمويل في زيادة عدد العاملين في المشروع.				-	-	3.05	1.303	42.72	لست أدري

المصدر: من إعداد الباحثة في استخدام برنامج SPSS.

يُلاحظ من الجدول (3-9) ما يلي:

- إن نتيجة متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة "لست أدري".

- إن إجابات أسئلة السؤال الثاني هي الأقل تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 43.07% وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأكثر تجانُساً، وبالمقابل كانت إجابات السؤال الثالث هي الأكثر تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 53.01% وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأقل تجانُسا.

وتم استخدام اختبار **Binomial Test** عند مستوى دلالة 0.05، وكانت الفرضية البديلة **H1: M>3**،

ويوضح الجدول (3-10) نتائج الاختبار للفرضية الثالثة

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
sign3	Group 1	2.00 >3	245	.52	.50	.462
	Group 2	1.00 <=3	228	.48		
	Total		473	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثة في استخدام برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة sig المحسوبة بلغت 0.462 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتوسط أصغر أو يساوي 3 أي أن أفراد عينة الدراسة لا يوجدون دور لبرنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة عدد العاملين

في المشروع. وتعزو الباحثة ذلك نظراً لصغر حجم المشاريع واعتماد معظمها على التشغيل الفردي أي أن التمويل المقدم ساهم في تطوير المشروع ضمن العمالة الموجودة ولم يقم باستحداث وظائف جديدة للعمالة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الدماغ(2010) حيث بينت نتائج الدراسة أن عدد العاملين في 52% من المشاريع لم يزد عن عامل أو اثنين.

واتفقت مع دراسة عمار(2014) حيث لم يجد الباحث نمواً في أعداد العاملين عند بداية المشروع ووقت الدراسة، فقد تبين أن متوسط أعداد العاملين في المشاريع لم يتغير منذ انطلاقتها.

نتائج الدراسة:

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة اللاذقية من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات.

وبعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لبرنامج التمويل دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دورها في استمرارية المشروع ويتجلى ذلك من خلال زيادة رأس مال المشروع وشراء المنتجات الأساسية اللازمة للمشروع وزيادة حجم المبيعات ومن خلال بلوغ زبائن أكثر، حيث أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع ونموها.

2- ليس لبرنامج التمويل دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وذلك نتيجة لتدني قيمة

التمويل المقدم من هذه البرامج وعدم كفايته لرفع مستوى الإنتاج ولإدخال منتجات جديده للمشروع، حيث أن هذا التمويل بالحد الأقصى يوفر المتطلبات الأساسية اللازمة للإنتاج باعتبار أن تكاليف الإنتاج مرتفعة.

3- ليس لبرنامج التمويل دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة عدد العاملين في المشروع حيث أن المشروع غالباً لا يشغل إلا فرداً واحداً وهو المستفيد من برنامج التمويل الصغير.

4- للصناعات الصغيرة مكانة وأهمية في الاقتصاد الكلي، إلا أنها تواجه عدة معوقات ذات طبيعة تمويلية وتسويقية وتنظيمية وفنية ونقص في البيانات والمعلومات.

التوصيات:

1- ضرورة إيلاء برنامج التمويل الصغير المزيد من الاهتمام من قبل الحكومة والإدارات المختصة، بما يتلاءم مع احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتفق مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.

2- ضرورة الالتزام بتقديم التمويل بالحجم الذي يتلاءم مع التضخم الحاصل في الاقتصاد السوري ومع تدني قيمة العملة السورية، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى نسب معقولة، مع ضرورة مراعاة المدة الزمنية لاسترداد القرض وزيادتها بما يسهم في تخفيف العبء على المشروعات الصغيرة وإعطائها فرصة كافية للانطلاق والنجاح.

3- العمل على تشجيع المستفيدين من برنامج التمويل الصغير على توسيع مشاريعهم الفردية وإقامة مشاريع مشتركة والمساعدة على استمراريتها، لما لها دور في خلق فرص عمل جديدة تساعد في توظيف أفراد آخرين سواء من أسرة صاحب المشروع أو من خارجه والتي بدورها تسهم في الحد من البطالة.

4- ضرورة إيلاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المزيد من الاهتمام من خلال مساهمة المصارة الحكومية والخاصة بتبني إقامة معارض متخصصة لتسويق منتجاتها.

قائمة المراجع References:

- الشيخ، علا حنا (2005). **دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة..

- الصفدي، سماح (2004). **منهجية الإقراض بضمان المجموعة (دراسة حالة برامج الاقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

- عبد العال، محمد عبد الرحمن(2011). **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الأوراق المالية: دراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- بلدية، علاء سام (2018). **مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

- الدماغ، حنين (2008). **دور التمويل الصغير في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة .

- زيدان، عمرو علاء الدين(2009). **إدارة المشروعات الصغيرة ومدخل ريادة الأعمال**، مطابع الولاء.

- زريق، مروج عدنان(2018). **المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)**، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، المجلد(2)، العدد(4).

- عمار، محمد غالب(2014). **أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر (دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية – قطاع غزة)**، الجامعة الإسلامية، غزة.

- عبد الحكيم، عمران ومحمد، العربي(2011). **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، الجزائر، منشورات جامعة المسيلة.

- Islam, Serazul,(2009)." **Start – up and growth constraints on small- scale trading in Bangladesh**", Journal of Chinese entrepreneurship, vol 1, No 3.

- Okpukpara, Benjamin, (2009),"**Strategies for effective loan delivery to small- scale enterprises in rural Nigeria**", journal of Development and Agricultural Economics, vol2

-Mohammed Omran, **Access To Finance for SMEs Through to stock Exchange in Eggpte: Conceptual Frame Work and Policy Implications, Cairo and Alex**. Stock Exchange Cairo Occasional papers, No.3, June 2008, p.37

أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتورة لانا زاهر*

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات السنوية لعينة مكونة من أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2022. وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير المالية للمصارف المدروسة.

تم قياس المتغير المستقل المتمثل بمخاطر الرافعة المالية باستخدام نسبة مضاعف حق الملكية ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالقيمة السوقية من خلال نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام نماذج ال Data Panel لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 10) في عملية تحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة (مضاعف حق الملكية، الديون إلى إجمالي الأصول) في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة إن إدارة مخاطر الرافعة المالية توفر أساساً سليماً تمكن المصارف من تحديد الأوزان النسبية لهيكل رأس المال لاختيار قرار التمويل المناسب لأي عملية مصرفية. كما أوصت الدراسة إدارة المصارف التجارية بدراسة وتقييم للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي وذلك لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على القيمة السوقية لهذه المصارف.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الرافعة المالية – القيمة السوقية.

*مدرس – قسم التمويل والمصارف ، كلية الأعمال والإدارة ، جامعة القلمون الخاصة، دير عطية، سورية.

The Impact of Financial Leverage Risk on the Market Value of the Shares of Commercial Banks Listed on the Damascus Securities Exchange

Dr. Lana Zaher- Instructor- Department of Finance and Banking, Faculty of Business and Management, University of Kalamoon, Syria.

Abstract

The study aimed to identify the impact of financial leverage risks on the market value of the shares of commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange, and to achieve this goal, annual data was collected for a sample of eleven private commercial banks during the period between 2011 and 2022. The data of the study was mainly collected from the financial reports of the studied banks.

The independent variable represented by financial leverage was measured using the equity multiplier ratio and the ratio of debt to total assets, while the dependent variable represented by the market value was measured by the percentage change of the annual closing price. In order to analyze the data of the study, the Data Panel models were used to test the relationship between the independent and dependent variables, and the statistical program (Eviews 10) was relied upon in the data analysis process.

The results of the study showed that there is a positive effect for each of the ratios (multiplier of equity, debt to total assets) on the market value of the shares of commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange. Relative capital structure to choose the appropriate financing decision for any banking operation. The study also recommended the management of commercial banks to study and evaluate the financing structure in order to reach the best optimal ratio of financial leverage within the financing structure in order to ensure the positive impact of financial leverage on the market value of these banks.

Keywords: Financial Leverage Risk - Market Value.

مقدمة:

تمارس المصارف أنشطتها في بيئة أعمال لها سمات خاصة تنفرد بها وأهمها الرافعة المالية أي استخدام المديونية في الهيكل المالي للمصرف، إذ يعد القرار التمويلي من أهم القرارات التي تهتم إدارة المصرف بمتابعتها كونها تعطي تصورات حول حجم مديونية المصرف ومدى اعتماد المصرف على التمويل المقترض المتمثل بالودائع والقروض التي تمكن المصرف من الاستمرار في عملياته المتمثلة بمنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، حيث أن هناك مصدران أساسيان لتمويل المصارف وهما : الأموال المملوكة المتمثلة بحقوق الملكية والأرباح المحتجزة أما المصدر الآخر فهو الأموال المقترضة التي تعد الودائع الجزء الأكبر منه.

وبالتالي فإن لهيكل تمويل المصرف أهمية خاصة من حيث طريقة التمويل سواء كانت بالقروض أو بالملكية، ونتيجة لهذه الأهمية جاء هذا البحث متناولاً أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

تعتمد المصارف التجارية على الديون في تمويل موجوداتها كون القطاع المصرفي يتمتع بخصوصية في هذا الجانب، إذ أن جوهر عمله يقوم على الديون (ودائع / قروض)، لذا إن عدم نجاحها في تحقيق الرفع المالي المناسب لنشاطها سوف يسبب الفشل المالي نتيجة لفشل إداراتها عند اتخاذ القرارات سواء في المجالات التشغيلية أو في المجالات التمويلية، ويعزى فشل الإدارة في اتخاذ القرارات التشغيلية إلى عدم قدرتها في تحقيق التوازن بين توظيف رأس المال المستثمر في المصرف ورأس المال العامل من جهة وبين أصولها طويلة الأجل من جهة أخرى، أما فشلها في اتخاذ القرارات التمويلية فيعزى عادة إلى عدم نجاحها في تحقيق التوازن المناسب في اختيار مصدر التمويل ومن ثم في بناء هيكلها التمويلي القائم على توزيع هذه المصادر بين ما هو داخلي وما هو خارجي يعتمد على الديون، وبناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر مضاعف حق الملكية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. ما أثر نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من خلال مساعدة المصارف التجارية والمحللين الماليين والمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في تحديد أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسعار الأسهم، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ مطلع عام 2011، والتي انعكست آثارها على آلية عمل جميع القطاعات وبشكل أساسي القطاع المصرفي، وهذا من شأنه أن يوفر لأصحاب القرار في المصارف التجارية قاعدة تمكنهم من إدراك البعد الحقيقي لدور إدارة مخاطر الرافعة المالية والتي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من هذه المخاطر للوصول إلى مؤشرات تدل على كفاءة الإدارة ونجاحها أو فشلها في استثمارها وتوظيفها للأموال بالطريقة الصحيحة وفي توليد الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى معين من المخاطر، ما يشكل دافعاً لهم لاتخاذ إجراءات احترازية من شأنها أن تخفف من تعرضهم لهذه المخاطر.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الرافعة المالية في رفع أو خفض القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

– قياس أثر مضاعف حق الملكية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

– قياس أثر نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر معنوي لمضاعف حق الملكية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر معنوي لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

منهج البحث وأدواته:

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالأدبيات ذات الصلة بالمصارف التجارية الخاصة في سورية ومخاطر الرافعة المالية التي تواجهها وتأثير هذه المخاطر في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية وشرح المفاهيم والجوانب النظرية المرتبطة بموضوع البحث، وتوصيف الظاهرة المدروسة بدقة، ولبيان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع تم الاعتماد على نماذج بيانات بانل (Panel Data) نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل.

متغيرات البحث:

- المتغيرات المستقلة: تعبر المتغيرات المستقلة عن مخاطر الرافعة المالية، وقد تم قياس هذه المخاطر باستخدام النسب المالية الآتية:
  - نسبة مضاعف حق الملكية (EM) = إجمالي الأصول / حقوق الملكية × 100
  - نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (DTA) = إجمالي الديون / إجمالي الأصول × 100
- المتغير التابع: تمثل بالقيمة السوقية للسهم، وتم قياسه من خلال نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي (ΔP).

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في كافة المصارف التي تعمل في الجمهورية العربية السورية، في حين تتمثل عينة البحث في المصارف التجارية الخاصة التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2011 وحتى 2022، وعددها أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً في سورية وهي (العربي، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، الدولي للتجارة والتمويل، بيبلوس، عودة، سورية والخليج، الأردن، فرنسبنك، الشرق، قطر الوطني).

حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة التطبيقية للفترة الزمنية الممتدة من بداية عام (2011) وحتى عام (2022).
- **الحدود المكانية:** تمثلت بكافة المصارف التجارية الخاصة في سورية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (جعني؛ مصيطفى،2022) بعنوان: أثر مخاطر السيولة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية السعودية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية للفترة (2020-2010).** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مخاطر السيولة على القيمة السوقية للأسهم البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم السعودية، وقد شملت عينة الدراسة على عشرة مصارف تجارية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام2020 ، باستخدام نموذج البيانات المقطعية بانل (Panel)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والقيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدروسة، كما توصلت إلى ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة المسحوبات، لتفادي فقدان الثقة من طرف المتعاملين وهذا ما قد ينعكس سلباً على القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي لانخفاض قيمتها، وبذلك يحجم المستثمرين عن الاستثمار في هذه المصارف.
- **دراسة (السهلاوي، 2021)** بعنوان: **تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودية دراسة قياسية.** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية في ربحية مصارف المملكة العربية السعودية، وذلك للفترة

الممتدة من عام 2013 حتى عام 2017، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة عن المصارف المدرجة في سوق الأسهم السعودي، حيث شملت عينة الدراسة 12 مصرف سعودي. وقد تم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية من خلال نسبة العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، حيث تم اختبار نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار وفق الأثر الثابت ونموذج الانحدار وفق الأثر المتغير. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية ووجود علاقة طردية ضعيفة لمخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية ووجود علاقة عكسية قوية لمخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

- **دراسة (الشهري،2020) بعنوان: العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية قطاع الاتصالات.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، بالتطبيق على قطاع الاتصالات، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستدلالي، من خلال جمع البيانات الدقيقة والكافية عن عينة البحث المكونة من أربع شركات مدرجة في سوق المال السعودي في عام 2016، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن الرفع المالي يؤثر سلباً على الأداء المالي، وهناك ارتباط سلبي قوي بين الأداء المالي والرفع المالي.

- **دراسة (Dimisyqiyani, 2017)، بعنوان: تأثير الرافعة المالية على قيمة الشركة ومخاطر السوق بحث حول صناعات السلع الاستهلاكية مدرج في البورصة الإندونيسية التبادل في عام 2010-2012.**

The Effect of Financial Leverage on Firm Vale and Market Risk Research on Consumer Goods Industries Listed In Indonesian Stock Exchange in the Year of 2010-2012

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر الرفع المالي على الأداء المالي ومخاطر السوق، حيث قامت الدراسة باختبار مجموعة من نسب الأداء المالي المتمثلة بكل من العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، كما تم قياس الرفع المالي بنسبة المديونية ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت

عينة الدراسة من 13 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة إندونيسيا وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2010–2012. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للرفع المالي على كل من الأداء المالي من خلال (العائد على حقوق الملكية وربحية السهم) ومخاطر السوق. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على الأداء المالي من خلال الاعتماد على النسب المالية الأخرى وخاصة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

- **دراسة (Abubakar,2015)، بعنوان: العلاقة بين الرافعة المالية والأداء المالي لمصارف إيداع الأموال في نيجيريا.**

Relationship between Financial Leverage and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا، من خلال معرفة فيما إذا كان هناك تأثير لنسبة الدين على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية النيجيرية وتكونت عينة الدراسة من 11 مصرف من أصل 23 مصرف خلال الفترة الممتدة ما بين(2005–2013)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مرتفعة بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية والأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية، في حين أظهرت نتائج الدراسة أن حوالي 84% من إجمالي أصول المصارف التجارية النيجيرية يتم تمويلها من خلال الديون، الأمر الذي يؤكد على أن هذه المصارف التجارية تمثل مؤسسات مالية عالية الفائدة. ومن أبرز توصيات الدراسة: ضرورة اعتماد المصارف التجارية مستوى رفع مالي يتكون من مزيج ملائم من الديون وحقوق الملكية لما له من تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمصارف وعلى قدرتها على المنافسة وتحقيق الاستمرارية.

- **دراسة (Adebawo, Enyi, 2014)، بعنوان: تأثير التعرض لمخاطر الائتمان على القيمة السوقية للبنوك النيجيرية (2006-2012).**

Impact of Credit Risk Exposure on the Market Value of Nigerian Banks (2006-2012)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر الائتمان على القيمة السوقية لأسعار أسهم المصارف التجارية بنيجيريا، وتمثلت عينة الدراسة في 18 مصرف خلال الفترة من 2006 وحتى 2012، وهي الفترة التي شهدت انهيار النظام المصرفي بنيجيريا خلال عام 2008 كنتيجة لسوء إدارة المخاطر المصرفية مما أضعف قدرتها على مواجهة تبعات الأزمة المالية العالمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر الائتمان على القيمة السوقية لأسعار أسهم المصارف التجارية.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لاحظت الباحثة أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت دراسة أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال السورية للوقوف على اتجاه وقوة هذه العلاقة، حيث تم تطبيق الدراسة الحالية على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2022 حيث اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد.

الإطار النظري للبحث:

1- مفهوم الرافعة المالية ومخاطرها:

تقوم فكرة الرافعة المالية على مبدأ تحسين الربحية عن طريق الاقتراض بتكلفة ثابتة منخفضة نسبياً، وتشغيل الأموال المقترضة في عمليات المنشأة لتحقيق عائد أفضل من تكلفة الاقتراض، بافتراض أن لدى المنشاة القدرة على تحقيق ذلك، ويعود السبب في انخفاض تكلفة الاقتراض كونه أقل خطراً من وجهة نظر المقرض وفي هذه الحالة فإن الرفع المالي يحقق المزايا الآتية (سعيد،2000، ص91):

1. تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار.

2. المحافظة على السيطرة في المنشأة لأن الدائنين ليس لهم حق التصويت.
3. عدم الدائنين في الأرباح التي تحققها الشركة.
4. الاستفادة من ميزة أن الفوائد المدفوعة تنزل من الدخل الخاضع للضريبة.
5. في فترات التضخم فإن للاقتراض ميزة كون المنشاة اقترضت أموالاً ذات قوة شرائية مرتفعة وإعادتها ولكن بقوة شرائية منخفضة.

وهذا يعني أن مخاطر الرافعة المالية مرتبطة بقرارات التمويل التي تتخذها المنشأة مما يؤدي إلى درجة عالية من المخاطر التي يواجهها المساهمون، وهذا يؤدي إلى زيادة الالتزامات على المنشأة، ويزيد من احتمال عدم قدرة المنشأة على تسديد الديون، فهي مخاطر مرتبطة بالديون، فكلما زاد حجم الديون في هيكل تمويل الموجودات زادت درجة المخاطرة، وهذا يعني تعرض المصرف إلى خسائر بسبب انخفاض دون مستوى ما يتحمله من التكلفة وهذا بحد ذاته مخاطر مالية، لهذا تحاول الإدارة المالية التنسيق بين تأثير الاقتراض والعائد على حقوق الملكية، إضافة إلى درجة المخاطر التي يواجهها أصحاب الملكية، لذلك يمكن القول أن الموازنة بين الديون والملكية يؤدي إلى الوصول إلى المزيج الأمثل للهيكل المالي (هندي، منير،2008، ص614).

لذا فإن نتائج التوسع في الرفع المالي تعتمد على قدرة إدارة المصرف على استغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد، لذلك فإن الرفع المالي يحقق عوائد قد تكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساوياً لها أو أقل منها، وبالتالي يمكن تصنيف نتائج التوسع في الرفع المالي كالآتي (عقل،2000، ص462):

- **الرفع المالي الجيد:** وهو الحالة التي يكون فيها العوائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه ارتفاع العائد للملاك وزيادة نسبة العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية.
- **الرفع المالي المتوسط:** وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة مساوياً لتكلفة الاقتراض مما يترتب عليه عدم إحداث أي تغير في العائد على الملاك وبقاء نسبة العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية كما هي دون تغير.

- **الرفع المالي العكسي** :وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أقل من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه انخفاض معدل العائد على الأصول وانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

2- أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مخاطر الرافعة المالية:

تعد نسب الرافعة المالية من النسب المهمة والشائعة الاستخدام في التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تكمن هذه النسب من تقييم الهيكل المالي للمصارف التجارية من خلال الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية ويتم قياس الرافعة المالية في المصارف من خلال (نسبة مضاعف حق الملكية، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول) وكما يلي:

- **نسبة مضاعف حق الملكية:** تمثل هذه النسبة أحد مقاييس الرفع المالي وتحدد هذه النسبة استخدام الموارد الإضافية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة العوائد المالية ويتم حسابها من خلال (Vintila,2012:1742):

نسبة مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية × 100

- **نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول:** هي إحدى النسب المستخدمة لتتبع هيكل رأس مال المصارف، وتقيس المدى الذي ذهب إليه المصرف في تمويل أصوله من أموال الغير، ويفضل المالكين ارتفاع هذه النسبة لأن زيادتها يقود إلى تعظيم العوائد لهم فضلاً عن استمرار سيطرتهم من خلال استغنائهم عن زيادة رأس مال المصرف عبر إدخال شركاء جدد ويتم قياسها على النحو التالي (كياس، 2016، ص26):

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول =إجمالي الديون / إجمالي الأصول × 100

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مؤشرات الرفع المالي سيؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة المالية، مع الملاحظة بأن ارتفاع مؤشر الرفع المالي سيؤدي إلى زيادة عائد السهم العادي في حالة الانتعاش الاقتصادي، والعكس أي بمعنى يؤدي إلى تخفيض عائد السهم العادي في حالة الانكماش الاقتصادي (اسماعيل، 2011، ص33).

وبالمحصلة يمكن لإدارة المصرف التحكم في درجة الرفع المالي عن طريق تغيير في هيكل رأس المال، فكلما زادت نسبة الديون والأسهم الممتازة في الهيكل التمويلي للشركة، ارتفعت درجة الرفع المالي والعكس صحيح، بشرط أن يكون معدل الفائدة المدفوعة على هذه الديون أقل من معدل العائد على رأس المال المستثمر.

3- مفهوم القيمة السوقية:

تشير القيمة السوقية عن السعر الذي تتداول به أسهم رأس المال في سوق الأوراق المالية، ويتأثر سعر السهم في السوق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد السعر مثل ظروف العرض والطلب في سوق السلع وفي سوق النقود، وربحية المؤسسة بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، والقيمة الدفترية للسهم، حيث تتأثر القيمة السوقية تأثراً كبيراً بالتوزيعات النقدية التي تقوم المؤسسة بتوزيعها على أسهم رأس المال وبمدى دوريتها وانتظامها وكلما كانت هذه التوزيعات منتظمة ومرتفعة كلما زادت القيمة السوقية للسهم (مرعي،2000، ص345).

4- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية:

- **مؤشرات السوق:** تربط هذه المؤشرات ما بين أسعار الأسهم والإيرادات، وتعطي مؤشراً عن مدى تقييم المستثمر لنتيجة أداء المصارف وما يتوقعه منها في المستقبل، فهي تساعد المستثمرين في السوق المالي في التعرف على تأثير أداء المصارف على اتجاهات أسعار الأسهم في السوق المالي، وغالباً ما يكون تقييم السوق قريباً من التقييم المالي، فمثلاً إذا دلت المؤشرات المحاسبية على ارتفاع مخاطر الشركة عن المعدل العادي للصناعة، أو انخفاض ربحيتها عن المعدل المتوقع، فإن هذه المؤشرات ستنعكس على شكل سعر سوقي منخفض لسهم الشركة ومن هذه المؤشرات نذكر: (ربحية السهم، معدل دوران السهم، القيمة الدفترية للسهم، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية) (حردان، 2009، ص7).
- **المعلومات المستخلصة من التقارير المالية:** حيث إن المعلومات المحاسبية والمؤشرات المستخلصة من التقارير المالية خاصة المعلومات المتعلقة بالأرباح ومؤشرات الربحية تحمل في ثناياها معلومات تنعكس على أسعار الأسهم وبأن هذه الأسعار تستجيب وبشكل عاجل لدى الإعلان عن تلك الأرباح، وبأن التغيرات التي

تحدث في تلك الأسعار سلباً أو إيجاباً تكون في نفس الاتجاه الحادث في التغير في الأرباح، كما أن المعلومات المستخلصة من الأرقام المحاسبية تخدم كثيراً المتعاملين في أسواق المال في مجال توقع المخاطر المنتظمة التي يمكن حدوثها في الأسواق (الزبيدي، 2010، ص 105).

- **مؤشرات الرفع المالي:** تعد مؤشرات الرافعة المالية والمديونية من المؤشرات المؤثرة في أسعار الأسهم، حيث أن المستثمرين يولون قيمة أكبر لتلك المؤسسات التي تستخدم ديوناً أقل نظراً لأن زيادة الديون تقلل من أرباحهم، وهكذا نجد أن نسبة الرفع المالي تعطي مؤشر يساعد في تحديد المسار المالي للمنشأة، فهي تحدد ما إذا كانت المنشأة تسير غير اتجاه الاعتماد على الدين في تمويل استثماراتها وبالتالي وفقاً لذلك يتم تقييم المخاطر المحيطة بها ومن ثم تأثير ذلك على القيمة السوقية لأسهم المنشأة (Taimur; other, 2015, p 209).

الإطار العملي للبحث:

1- الإحصائيات الوصفية:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية المدروسة خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2022، تم تفريغ هذه البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج E-views 10 وقد تم التحليل بعد إصلاح البيانات وتنقيتها من القيم المفقودة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة للسلاسل الزمنية التي أمكن التطبيق عليها، حيث بلغ عدد المشاهدات/132/ مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة. استخدم في وصف البيانات مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري. وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة			
	EM	**DTA**	**ΔP**
Mean المتوسط الحسابي	7.2468	0.7710	0.3806
Median الوسيط	6.2797	0.8374	0.1348
Maximum أكبر قيمة	89.1730	0.98878	4.0455
Minimum أصغر قيمة	0.8197	0.20773	-0.9378
Std. Dev الانحراف المعياري	8.7054	0.1828	0.8311
Skewness الالتواء	7.3261	-1.9619	1.7327
Kurtosis التفرطح	66.4505	3.1400	4.4680
Observations عدد المشاهدات	132	132	132

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 11

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **نسبة مضاعف حق الملكية (EM):**

يشير المتوسط الحسابي لنسبة مضاعف حق الملكية إلى ارتفاع هذه النسبة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة مقدار 7.25، وبلغت أعلى قيمة 89.17 وأقل قيمة 0.82 . ويتبين أن هناك تذبذت حيث أن قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ 8.71، كما أن قيمة معامل الالتواء(Skewness) 7.3261 التي هي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين من خلال قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) التي بلغت 66.4505 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة.

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (DTA):**

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول في تحصيلها قيمة 18%، كما تبين أن المصارف التجارية الخاصة في سورية لديها نسبة الديون إلى إجمالي الأصول ما متوسطه 77.10%، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 98.87% كانت من نصيب سورية والخليج وذلك في نهاية عام 2018 مما يشير إلى وجود احتمال تعثر جزء من الديون المترتبة على المصرف، ويشير الجدول أيضاً إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) 3.1400 وهي أقل من 3 مما يدل على أن التكرارات موزعة على

فئات مختلفة ولا يوجد تركز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، كما ظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 1.9619- وهي أصغر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليسار.

- نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم (ΔP):

تتراوح نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم بين حدي 404.55% كحد أعلى و93.78%- كحد أدنى، كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق إلى أن متوسط نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 38.06%. كما يبين الجدول أن قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط بلغت 83.11% مما يعني وجود تفاوت بين القيم السوقية لأسهم المصارف التجارية المدروسة على مدى سنوات الدراسة، ويظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) بلغت4.4680 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد قليل من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء(Skewness) 1.7327 وهي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين.

2- تحليل الارتباط:

يفيد تحليل الارتباط في اكتشاف ما إذا كان هناك مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما يتم من خلاله اكتشاف مقدار وطبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة دون أن يبين سببية العلاقة الترابطية بين تلك المتغيرات، ويعرض الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	EM	DTA	ΔP
EM	1.000000	0.253725	0.784390
DTA	0.253725	1.000000	0.869143
ΔP	0.784390	0.869143	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 11

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد ما يلي:

- ترتبط مضاعف حق الملكية (EM) بعلاقة طردية ضعيفة مع نسبة الديون إلى إجمالي الأصول وذلك بمقدار 25% وهي غير دالة معنوياً، وترتبط بعلاقة طردية قوية مع نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم 78,43% وهي دالة معنوياً.
- ترتبط نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (DTA) بعلاقة طردية ضعيفة مع مضاعف حق الملكية بمقدار 25% وهي غير دالة معنوياً، وترتبط بعلاقة طردية قوية مع نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم وذلك بنسبة 86.91% وهي دالة معنوياً.
- تنفي مصفوفة الارتباط وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، فقد بلغت أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات المستقلة ما نسبته 25% غير معنوية، وبالتالي ظهرت كافة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة أقل من 90% وهو ما يحقق شرط غياب وجود مشكلة التعدد الخطي.

3- اختيار نموذج الدراسة الملائم:

تم تطبيق نماذج بانل (Panel) الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

وسيتم استعراض معادلة الدراسة الخاصة بكل نموذج من خلال مايلي:

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM):

$$P_{i.t} = a_0 + a_1 CR1_{i.t} + a_2 CR2_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$$

- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM):

$$P_{i.t} = \beta_0 + \sum_{d=1}^{N} \beta_d D_d + a_1 CR1_{i.t} + a_2 CR2_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$$

- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REF):

$$P_{i.t} = \mu + a_1 CR1_{i.t} + a_2 CR1_{i.t} + v_i + \varepsilon_{i.t}$$

3-1- المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعيPRM والتأثيرات الثابتة FEM:

للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار ***F*** المقيد بالصيغة التالية:

$$F= \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM}) / (N - 1)}{(1 - R^2_{FEM}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

R^2_{FEM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R^2_{PRM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

N: تمثل عدد المصارف المدروسة، ***K***: تمثل عدد المعلمات المقدرة باستثناء الحد الثابت، ***T***: تمثل عدد الفترات الزمنية.

بعد حساب قيمة ***F*** المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة ***F*** الجدولية والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$F\ (a, N-1, NT-N-K)$$

فإذا كانت قيمة ***F*** المحسوبة أكبر أو مساوية لقيمة ***F*** الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

F الجدولية: $F\ (0.05, 11-1, 132-11-2) = (0.05, 10, 119) = 1.9105$

F المحسوبة:

$$F= \frac{(0.218406 - 0.029455) / (11 - 1)}{(1 - 0.218406) / (132 - 11 - 2)} = 2.8768$$

يتضح مما سبق أن قيمة ***F*** المحسوبة أكبر من قيمة ***F*** الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

3-2- المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة FEM والتأثيرات العشوائية REM:

تتم عملية المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك من خلال تطبيق اختبار Hausman وفرضياته:

الفرضية العدم H0: إن النموذج random effects هو المقبول.

الفرضية البديلة H1: إن النموذج Fixed Effects هو المقبول.

الجدول رقم (3): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: ROEEQ0301
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.761930	2	0.4144

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 1.761930 عند مستوى الدلالة 0.4144 أكبر من 0.05 = α ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

إذاً، في ضوء نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملائمة لدراسة أثر مخاطر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على حقوق الملكية 0.617712 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 61.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم).

$$\hat{\Delta}P_{i.t} = 0.070681 + 0.024747\mathrm{EM}_{i.t} + 0.003864\mathrm{DTA}_{i.t}$$

4- اختبار الفرضيات:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر الرافعة المالية في المتغير التابع (القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية) مقاساً بنسبة التغير

لسعر الإغلاق السنوي للسهم، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 11

الجدول رقم (4): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: ΔP
Method: Panel EGLS
Sample: 2011 2022
Periods included: 12
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 132

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.070681	0.051967	1.360130	0.0764
EM	0.024747	0.003342	1.420550	0.0081
DTA	0.003864	0.002793	-1.383631	0.0021

Weighted Statistics

R-squared	0.617712	Mean dependent var	0.041511
Adjusted R-squared	0.001063	S.D. dependent var	0.275494
S.E. of regression	0.275348	Sum squared resid	8.946352
F-statistic	1.063822	Durbin-Watson stat	1.837984
Prob(F-statistic)	0.008420		

مصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 11

نلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية) مقاساً بنسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي0.008420 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (4) فإن القيمة تبلغ 1.837984، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات n=132 وعدد المتغيرات المستقلة k=2 وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة

الجدولية لهذه الاختبار تكون dl= 1.502 و du= 1.582، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

5- نتائج اختبار الفرضيات:

- **نتائج اختبار الفرضية الأولى القائلة:** لا يوجد أثر معنوي لمضاعف حق الملكية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة معامل نسبة مضاعف حق الملكية قد بلغت 0.024747 وذلك عند مستوى 0.0081 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي معنوي لمضاعف حق الملكية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا يعني رفض الفرضية الأولى.

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية القائلة:** لا يوجد أثر معنوي لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة معامل نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول قد بلغت 0.003864 وذلك وذلك عند مستوى 0.0021 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا يعني رفض الفرضية الثانية.

نتائج البحث:

1- يوجد تأثير لمخاطر الرافعة المالية مقاسة بنسبة مضاعف حق الملكية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغت نسبة مضاعف حق الملكية ما متوسطه 7.25 بينما متوسط نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم 38.06%، مما يعني أن المصارف المدروسة لديها إدارة جيدة لمخاطر الرافعة المالية كونها تمنح قروض بأسعار

فائدة مرتفعة نوعاً ما بحيث يكون سعر الفائدة أكبر من حجم الخسارة المحققة نتيجة التخلف عن السداد وبالتالي يظهر نسبة مضاعف حق الملكية مرتفع في نفس الوقت مع ارتفاع نسبة التغير لسعر الإغلاق السنوي للسهم.

2- يوجد تأثير لمخاطر الرافعة المالية مقاسة بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يعني أن إدارة المصارف المدروسة تعمل بكفاءة تمكنها من التحكم بمخاطر الرافعة المالية ومراقبة تكاليفها بالإضافة إلى الاستفادة من الديون وتوظيفها في قروض تدر عوائد تغطي كلفة الديون وتحقق أرباح للمصرف.

3- إن إدارة مخاطر الرافعة المالية توفر أساساً سليماً تمكن المصارف من تحديد الأوزان النسبية لهيكل رأس المال لاختيار قرار التمويل المناسب لأي عملية مصرفية.

التوصيات:

1- يجب على المصارف التجارية الخاصة في سورية التركيز على استراتيجية تحوطية وقائية في إدارة مخاطر الرافعة المالية من خلال الاعتماد على سياسة متوازنة في إدارة هيكل رأس مال المصرف وتحليل هيكل رأس المال بصورة مستمرة لاختيار قرار التمويل المناسب لأي عملية مصرفية.

2- ضرورة قيام إدارة المصارف التجارية بدراسة وتقييم الهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي وذلك لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على القيمة السوقية لهذه المصارف.

3- ضرورة تطبيق نظام احترازي قوي، وتوجيه المصارف إلى الإفصاح في البيانات المالية عن مؤشرات مخاطر الرافعة المالية والتي تعكس بدورها القوة المالية للمصرف، وقوة السهم في السوق المالي.

المراجع:

- **المراجع العربية:**

1. جعني، آمنة؛ مصيطفى، عبد اللطيف، 2022، **أثر مخاطر السيولة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية السعودية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية للفترة (2010-2020)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 2، المجلد 6، الجزائر، ص 99-116.
2. السهلاوي، عبد العزيز محمد،2021، **تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودية دراسة قياسية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.
3. الشهري، أسماء، 2020. **العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية قطاع الاتصالات**، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد23، المجلد 4.
4. الدين، ناصر؛ طلال، محمد، 2011، **أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان.** رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
5. هندي، منير،2008، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
6. عقل، مفلح، 2000، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. سعيد، جمعة فرحات، 2000، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال: التحديات الراهنة**، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، السعودية.

8. اسماعيل، إسماعيل،2011، **التحليل المالي**. محاضرات لكلية الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر.

9. مرعي، عبد الحي، 2000، **المحاسبة المالية المتقدمة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر.

10. مجيد، ضياء،2003، **أسواق رأس المال وأدواتها**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر.

11. الزبيدي، فراس، 2010، **أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 3، ص ص 105-119.

12. حردان، عبد الله، 2009، **نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان، الأردن.

- **المراجع الأجنبية: References**

1. Adebawo, Enyi**,** 2014. **Impact of Credit Risk Exposure on the Market Value of Nigerian Banks (2006-2012)**, American International Journal of Contemporary Research, Vol.4, No.1, pp: 92-16.
2. Abubakar, Ahmadu, 2015, **Relationship between Financial Leverage and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria,** Federal university, Nigeria.
3. Dimisyqiyani, Erindahm, 2017, **The Effect of Financial Leverage on Firm Vale and Market Risk Research on Consumer Goods Industries Listed In Indonesian Stock Exchange in the Year of 2010-2012,** universities Aorangim, Indonesian .
4. Vintila, G.; Florinițba, D. U. C. A., 2012, **The impact of financial leverage to profitability study of companies listed in Bucharest Stock Exchange,** Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 12(1), 1741-1744.
5. Taimur, S.; Harsh, P.; Rekha, P., 2015, **Analysis of Factors Affecting Share Prices: The Case of Bahrain Stock Exchange,** International Journal of Economics and Finance, Published by Canadian Center of Science and Education, Vol. 7, No. 3 , pp (207- 216).
6. Walter, Stefan, (2011), Basel III: **Stronger Banks and a More Resilient Financial System**, Conference on Basel III, Financial Stability Institute, Basel, Switzerland.
7. Zhongming, T.; Frimpong, S., Guoping, D., (2019), **Impact of Financial Risk Indicators on Banks' Financial Performance in Ghana**, Business and Economic Research(ISSN 2162-4860), Macothink Institute, Vol. 9, No.4.

التخطيط الاجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الخطية "دراسة حالة مؤسسة سكر للصناعات الدوائية"

طالـــب الدراســات العليــا: محمد عمار كوكه
كلية: الاقتصاد – جامعة: دمشق
الدكتور المشرف: زكون قريط

الملخص

يناقش هذا البحث مشكلة التخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات الصناعية عموماً ودراسة حالة مؤسسة سكر للصناعات الدوائية خصوصاً حيث تم اختبار إمكانية تطبيق خطة الإنتاج الموضوعة من قبل المؤسسة محل الدراسة عن عام 2020 مستخدمةً في ذلك الأساليب التقليدية في التخطيط، فمن خلال دراسة على ثلاث من المنتجات الجاهزة التي تصنعها المؤسسة باستخدام إحدى عشر مادة أولية وإيجاد البرنامج الخطي لتابع الإنتاج، تبين أن هنالك فرق ذو طبيعة موجبة بين الكمية المخطط استخدامها في الانتاج باستخدام الأساليب التقليدية والكمية المتاح استخدامها فعلا في الانتاج مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة وذلك لكافة المواد الأولية ، وأن هنالك أيضا فرق ذو طبيعة موجبة بين الكمية المخطط انتاجها باستخدام الأساليب التقليدية والكمية الممكن انتاجها فعلا مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة للمنتجين الجاهزين الأول والثالث في حين أن الفرق كان سالبا بالنسبة للمنتج الثاني. وكخلاصة تبين أنه لا يمكن تطبيق خطة الإنتاج الموضوعة من قبل المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البرمجة الخطية، التخطيط الإجمالي للإنتاج.

Aggregate production planning by Liner programing "case Study On Sugar Corporation for Pharmaceutical Industries"

Abstract

This research discusses the problem of Aggregate production planning in industrial establishments in general and a case study of the Sukar Corporation for Pharmaceutical Industries in particular, where the possibility of applying the production plan developed by the Corporation under study for the year 2020 was tested using traditional methods of planning, through a study on three ready-made products manufactured by the Corporation using eleven raw materials and finding the linear program for the production function, it was found that there is a difference of a positive nature between the quantity that is planned to be used in production using traditional methods and the quantity that is actually available for use in production while maintaining the same specifications and quality for all raw materials.

And that there is also a difference of a positive nature between the quantity that is planned to be produced using traditional methods and the quantity that can actually be produced while maintaining the same specifications and quality for the first and third ready-made products, while the difference was negative for the second product. As a conclusion, it was found that the production plan developed by the Corporation under study could not be applied.

Key words: Liner programing, Aggregate production planning,

المقدمة:

يعد الإنتاج أحد الوظائف الرئيسية في المؤسسات، ويهتم بتحويل موارد المدخلات إلى المخرجات المطلوبة. أي هو تحويل شكل من أشكال المواد إلى شكل آخر من خلال عملية كيميائية أو ميكانيكية لإنشاء المنفعة أو تحسينها من المنتج للمستخدمين وعادة ما تواجه الصناعات شح أو نقص في الموارد بما في ذلك الأشخاص والآلات والوقت والمواد.[1]

وتتطلب المؤسسة الناجحة اعتماد درجة عالية من التخطيط والمتابعة لعملياتها للمساعدة في التأكد من أن هذه المنتجات تقدم في الوقت والكمية المخطط لهما، كما وأنه يعد التخطيط الوظيفة الأساسية للمؤسسة والتي تساعدها في تحقيق أهدافها من خلال المتابعة الفاعلة والمستمرة لغرض التحقق من تنفيذ الخطة التي تم وضعها. ويهدف التخطيط الإجمالي للإنتاج الى بناء خطة إنتاجية تضمن بها المؤسسات مواجهة الطلب المتوقع من خلال تحديد حجم الموارد (المواد الجاهزة، المواد الأولية، ساعات العمل،....).

وتعد البرمجة الخطية من الأساليب العلمية الرياضية المستخدمة في مجالات الصناعة والنقل والاقتصاد وغيرها وتستخدم في الوصل إلى اتخاذ القرار السليم للموارد المتاحة والمحدودة في المراحل الإنتاجية دون اللجوء إلى الحل العشوائي وما يترتب عليه من أخطاء

[1]Nitonye, Boma, Dr. Isaac, O.E., Dr. Nkoi, B. and *Prof. Abomaye-Nimenibo, Williams Aminadokiari Samuel, MAXIMAZATION OF PROFIT FROM SOAP PRODUCTION USING LINEAR PROGRAMMING OPTIMIZATION TOOL, International Journal of Science and Research Development, Vol. 02, Issue 01, pp.001-025, January, 2023.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (سالم، 2021)بعنوان:[2] "أهمية استخدام البرمجة الخطية في المصانع ودورها في تحسين معدلات أدائها". تهدف هذه الدراسة الى شرح عملية استخدام البرمجة الخطية التي تساعد إدارة المصنع في اتخاذ القرار المناسب لرفع عوائد الإنتاج الى اقصى قدر ممكن وذلك من خلال تطبيق عملي حيث تمت مناقشة مجموعة الحلول التي تم التوصل اليها واختيار البديل الأفضل.

دراسة (أمبيرش ، الكواش و زلي، 2020)بعنوان:[3] "تطبيقات البرمجة الخطية باستخدام طريقة السمبلكس ذات المرحلتين". تهدف هذه الدراسة الى البحث في تطبيقات البرمجة الخطية في نماذج النقل وخصوصا عند وجود مشاكل للإنتاج الأمثل؛ حيث تمت المقارنة بين الطرق الحديثة للوصول إلى تعظيم الأرباح باستخدام البرمجة الخطية الحديثة ومعرفة كيفية تحويل المدخلات المتاحة إلى معادلات رياضية يمكن حلها بسهولة، ويتم ذلك من خلال بناء نموذج رياضي لمشكلة البرمجة الخطية حيث تعجز طرق الحل الاعتيادية عن حل نموذج البرمجة لعدة مراحل. وتم التطبيق في مؤسسة مرسى زواغة لتعليب الأسماك في دولة ليبيا / مدينة صبراتة

2 مصطفى سالم، أهمية استخدام البرمجة الخطية في المصانع ودورها في تحسين معدلات أدائها، ليبيا، جامعة صبراتة – مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية العدد 11 عام 2021.

3 أمبيرش أسماء، الكواش زينب، زلي سعاد، تطبيقات البرمجة الخطية باستخدام طريقة السمبلكس ذات المرحلتين، ليبيا، جامعة صبراتة – مجلة العلوم التطبيقية، العدد 4 صفحة 103 – 122 عام 2020

دراسة (جمعة زكريا، 2015)بعنوان:[4] "دور جدولة العمليات في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج : مثال تطبيقي داخل المؤسسة الصناعية". تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الجدولة لتحقيق الاستخدام الأمثل لمنشآت الإنتاج وبالتالي الاستخدام الفعال للموارد، بناءً على أنواع مختلفة من الجدولة من خلال تطبيق خاص بالإنتاج الصناعي. وكيفية الانتقال من خطة الإنتاج الكلية إلى خطة مفصلة حيث خلصت الى جدولاً كاملاً للمهام وموارد الإنتاج داخل وحدات الإنتاج؛ وهو ما يعرف بجدولة عمليات الإنتاج.

دراسة (حسين و بخيت، 2014)بعنوان:[5] "بناء إنموذج رياضي لتعظيم عائد المؤسسة الإنتاجية باستعمال البرمجة الكسرية الخطية الصحيحة – مع تطبيق عملي". تهدف هذه الدراسة الى بناء أنموذج رياضي لمسألة البرمجة الكسرية الخطية الصحيحة و إيجاد الحل الأمثل للمسألة التي تعظم عائد المؤسسة الإنتاجية من خلال إيجاد أكبر عدد ممكن من الوحدات المنتجة و تعظيم دالة الهدف التي تمثل نسبة الأرباح إلى التكاليف و من ثم تعظيم الربح الإجمالي للمؤسسة بأقل التكاليف، و ذلك باستعمال طريقة خوارزمية دينكلباش و الطريقة التكميلية على بيانات مؤسسة الصناعات الخفيفة لسنة 2013 و مقارنة النتائج مع نتائج الحل بطريقة برمجة الأهداف و تبين من خلال النتائج النهائية للحل إن طريقتي خوارزمية دينكلباش و الطريقة التكميلية جاءت بنتائج مقاربة جدا و كانت نسبة التعظيم متساوية، بينما طريقة برمجة الأهداف جاءت بنسبة تعظيم أقل.

---

[4] جمعة زكريا، دور جدولة العمليات في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج : مثال تطبيقي داخل المؤسسة الصناعية، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1 صفحة 227 الى 238 عام 2015

5 حسين فاطمة، بخيت عبد الجبار، بناء إنموذج رياضي لتعظيم عائد الشركة الإنتاجية باستعمال البرمجة الكسرية الخطية الصحيحة – مع تطبيق عملي، العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20 العدد 79 صفحة 310 – 336 عام 2014

دراسة (الشكري، 2014)بعنوان:[6] "أفضلية التخطيط باستخدام البرمجة الخطية بتطبيق الطريقة المبسطة لإنتاج مادة البرغل في مصنع جودي السوري". تهدف هذه الدراسة الى استخدام البرمجة الخطية لغرض تحقيق الأمثلية وتم أخذ بيانات حقيقية للمواد الأولية وعدد العمال وساعات العمل التي تدخل في انتاج مادة البرغل وباستخدام الطريقة المبسطة تم تحديد دالة هدف مشكلة الانتاج وقيودها لغرض تحديد كميات عناصر العمل ومن ثم تم تطبيق تحليل الحساسية لغرض اختبار النتائج التي تم التوصل اليها.

دراسة (شاكر، 2013)بعنوان:[7] "المزيج السلعي الامثل في معمل المنتجات القطنية الطبية في بغداد باستخدام أسلوب البرمجة الخطية".

تهدف هذه الدراسة الى التخصيص الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة باستخدام أسلوب البرمجة الخطية للحصول على المستويات المرتفعة من الإنتاج ومن ثم المستويات العالية من الأرباح بتعظيم قيمة دالة الهدف وزيادة ربحية المؤسسة بالاعتماد على البيانات المستمدة من المؤسسة واجراء تحليل الحساسية لمعرفة مدى التغيرات التي تطرأ على التشكيلة السلعية المثلى كما و نوعا ومستوى الأرباح وبالشكل الذي يتناسب ومتطلبات النمو في المؤسسة حيث خلصت هذه الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها اثبات صحة الفرضية بتحقيق مستويات عالية من الإنتاج والارباح والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة اذا ارتفعت كمية الإنتاج من 1168750 وحدة في خطة الإنتاج الفعلية الى 5184907 في خطة الإنتاج المشتقة باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

[6] الشكري عبد المنعم، أفضلية التخطيط باستخدام البرمجة الخطية بتطبيق الطريقة المبسطة لإنتاج مادة البرغل في مصنع جودي السوري، العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية عام 2014

7 رضاب شاكر، المزيج السلعي الامثل في معمل المنتجات القطنية الطبية في بغداد باستخدام أسلوب البرمجة الخطية، العراق، جامعة بغداد– مجلة العلوم الزراعية العراقية عدد 44 صفحة114–129 عام 2013.

دراسة (بوريش و يحياوي، 2012)بعنوان:[8]"مساهمة في اتخاذ قرار تخطيط الإنتاج الأمثل باستعمال البرمجة الخطية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة". تهدف هذه الدراسة الى إبراز أهمية تطبيق الأساليب الكمية (كالبرمجة الخطية). التي تهدف إلى تحقيق الأمثلية في الإنتاج. حيث تبين مشكلة المفاضلة بين مجموعة من الطلبيات السنوية لعدة زبائن. مع تقديم دراسة حالة عملية على المؤسسة الصناعية لإنتاج الكوابل الكهربائية؛ التي لا تطبق البرمجة الخطية كوسيلة للاستخدام الأمثل للموارد أو كأداة في اتخاذ قرار الإنتاج. أيضا هدفت إلى إبراز أهم العوامل المحيطة الداخلية والخارجية بالنسبة للمؤسسة الصناعية والتي من شأنها التأثير على عملية اتخاذ القرار وبالتالي التأثير على تطبيق البرمجة الخطية والتي من أهمها نظم المعلومات المطبقة وبالتركيز أكثر على التأثير الاستراتيجي كعامل حاسم في التأثير على تطبيق النموذج.

دراسة (نصيف و عبد الرزاق، 2011)بعنوان:[9] "بناء نماذج للإنتاج في مؤسسة مصافي الوسط وتحليل تأثير التغيرات الآنية باستعمال البرمجة المعلمية". تهدف هذه الدراسة الى بناء نماذج رياضية خطية لمؤسسة مصافي الوسط (تمثل طاقات الإنتاج ومعدلاته الحالية) بتنوعاته (البنزين والنفط الأبيض ووقود الطائرات وزيت الغاز وزيت الديزل وزيت الوقود والغاز السائل والزيوت الجاهزة) و وفق النتائج المتحصل عليها نتيجة حل هذه النماذج المعلمية باستخدام برنامج موسع معد من الباحث تظهر خطط إنتاج مثلى بديلة، يمكن الاعتماد على واحدة منها لسد العجز الحاصل في بعض المنتجات

---

[8] بوريش نصر الدين، يحياوي مفيدة، مساهمة في اتخاذ قرار تخطيط الإنتاج الأمثل باستعمال البرمجة الخطية، الأردن – مكتبة شذرات الالكترونية عام 2012.

9 نصيف نصيف عبد اللطيف، عبد الرزاق محمد صادق، بناء نماذج للإنتاج في شركة مصافي الوسط وتحليل تأثير التغيرات الآنية باستعمال البرمجة المعلمية، العراق –مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 5 صفحة 117-137 عام 2011.

النفطية وحصر الفائض ،عن طريق أجراء موازنة بين كميات الإنتاج (جراء اعتماد الخطة)وبين معدلات الاستهلاك للمحافظات التي تغطيها المؤسسة .أو اعتماد واحدة (كخطة مستقبلية) في ضوء توقعات الاستهلاك للمحافظات التي تقع فيها المصافي.

الدراسات الأجنبية

دراسة(Cremoncini, Frate, Bischi & Ferrari . 2023)بعنوان:[10]

"Mixed Integer Linear Program model for optimized scheduling of a vanadium redox flow battery with variable efficiencies, capacity fade, and electrolyte maintenance"

تهدف هذه الدراسة الى تحسين جدولة بطارية تدفق الأكسدة والاختزال من الفاناديوم التي تخزن الطاقة التي تنتجها محطة طاقة متجددة. تم حل المشكلة النهائية كبرنامج خطي مختلط عددي صحيح لضمان الأمثلية للمشكلة الخطية. تم تطبيق نموذج التحسين المقترح على دراستي حالة مختلفتين. الحالة الأولى هي حالة موازنة الطاقة، حيث يتم تخزين الطاقة الكهربائية التي تنتجها محطة متجددة عندما يكون سعر الطاقة منخفضًا ويتم بيعها للشبكة عندما يكون سعر الطاقة مرتفعًا لتعظيم الربح. والثانية هي حالة تحويل الأحمال، وتحقيق التوازن بين توليد الطاقة الكهربائية والطلب من مجتمع الطاقة المتجددة المتصل بالشبكة، حيث يقلل التخزين من نفقات الطاقة المشتراة من الشبكة. أظهرت النتائج أن النماذج الأبسط تبالغ في تقدير العدد الأمثل لدورات البطارية والإيرادات بنسبة تصل إلى 15٪ إذا لم تأخذ في الاعتبار نموذج تدهور البطارية، وعلى التوالي تصل إلى 32٪ و 42٪ إذا افترضت أيضًا ثباتًا كفاءة البطارية

[10] Diana Cremoncini, Guido Francesco Frate, Aldo Bischi, Lorenzo Ferrari, Mixed Integer Linear Program model for optimized scheduling of a vanadium redox flow battery with variable efficiencies, capacity fade, and electrolyte maintenance Journal of Energy Storage Volume 59, March 2023,

دراسة(Nitonye, Boma, Dr. Isaac, Dr. Nkoi, & Abomaye-Nimenibo, & Samuel,2023) بعنوان:[11]

"MAXIMAZATION OF PROFIT FROM SOAP PRODUCTION USING LINEAR PROGRAMMING: OPTIMIZATION TOOL".

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق أقصى قدر من الربح لإنتاج الصابون باستخدام البرمجة الخطية. حيث تم إنتاج خمسة أنواع مختلفة من الصابون (صابون بار ، صابون تواليت أورا ، صابون ميديكير الطبي ، صابون شفاف وصابون جامبو متعدد الأغراض) باستخدام سبع مواد أولية (هيدروكسيد الصوديوم أو الصودا الكاوية، سيليكات الصوديوم، العطور ، الصبغة أو الألوان ، زيت نواة النخيل والملح ووقت الإنتاج) في إنتاج الصابون والكميات الحالية من المواد لتحقيق أقصى ربح في الصابون ، تم تحديد الإنتاج وكذلك الوقت المستغرق لإنتاج كل من المتغيرات المختلفة للصابون. بناءً على متغيرات وقيود تم تحديد مزيج إنتاج الصابون مع الوظيفة الموضوعية لتعظيم ربح صناعة الصابون، المنتج وجدول المواد الخام في إنتاج الصابون لتحقيق أقصى ربح باستخدام البرمجة الخطية.

دراسة(Kunath , Kühn , Völker , Schmidt , Rühl & Heidel. 2022) بعنوان:[12]

" MILP performance improvement strategies for short‑term batch production scheduling: a chemical industry use case"

تهدف هذه الدراسة الى التطوير والتنفيذ الرياضي لنموذج التخطيط الاجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الخطية المختلطة. يشكل النموذج المبسط لمصنع متعدد

[11] Nitonye, Boma, Dr. Isaac, O.E., Dr. Nkoi, B. and *Prof. Abomaye-Nimenibo, Williams Aminadokiari Samuel, MAXIMAZATION OF PROFIT FROM SOAP PRODUCTION USING LINEAR PROGRAMMING OPTIMIZATION TOOL, International Journal of Science and Research Development, Vol. 02, Issue 01, pp.001-025, January, 2023.

[12] Sascha Kunath · Mathias Kühn · Michael Völker · Thorsten Schmidt · Phillip Rühl · Gennadij Heidel, MILP performance improvement strategies for short‑term batch production scheduling: a chemical industry use case, SN Applied Sciences (Springer nature Journal), 2022

المنتجات، تم تقديم صيغة رياضية مكثفة في البداية، أشارت النتائج إلى أن الارتباط قد يكون موجودًا بين خصائص معينة لنطاق الجدولة وإعدادات المعلمات المثالية، مما يؤدي إلى إمكانية إجراء مزيد من التحقيق. تشير الملاحظات الأولى إلى أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في الأداء في بعض الحالات، على الرغم من عدم اكتشاف التبعيات السليمة بعد.

دراسة(Hashemi-Amiri, Ghorbani & Ran Ji. 2022)بعنوان:[13]

"Integrated supplier selection, scheduling, and routing problem for perishable product supply chain: A distributionally robust approach"

تهدف هذه الدراسة الى اقتراح نموذج تحسين ثنائي الهدف لشبكة سلسلة التوريد الغذائية القابلة للتلف من ثلاث مستويات مع منتجات متعددة لصياغة اختيار الموردين المتكامل والتخطيط الاجمالي للإنتاج ومشكلة توجيه المركبات. حيث يهدف النموذج المقترح إلى التخفيف من مخاطر عدم اليقين في العرض والطلب وتعزيز القرارات المتعلقة بالتوزيع من خلال تحسين إجمالي تكاليف الشبكة وموثوقية الموردين في نفس الوقت. تمت إعادة صياغة النموذج المقترح كبرنامج خطي مختلط عدد صحيح. بعد ذلك تم اعتماد نهج برمجة الهدف المرجح لمعالجة الموضوعية المتعددة لنموذج التحسين المقترح.

[13] Omid Hashemi-Amiri, Fahimeh Ghorbani, Ran Ji, Integrated supplier selection, scheduling, and routing problem for perishable product supply chain: A distributionally robust approach, Computers & Industrial Engineering
Volume 175, January 2023,

دراسة(O. Chagas , C. Coelho , Darvish & Renaud . 2022)بعنوان:[14]

"Modeling and solving the waste valorization production and distribution scheduling problem"

تهدف هذه الدراسة الى تثمين النفايات الحيوية في إدارة النفايات البلدية. تم وضع نموذج لحل مشكلة التخطيط الاجمالي للإنتاج والتوزيع المتكاملة التي يواجهها مصنع التكرير الحيوي. باقتراح ثلاثة نماذج لمشكلة جدولة إنتاج وتوزيع النفايات: برنامج خطي عدد صحيح محدد زمنياً، وبرنامجان خطيان من عدد صحيح مختلط مع متغيرات توقيت مستمرة. من خلال سلسلة من التجارب الحسابية، تم تحديد مدى تأثير المعلمات التشغيلية الهامة على أداء النظام وتوضيح كيف يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في مصنع التكرير الحيوي.

دراسة(Zhao, Liu, Chu Zhou & Abusorrah.2021)بعنوان:[15]

"Dual-Objective Mixed Integer Linear Program and Memetic Algorithm for an Industrial Group Scheduling Problem"

تهدف هذه الدراسة الى اقتراح مشكلة جدولة جديدة مع مراعاة قيود وقت الإعداد المعتمد على التسلسل ووقت الإصدار والوقت المناسب. وذلك لعملية صناعية مهمة، وهي عملية درفلة قضبان الأسلاك والقضبان في أنظمة إنتاج الصلب. تم تقليل وظيفتين موضوعيتين، أي عدد الوظائف المتأخرة ووقت الإعداد الإجمالي. تم إنشاء برنامج خطي مختلط لوصف المشكلة وأظهرت النتائج الحسابية على البيانات الصناعية الشاملة بمقياس جدول زمني مدته أسبوع واحد أن الخوارزمية المقترحة لها أداء رائع في حل

[14] Guilherme O. Chagas , Leandro C. Coelho , Maryam Darvish , Jacques Renaud , Modeling and solving the waste valorization production and distribution scheduling problem, European Journal of Operational Research, https://doi.org/10.1016/j.ejor.2022.06.03

[15] Ziyan Zhao; Shixin Liu; MengChu Zhou; Abdullah Abusorrah, Dual-Objective Mixed Integer Linear Program and Memetic Algorithm for an Industrial Group Scheduling Problem, Published in: IEEE/CAA Journal of Automatica Sinica (Volume: 8, Issue: 6, June 2021)

المشكلة المعنية وتتفوق على أقرانها. تشير دقتها العالية وكفاءتها إلى إمكاناتها الكبيرة ..التي يمكن تطبيقها لحل مشاكل جدولة المجموعات ذات الحجم الصناعي

(Hubbs, Li, Sahinidis, E. Grossmann & Wassick. 2020) بعنوان:[16]

دراسة

"A deep reinforcement learning approach for chemical production scheduling"

تهدف هذه الدراسة الى تطبيق التعلم التعزيزي العميق على عملية التخطيط الاجمالي للإنتاج الكيميائي لمراعاة عدم اليقين وتحقيق الجدولة الديناميكية عبر الإنترنت وقياس النتائج باستخدام نموذج البرمجة الخطية المختلطة الذي يقوم بجدولة كل فترة زمنية على أساس أفق متراجع. وتظهر النتائج أن طريقة التعلم المعزز تتفوق على مناهج البرمجة الخطية الساذجة ذات الأعداد الصحيحة المختلطة وهي قادرة على المنافسة مع نهج البرمجة الخطية المختلطة ذات الأعداد الصحيحة المتقلصة من حيث الربحية ومستويات المخزون وخدمة العملاء. وتعد سرعة ومرونة نظام التعلم المعزز واعدًا لتحقيق التحسين في الوقت الفعلي لنظام الجدولة، ولكن هناك سبب لمتابعة تكامل أساليب التعلم المعزز المعتمد على البيانات ونهج التحسين الرياضي المستندة إلى النموذج

[16] Christian D. Hubbs, Can Li, Nikolaos V. Sahinidis, Ignacio E. Grossmann, John M. Wassick, A deep reinforcement learning approach for chemical production scheduling, Computers and Chemical Engineering 141 (2020) 106982, Published by Elsevier

(Gligorić, M. Gligorić, R. Beljić, M. Lutovac, & M. Damnjanović. 2019)بعنوان:[17] دراسة

"Long-Term Room and Pillar Mine Production Planning Based on Fuzzy 0-1 Linear Programing and Multicriteria Clustering Algorithm with Uncertainty"

تهدف هذه الدراسة الى تخطيط الإنتاج في منجم تحت الأرض وهناك نوعان من المعلمات غير المؤكدة التي لا يمكن للمخططين إدارتها، سعر المعدن، وتكاليف التشغيل. يمكن أن تساعد القدرة على قياسها ودمجها في عملية التخطيط. تُستخدم خوارزمية التجميع متعدد المعايير لإنشاء مناطق داخل الرواسب المعدنية لها الخصائص التكنولوجية التي يطلبها المخططون. يستخدم نموذج البرمجة الخطية الضبابي لتحديد تسلسل التعدين في هذه المناطق من خلال تعظيم القيمة المتوقعة للتدفق النقدي المستقبلي الغامض. تم اختبار النموذج على رواسب معدنية افتراضية صغيرة من الرصاص والزنك وأظهرت النتائج أن النموذج كان قادرًا على حل مثل هذه المشكلة المعقدة

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة مايلي:

في ضوء ما اطلع الباحث عليه من الدراسات السابقة والتي كان أغلبها يهدف الى وضع التشكيلة السلعية المثلى للإنتاج في المؤسسات الصناعية محل الدراسة وذلك باستخدام الأساليب العلمية ومنها البرمجة الخطية ولكنها لم تختبر إمكانية تطبيق خطة الإنتاج التي تقوم الإدارات بوضعها بالاعتماد على الأساليب التقليدية من خلال خبرتها الشخصية وهذا ما نراه في هذا البحث حيث سنختبر امكانية تطبيق خطة الإنتاج المجدولة من قبل إدارة مؤسسة سكر للصناعات الدوائية باستخدام البرمجة الخطية ليكون

[17] Miloš V. Gligorić, Zoran M. Gligorić, Čedomir R. Beljić, Suzana M. Lutovac, and Vesna M. Damnjanović, Long-Term Room and Pillar Mine Production Planning Based on Fuzzy 0-1 Linear Programing and Multicriteria Clustering Algorithm with Uncertainty, Hindawi Mathematical Problems in Engineering Volume 2019, Article ID 3078234, 26 pages

هذه البحث دليل علمي وعملي تستخدمه إدارات المؤسسات الصناعية عموماً والمؤسسة محل الدراسة خصوصاً عند تخطيطها للإنتاج.

مشكلة البحث

تسعى إدارة أي منظمة إلى التخطيط الاجمالي للإنتاج في ضوء الإمكانات المتاحة، ومن الضروري استخدام نموذج كمي لحل هذه المسألة. لكن وجد الباحث من خلال دراسة استطلاعية اجراها على مؤسسة سكر للصناعات الدوائية بأنه يتم تخطيط الإنتاج بالاعتماد على التقدير والخبرات الشخصية دون استخدام الأساليب العلمية. (مع العلم أن مؤسسة سكر للصناعات الدوائية حائزة على ترخيص من المؤسسة الأميركية للعناية الصحية وهي مختصة بصناعات الكريمات الدوائية لمعالجة الامراض الجلدية).

وعليه تمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤل التالي:

هل يمكن تطبيق خطة الإنتاج المجدولة باستخدام الأساليب التقليدية فعليا في المؤسسة محل الدراسة في ضوء الامكانات المتاحة؟

ويتفرع عن ذلك التساؤلين التاليين:

هل هنالك فرق (زيادة او نقصان) بين كمية المنتجات الجاهزة المخطط انتاجها وكمية المنتجات الجاهزة الممكن انتاجها مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة؟

هل هنالك فرق (زيادة او نقصان) بين كمية المواد الأولية المخطط استخدامها في الانتاج وكمية المواد الأولية الممكن استخدامها في الانتاج مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة؟

أهمية البحث

الاهمية العلمية

تنظر المدرسة الكمية إلى نشاطات المؤسسة على أنها عمليات منطقية يمكن ترجمتها بصورة كمية على شكل نماذج ومعدلات ورموز رياضية. ومن هنا تنبع أهمية البحث

العلمية من محاولة التطرق لمنهجية رياضية تستخدم في التخطيط الاجمالي للإنتاج باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

الاهمية العملية

ان استخدام البرمجة الخطية كأحد الأساليب الكمية على مستوى المؤسسات الصناعية يعد تقنية من شأنها رفع فعالية التخطيط الاجمالي للإنتاج والذي ينعكس بالإيجاب في تحقيق أهداف المؤسسات وعليه سنقوم من خلال هذا البحث بمساعدة المؤسسات الصناعية عموماً ومنظمة سكر للصناعات الدوائية ومثيلاتها خصوصاً في التخطيط الاجمالي للإنتاج لديها باستخدام الأساليب العلمية.

أهداف البحث

سنقوم في هذا البحث بدراسة كيفية تطبيق وتحليل أحد الأساليب الكمية وبحوث العمليات المستخدمة في الإدارة والمتمثل في أسلوب البرمجة الخطية وذلك في المؤسسات الصناعية ويمكن أن نلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

– التعريف بمفهوم التخطيط الاجمالي للإنتاج وكيف يتم في المؤسسة محل الدراسة.

– توضيح أسلوب البرمجة الخطية كأحد الأساليب العلمية المستخدمة في التخطيط الاجمالي للإنتاج وكيفية تطبيقه في المؤسسة محل الدراسة.

– الإجابة على تساؤلات البحث من خلال بيان إمكانية تطبيق خطة الإنتاج المجدولة من قبل إدارة المؤسسة محل الدراسة باستخدامها للأساليب التقليدية.

فرضية البحث

يقوم البحث باختبار الفرضية الرئيسية التالية:

يمكن تطبيق خطة الإنتاج المجدولة باستخدام الأساليب التقليدية فعليا في المؤسسة محل الدراسة في ضوء الامكانات المتاحة

ويتفرع عن ذلك الفرضيتين التاليين:

لا يوجد فرق (زيادة او نقصان) بين كمية المنتجات الجاهزة المخطط انتاجها باستخدام الأساليب التقليدية وكمية المنتجات الجاهزة الممكن انتاجها فعلا مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة.

لا يوجد فرق (زيادة او نقصان) بين كمية المواد الأولية المخطط استخدامها في الانتاج باستخدام الأساليب التقليدية وكمية المواد الأولية المتاح استخدامها فعلا في الانتاج مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة.

نموذج البحث

ان الشكل التالي يوضح نموذج البحث ومتغيراته حيث يتمثل المتغير المستقل في البرمجة الخطية أما المتغير التابع فهو التخطيط الاجمالي للإنتاج.

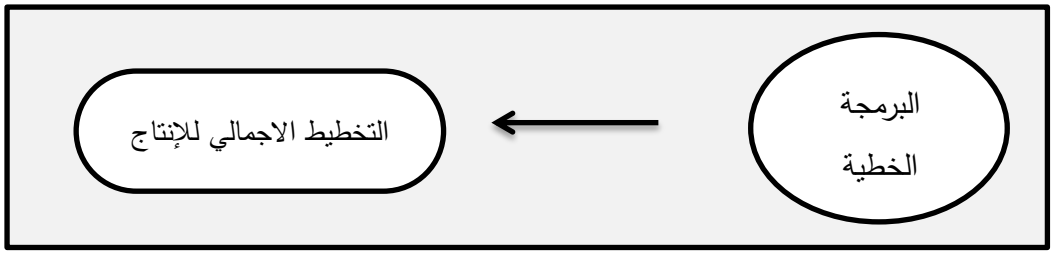

المصدر: من إعداد الباحث

متغيرات البحث

البرمجة الخطية: هي أسلوب أساسي ومهم يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات صحيحة وبطريقة علمية.[18] وتعد مسائل البرمجة الخطية جزءاً من مسائل البرمجة الرياضية التي هي بدورها جزء من موضوع أكثر شمولية، يسمى بحوث العمليات أو البحث العملياتي.

التخطيط الإجمالي للإنتاج: يهتم التخطيط الإجمالي للإنتاج بإعداد خطط لفترات زمنية قادمة تتراوح بين 6 إلى 18 شهر مع تفصيل لكل شهر وذلك من أجل بناء الخطة الإنتاجية والتي تعمل على الموازنة بين حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة وحجم الطلب المتنبأ به.[19]

حدود البحث

في هذا البحث تعتبر المؤسسات الصناعية هي مكان تطبيق هذا النموذج. وسيقتصر البحث على استخدام أسلوب وحيد من أساليب بحوث العمليات وهو أسلوب البرمجة الخطية. ولقد تم اعتماد منظمة سكر للصناعات الدوائية لتطبيق هذا البحث عليها كونها المؤسسة الوحيدة التي وافقت على ذلك. وسيتم الاعتماد على البيانات المستخلصة من المؤسسة محل الدراسة في عام 2020بسبب توافرها.

فلسفة ومنهجية البحث

إن حل مشكلة البحث سيتم من خلال دراسة حالة مؤسسة سكر للصناعات الدوائية بالاعتماد على البيانات المتعلقة بالإنتاج ومن ثم تقديم تصور مقترح لنموذج يمكن للمؤسسة تطبيقه. حيث تعد دراسة الحالة وسيلة هامة لجمع وتلخيص أكبر عدد ممكن

18 Zeyuan Allen-Zhu ؛Lorenzo Orecchia (2015) .Using Optimization to Break the Epsilon Barrier: A Faster and Simpler Width-Independent Algorithm for Solving Positive Linear Programs in Parallel .ACM-SIAM Symposium on Discrete Algorithms .arXiv1407.1925:

19 بلمقدم مصطفى، مكيدش محمد، ساهد عبد القادر، التخطيط الإجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الخطية المبهمة دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للصناعات المعدنية غير الحديدة والمواد النافعة، الجزائر– مجلة الباحث عدد 7 عام 2010.

من المعلومات عن الحالة موضوع الدراسة. يدرس فيها الباحث الحالات بهدف علاجها مستخدماً في ذلك طرق خاصة كتطبيق بعض الأسئلة أو إجراء الاستفتاءات من أجل جمع المعلومات اللازمة. وبناءً على ذلك اعتمد الباحث على الفلسفة البنائية لتصميم نموذج متعلق بالتخطيط الاجمالي للإنتاج وتطبيقه في المؤسسة محل الدراسة باستخدام المنهج الاستقرائي.

الدراسة النظرية للبحث

تعريف البرمجة الخطية

تعرف البرمجة الخطية بأنها " أسلوب رياضي حديث يستعمل كأداة لإيجاد أفضل الاستعمالات للموارد المحدودة المتاحة لدى المنشاة .[20] ويمكن اعتبارها من إحدى التقنيات الرياضية المساعدة على اتخاذ القرارات السليمة وتبسيط المشكلات وحلها مثل توزيع الموارد المادية والبشرية المحدودة أحسن توزيع من أجل تحقيق اكبر ربح ممكن أو تخفيض التكاليف [21].

وتعرف أيضا بانها أسلوب رياضي يستخدم لمساعدة المدراء في التخطيط واتخاذ القرارات الايجابية بصدد توزيع الموارد البشرية والمادية المحدودة من بين الاستخدامات المتاحة ، بهدف تحقيق اقل تكلفة مادية ممكنة أو تحقيق أكبر عائد مرجو ، ضمن مجموعة من القيود والعوامل الثابتة بحيث يحقق هذا المزيج التوزيع أفضل نتيجة ممكنة[22]

[20] حامد سعد نور الشمراني ، " بحوث العمليات " مفهوما وتطبيقا ، دار وائل ، عمان ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 09

[21] Frederick S. Hillier , Gerald J. Lieberman , Introduction to Opérations Research , McGraw - Hill , INTERNATIONAL EDITIONS Sixth Edition , 1995 , 126

[22] احمد محمد الهزاع الصمادي، أساسيات بحوث العمليات، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان ، مذ 1 ، 2008 ، ص 17

خصائص البرمجة الخطية

من أجل استخدام أسلوب البرمجة الخطية يجب أن تتوفر عدة شروط في الموقف أو المشكلة المراد حله منها : [23]

- وجود هدف وحيد نهائي - وجود عدد من البدائل
- محدودية الموارد (شرط التأكد) - وجود علاقة خطية
- شرط عدم السلبية

تعريف التخطيط الاجمالي للإنتاج:

يشير التخطيط الإجمالي للإنتاج إلى عملية تخطيط كميات الإنتاج ومواعيدها خلال فترة تخطيط متوسطة مقبلة (3-18 شهر) لمقابلة الطلب المتوقع خلال تلك الفترة وذلك من خلال التحكم بمستويات الانتاج، القوة العاملة، المخزون، وقت العمل الإضافي، التعاقد الفرعي، وبعض المتغيرات التي يمكن السيطرة عليها. ويهدف التخطيط الإجمالي للإنتاج الى الاستجابة الى تغير الطلب في السوق من خلال الاستغلال الكفوء لموارد المنظمة، ويتبلور ذلك في تخفيض تكاليف الانتاج الى أدنى حد ممكن.[24]

أهداف التخطيط الجمالي للإنتاج:

يمكن تلخيص أهداف التخطيط الإجمالي للإنتاج كما يلي:[25]

1 - توفير الكميات المطلوبة في الوقت والكمية والجودة المناسبة.

2 - تنظيم أنشطة ووسائل الإنتاج كالآلات والعمال لإنتاج سلع ذات كفاءة عالية.

3 - الحصول على تدفق في الإنتاج دون انقطاع من أجل تلبية الطلب المتنوع.

4 - استعمال الموارد المتاحة للشركات بشكل مثالي وفعال

5 - القدرة على التحكم بمستوى الإنتاج والمخزون لغرض مواجهة تغيرات الطلب.

---

[23] . محمد العزاوي، محمد دباس الحميد. *الأساليب الكمية في العلوم الإدارية*. عمان: دار اليازوري العلمية، 2013. ص9.

[24] محسن عبد الكريم، النجار صباح مجيد. إدارة الإنتاج والعمليات. العراق: الذاكرة للنشروالتوزيع،2012

[25] عاشور مروان، عباس رنا. التخطيط الإجمالي للإنتاج باستعمال البرمجة الخطية مع مثال عملي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25 عام 2019.

الدراسة العملية للبحث

أولا التخطيط الاجمالي للإنتاج في مؤسسة سكر للصناعات الدوائية وفق الأساليب التقليدية

ان مؤسسة سكر للصناعات الدوائية حائزة على ترخيص من المؤسسة الاميركية للعناية الصحية وهي مختصة بصناعات الكريمات الدوائية لمعالجة الامراض الجلدية، وتقوم المؤسسة بتصنيع ثلاث انواع من العلامات التجارية وكل علامة تحوي العديد من الأصناف حيث تتمتع كل علامة تجارية بصفات معينية ولقد وجد الباحث انه من الممكن اجراء الدراسة على مجموعة المنتجات F&F (وهي مجموعة منتجات وقائية على شكل كريمات ومراهم توضع على الجلد والبشرة لحمايته من كافة العوامل ذات الاثر السلبي الموجودة في الطبيعة) بسبب توافر كافة المعلومات اللازمة للدراسة في عام 2020 وهو العام الذي استخلصت منه جميع البيانات بالإضافة إلى موافقة المؤسسة وتعاونها بتزويد الباحث بهذه المعلومات

جدول رقم 1 أسماء المنتجات المستخدمة في الدراسة والكميات المخطط إنتاجها بالقطعة

رقم المنتج	اسم المنتج	رمز المنتج بالقطعة	الكمية المخطط إنتاجها بالقطعة
1	F&F Sun	X1	50000
2	F&F Sun sensitive	X2	50000
3	F&F Ultra care	X3	100000
		المجموع	200000

ثانيا تصميم البرنامج الخطي للإنتاج في المؤسسة محل الدراسة

سيتم اختبار إمكانية تطبيق خطة الإنتاج المجدولة باستخدام الأساليب التقليدية فعليا في المؤسسة محل الدراسة في ضوء الامكانات المتاحة من خلال تصميم البرنامج الخطي للإنتاج في المؤسسة محل الدراسة ثم اختبار إمكانية تطبيق الخطة الانتاجية المقترحة من قبل الإدارة بالاستعانة هذا البرنامج.

الصيغة العامة للبرمجة الخطية:

ان الصيغة الرياضية لنموذج البرمجة الخطية هي كما يلي:

$$\boldsymbol{Optimize}\ (\mathbf{Max}\ \boldsymbol{or}\ \mathbf{Min}) \sum_{j} \boldsymbol{c_j}\ \boldsymbol{x_j}$$

$$\boldsymbol{Subject\ to}\ \boldsymbol{i} = \mathbf{1, 2, \dots} \boldsymbol{m}$$

$$\boldsymbol{b_i} \sum\sum \boldsymbol{a_{ij}}\ \boldsymbol{x_j} \begin{Bmatrix} \geq \\ = \\ \leq \end{Bmatrix}$$

$$\boldsymbol{Subject\ to}\ \boldsymbol{j} = \mathbf{1, 2, \dots} \boldsymbol{n}$$

$$\boldsymbol{x_j} \geq \mathbf{0}$$

حيث أن:[26]

$\boldsymbol{x_j}$ متغيرات دالة الهدف

$\boldsymbol{c_j}$ ثوابت متغيرات دالة الهدف

$\boldsymbol{b_i}$ الموارد المتاحة

$\boldsymbol{a_{ij}}$ كمية الموارد المحددة من النوع i واللازمة لإنتاج وحدة واحدة من النشاط j

دالة الهدف

ان تابع الانتاج يمثل مجموع كميات المنتجات الجاهزة وباعتبار ان الشكل النهائي للمنتج هو قطعة وهي عبارة عن انبوب بداخله المرهم سيتم كتابة تابع الانتاج بالشكل التالي:

[26] أمبيرش أسماء، الكواش زينب، زلي سعاد، تطبيقات البرمجة الخطية باستخدام طريقة السمبلكس ذات المرحلتين، ليبيا، جامعة صبراتة – مجلة العلوم التطبيقية، العدد 4 صفحة 103 – 122 عام 2020

$$z = x_1 + x_2 + x_3$$

Z:هي عدد القطع المنتجة من كافة اصناف المجموعة الثانية خلال العام

كتابة القيود على الموارد المتاحة والمستخدمة في العملية الانتاجية:

ان الجدول التالي يوضح المواد الاولية الاساسية المستخدمة في انتاج المنتجات الجاهزة في المؤسسة محل الدراسة

جدول رقم 2 المواد الاولية المستخدمة في تصنيع المنتجات محل الدراسة والنسب المئوية المعيارية المستخدمة

F&F Sun			F&F Sun sensitive			F&F Ultra care		
ID	Item	%	ID	Item	%	ID	Item	%
1	Water	68	1	Water	73	1	Water	71
2	Oats	5	2	Oats	7	2	Oats	6.5
3	TiO2 P	2	3	TiO2 P	3	3	TiO2 P	3
4	MCX	7.5	4	MCX	7.5	4	MCX	7.5
5	CRY	10	5	Glycerin	6	5	Salicylic Acid	3
6	POLY S	3.5	6	Perfum(fresh melon)	3.5	6	Glycerin	5
7	Glycerin	4				7	Perfum (Ocean)	4

والجدول التالي يوضح الكميات المتاحة للاستخدام ضمن العملية الانتاجية خلال سنة الدراسة

جدول رقم 3 الكميات المتاحة للاستخدام من المواد الاولية عام 2020 في مؤسسة سكر

رقم المنتج	العنصر	الوحدة	الكمية
1	Water	g	87345298
2	Oats	g	428000
3	TiO2 P	g	1370970
4	MCX	g	733690
5	CRY	g	1572940
6	POLY S	g	443890
7	Glycerin	g	779800
8	Perfum(fresh melon)	g	457000
9	Salicylic Acid	g	382960
10	Perfum (Ocean)	g	243000
11	Tube 25g	tube	331119

ان المنتج الجاهز هو عبارة عن تيوب يحوي 25 غرام من الكريم ومنه سيتم تحويل جدول النسب المئوية الى جدول الكميات الوزنية او العددية المستخدمة في الانتاج كمايلي

جدول رقم 4 الكميات المستخدمة لتصنيع المنتجات محل الدراسة

F&F Sun		F&F Sun sensitive		F&F Ultra care	
Item	Quantity	Item	Quantity	Item	Quantity
Water	17	Water	18.25	Water	17.75
Oats	1.25	Oats	1.75	Oats	1.625
TiO2 P	0.5	TiO2 P	0.75	TiO2 P	0.75
MCX	1.875	MCX	1.875	MCX	1.875
CRY	2.5	Glycerin	1.5	Salicylic Acid	0.75
POLY S	0.875	Perfum(fresh melon)	0.875	Glycerin	1.25
Glycerin	1	tube	1	Perfum (Ocean)	1
tube	1			tube	1

جدول رقم 5 قيود المواد الاولية

ID	Item	X1	X2	X3	Quantity
1	Water	17	18.25	17.75	87591380
2	Oats	1.25	1.75	1.625	402240
3	TiO2 P	0.5	0.75	0.75	974350
4	MCX	1.875	1.875	1.875	971340
5	CRY	2.5	0	0	246760
6	POLY S	0.875	0	0	143380
7	Glycerin	1	1.5	1.25	795460
8	Perfum(fresh melon)	0	0.875	0	622750
9	Salicylic Acid	0	0	0.75	382896
10	Perfum (Ocean)	0	0	1	125670
11	Tube 25g	1	1	1	331119

وعليه سيكون البرنامج الخطي لتابع الإنتاج في المؤسسة محل الدراسة كما يلي:

$$z = x_1 + x_2 + x_3$$

$$17x_1 + 18.25\,x_2 + 17.75\,x_3 \leq 87591380 \quad (1)$$

$$1.25x_1 + 1.75\,x_2 + 1.625\,x_3 \leq 402240 \quad (2)$$

$$0.5x_1 + 0.75\,x_2 + 0.75\,x_3 \leq 974350 \quad (3)$$

$$1.875x_1 + 1.875\,x_2 + 1.875\,x_3 \leq 971340 \quad (4)$$

$$2.5x_1 \leq 246760 \quad (5)$$

$$0.875x_1 \leq 143380 \quad (6)$$

$$1x_1 + 1.5\,x_2 + 1.25\,x_3 \leq 795460 \quad (7)$$

$$0.875\,x_2 \leq 622750 \quad (8)$$

$$0.75\,x_3 \leq 382896 \quad (9)$$

$$x_3 \leq 125670 \quad (10)$$

$$x_1 + x_2 + x_3 \leq 331119 \quad (11)$$

$$x_1, x_2, x_3 \geq 0$$

حل البرنامج الخطي لتابع الإنتاج في المؤسسة محل الدراسة

سنقوم بالحل وفق طريقة جداول السيمبلكس وباستخدام اداة ال solver من برنامج Excel ونتج لدينا الجدول التالي:

جدول رقم 6 حل البرنامج الخطي لتابع الإنتاج في المؤسسة محل الدراسة باستخدام Excel

		امثال دالة الهدف		
ثوابت المعادلات	قيمة دالة الهدف	1	1	1
	267029	125670	42655	98704
87591380	4687064	17.75	18.25	17
402240	402240	1.625	1.75	1.25
974350	175595.8	0.75	0.75	0.5
971340	500679.4	1.875	1.875	1.875
246760	246760	0	0	2.5
143380	86366	0	0	0.875
795460	319774	1.25	1.5	1
622750	37323.13	0	0.875	0
382896	94252.5	0.75	0	0
125670	125670	1	0	0
331119	267029	1	1	1

وايضا تم استخراج الحل باستخدام برنامج QM وتوصل الباحث الى نفس النتائج كمايلي

الشكل رقم 1 أدخال دالة الهدف وقيود لتابع الإنتاج في المؤسسة محل الدراسة باستخدام QM

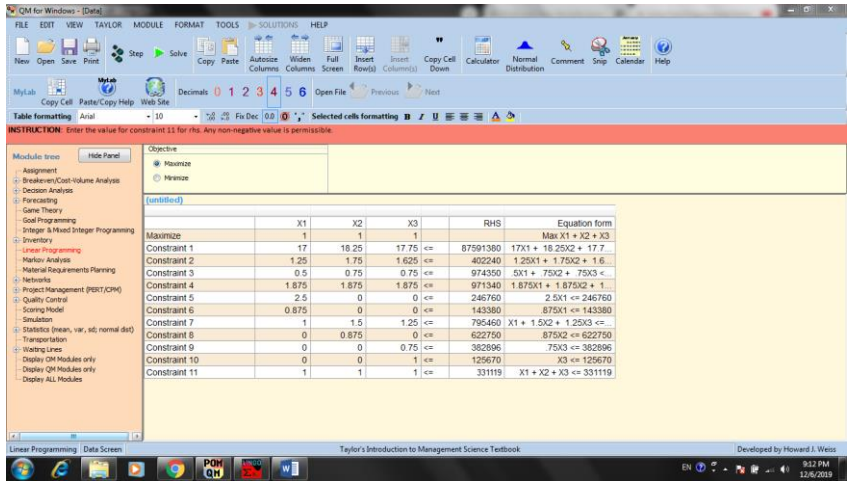

	X1	X2	X3		RHS	Equation form
Maximize	1	1	1			Max X1 + X2 + X3
Constraint 1	17	18.25	17.75	<=	87591380	17X1 + 18.25X2 + 17.7
Constraint 2	1.25	1.75	1.625	<=	402240	1.25X1 + 1.75X2 + 1.6
Constraint 3	0.5	0.75	0.75	<=	974350	.5X1 + .75X2 + .75X3 <
Constraint 4	1.875	1.875	1.875	<=	971340	1.875X1 + 1.875X2 + 1
Constraint 5	2.5	0	0	<=	246760	2.5X1 <= 246760
Constraint 6	0.875	0	0	<=	143380	.875X1 <= 143380
Constraint 7	1	1.5	1.25	<=	795460	X1 + 1.5X2 + 1.25X3 <=
Constraint 8	0	0.875	0	<=	622750	.875X2 <= 622750
Constraint 9	0	0	0.75	<=	382896	.75X3 <= 382896
Constraint 10	0	0	1	<=	125670	X3 <= 125670
Constraint 11	1	1	1	<=	331119	X1 + X2 + X3 <= 331119

الشكل رقم 2 حل البرنامج الخطي لتابع الإنتاج في المؤسسة محل الدراسة باستخدام QM

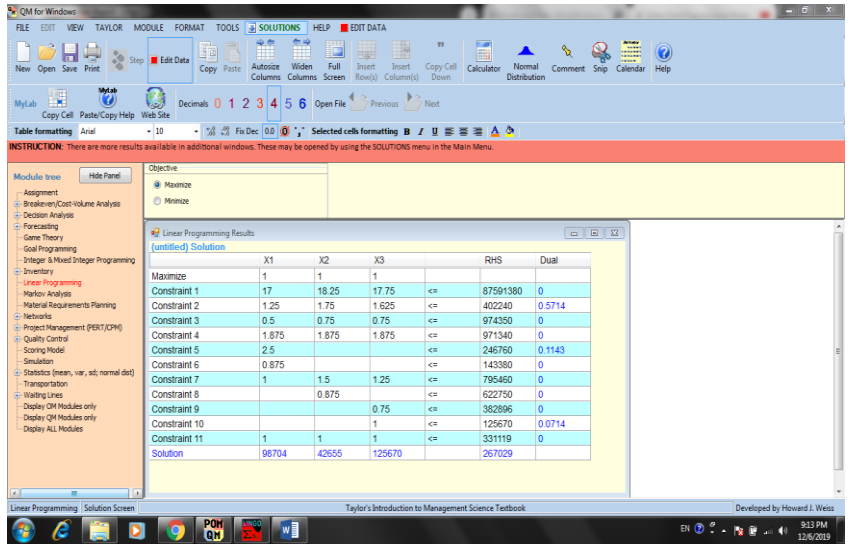

	X1	X2	X3		RHS	Dual
Maximize	1	1	1			
Constraint 1	17	18.25	17.75	<=	87591380	0
Constraint 2	1.25	1.75	1.625	<=	402240	0.5714
Constraint 3	0.5	0.75	0.75	<=	974350	0
Constraint 4	1.875	1.875	1.875	<=	971340	0
Constraint 5	2.5			<=	246760	0.1143
Constraint 6	0.875			<=	143380	0
Constraint 7	1	1.5	1.25	<=	795460	0
Constraint 8		0.875		<=	622750	0
Constraint 9			0.75	<=	382896	0
Constraint 10			1	<=	125670	0.0714
Constraint 11	1	1	1	<=	331119	0
Solution	98704	42655	125670		267029	

والجدول التالي يوضح الكميات الممكن انتاجها في المؤسسة محل الدراسة بعد حل البرنامج الخطي لتابع الانتاج

جدول رقم 7 التخطيط الاجمالي للإنتاج في مؤسسة سكر وفق البرمجة الخطية باستخدام تطبيق Excel وتطبيق QM

رمز المنتج	اسم المنتج	الكمية المخططة باستخدام البرمجة الخطية
X1	F&F Sun	98704
X2	F&F Sun sensitive	42655
X3	F&F Ultra care	125670
	المجموع	267029

ثالثا اختبار الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فرق (زيادة او نقصان) بين كمية المنتجات الجاهزة المخطط انتاجها باستخدام الأساليب التقليدية وكمية المنتجات الجاهزة الممكن انتاجها فعلا مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة.

نلاحظ من خلال مقارنة الجدول رقم 1 الذي يوضح التخطيط الاجمالي للإنتاج من قبل إدارة مؤسسة سكر باستخدام الأساليب التقليدية مع الجدول رقم 7 الذي يوضح التخطيط الاجمالي للإنتاج في مؤسسة سكر وفق البرمجة الخطية:

أنه هنالك فرق بين كمية المنتجات الجاهزة المخطط انتاجها باستخدام الأساليب التقليدية وكمية المنتجات الجاهزة الممكن انتاجها فعلا مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 8 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

رمز المنتج	اسم المنتج	الكمية المخططة من قبل الادارة	الكمية المخططة باستخدام البرمجة الخطية	الفرق
X1	F&F Sun	50000	98704	موجب
X2	F&F Sun sensitive	50000	42655	سالب
X3	F&F Ultra care	100000	125670	موجب
	المجموع	200000	267029	

أي أنه يمكن تطبيق خطة الإنتاج المقترحة من إدارة المؤسسة وذلك في تصنيع الكميات المخططة من المنتجين الأول والثالث ولكن لا يمكن تصنيع الكميات المخططة من المنتج الثاني وذلك في ضوء الإمكانات المتاحة من المواد الأولية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فرق (زيادة او نقصان) بين كمية المواد الأولية المخطط استخدامها في الانتاج باستخدام الأساليب التقليدية وكمية المواد الأولية المتاح استخدامها فعلا في الانتاج مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة.

سيتم اختبار الفرضية السابقة من خلال تطبيق الخطة الإنتاجية المجدولة من قبل الإدارة على الطرف الايسر من قيود البرنامج الخطي ومقارنتها مع المواد الأولية المتاحة أي تعويض قيم المتغيرات في قيود البرنامج الخطي كمايلي:

$$X1 = 50000,\ X2 = 50000,\ X3 = 100000$$

الجدول رقم 9 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

رقم القيد	الطرف الأيسر(المواد الأولية اللازمة لتطبيق خطة الإدارة)	الطرف الأيمن(المواد الأولية المتاحة)	الفرق
1	17*50000+18.25*50000+17.75*100000=3537500	87591380	موجب
2	1.25*50000+1.75*50000+1.625*100000=312500	402240	موجب
3	0.5*50000+0.75*50000+0.75*100000=137500	974350	موجب
4	1.875*50000+1.875*50000+1.875*100000=375000	971340	موجب
5	2.5*50000+0*50000+0*100000=125000	246760	موجب
6	0.875*50000+0*50000+0*100000=43750	143380	موجب
7	1*50000+1.5*50000+1.25*100000=250000	795460	موجب
8	0*50000+0.875*50000+0*100000=43750	622750	موجب
9	0*50000+0*50000+0.75*100000=75000	382896	موجب
10	0*50000+0*50000+1*100000=100000	125670	موجب
11	1*50000+1*50000+1*100000=200000	331119	موجب

إذا يوجد فرق بين كمية المواد الأولية المخطط استخدامها في الانتاج باستخدام الأساليب التقليدية وكمية المواد الأولية المتاح استخدامها فعلا في الانتاج مع المحافظة على نفس المواصفات والجودة.

وهذا الفرق موجب أي أنه إذا تم تطبيق خطة الإدارة فهنالك كميات غير مستغلة من المواد الأولية المتاحة جميعها

اختبار الفرضية الرئيسية

من خلال نتيجة اختبار الفرضيتين الفرعيتين نستنتج أنه: لا يمكن تطبيق خطة الإنتاج المجدولة باستخدام الأساليب التقليدية فعليا في المؤسسة محل الدراسة في ضوء الامكانات المتاحة

النتائج والمقترحات

أولا النتائج

يمكن تقسيم النتائج إلى قسمين هما:

نتائج تتعلق بتطبيق النموذج الرياضي المقترح، ونتائج تتعلق بالمؤسسة محل الدراسة

نتائج تتعلق بتطبيق النموذج الرياضي المقترح :

1-كانت كمية الإنتاج المخططة في المؤسسة أقل مقارنة بالبرنامج المقترح أي يمكن القول أن المؤسسة محل الدراسة تعاني ضعفا أو عدم الفعالية في الإنتاج، بمعنى آخر أن المؤسسة لا تستغل الطاقة الإنتاجية المتاحة والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم استخدام الاساليب العلمية في تخطيط الانتاج؛

2-استغلال المواد الأولية وفق البرنامج الخطي المقترح كانت أفضل مما تقوم به المؤسسة محل الدراسة؛

وبهذا يمكن ملاحظة فعالية البرنامج المقترح في تحسين كمية الانتاج للمنظمة.

نتائج تتعلق بالمؤسسة محل الدراسة :

1-غياب نظام التخطيط الإنتاجي وفق الأساليب العلمية، الذي يمكن المؤسسة من فهم ومعالجة مختلف مشاكل الإنتاج ، من خلال اختيار الأدوات الكمية المناسبة لاتخاذ القرار الإنتاجي الأمثل؛

2-عدم الاهتمام بتقارير النشاط الإنتاجي الخاص بكل قسم إنتاجي والمتعلقة بتحليل الانحرافات وتحديد أسبابها؛

3-التعطيلات المتكررة في الانتاج والغير منتظمة بسبب عدم وضوح خطة الانتاج، بالإضافة إلى الانقطاعات المتكررة في توريد المواد الأولية.

ثانيا المقترحات

يمكننا في ضوء النتائج السابقة تقديم بعض المقترحات والتوصيات لعل من شأنها المساهمة في التخطيط الاجمالي للإنتاج في المؤسسة محل الدراسة، والمتمثلة في الآتي:

1-تتخلى المؤسسة محل الدراسة عن تخطيط الإنتاج وفق الأساليب التقليدية، وتتبع البرنامج الخطي المقترح وذلك طبقا لنتائج الدراسة التطبيقية؛

2-الاهتمام بإدخال تقنية البرمجة الخطية وغيرها من الطرق الكمية العلمية، خصوصا بحوث العمليات مع توظيفات متخصصة.

3-تفعيل شبكة الإعلام الالكتروني وربطها مع جميع المؤسسات الإدارية والإنتاجية والمديريات والغرف الصناعية والتجارية لمساعدة متخذ القرار للوقوف على المشاكل الحقيقية التي تعانيها المؤسسة محل الدراسة.

4 -الاستفادة مما توفره التكنولوجيا من وسائل حديثة من خلال استخدام التطبيقات الحاسوبية المتخصصة في علوم بحوث العمليات والتي لها دورا أساسيا في تخطيط عملية الإنتاج، بخلاف التخطيط التقليدي القديم الموجود الآن في المؤسسة محل الدراسة.

المراجع

أولا المراجع العربية

– احمد محمد الهزاع الصمادي، أساسيات بحوث العمليات، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان ، مذ 1 ، 2008 ، ص 17

– الشكري عبد المنعم، أفضلية التخطيط باستخدام البرمجة الخطية بتطبيق الطريقة المبسطة لإنتاج مادة البرغل في مصنع جودي السوري، العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية عام 2014

– أمبيرش أسماء، الكواش زينب، زلي سعاد، تطبيقات البرمجة الخطية باستخدام طريقة السمبلكس ذات المرحلتين، ليبيا، جامعة صبراتة – مجلة العلوم التطبيقية، العدد 4 صفحة 103 – 122 عام 2020

– بلمقدم مصطفى، مكيدش محمد، ساهد عبد القادر، التخطيط الإجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الخطية المبهمة دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للصناعات المعدنية غير الحديدة والمواد النافعة، الجزائر– مجلة الباحث عدد 7 عام 2010.

– بوريش نصر الدين، يحياوي مفيدة، مساهمة في اتخاذ قرار تخطيط الإنتاج الأمثل باستعمال البرمجة الخطية، الأردن – مكتبة شذرات الالكترونية عام 2012.

– جمعة زكريا، دور جدولة العمليات في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج : مثال تطبيقي داخل المؤسسة الصناعية، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1 صفحة 227 عام 2015

– حامد سعد نور الشمراني ، " بحوث العمليات " مفهوما وتطبيقا ، دار وائل ، عمان ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 09

– حسين فاطمة، بخيت عبد الجبار، بناء إنموذج رياضي لتعظيم عائد الشركة الإنتاجية باستعمال البرمجة الكسرية الخطية الصحيحة – مع تطبيق عملي، العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20 العدد 79 صفحة 310 – 336 عام 2014

– رضاب شاكر، المزيج السلعي الامثل في معمل المنتجات القطنية الطبية في بغداد باستخدام أسلوب البرمجة الخطية، العراق، جامعة بغداد– مجلة العلوم الزراعية العراقية عدد 44 صفحة114–129 عام 2013.

– عاشور مروان، عباس رنا. التخطيط الإجمالي للإنتاج باستعمال البرمجة الخطية مع مثال عملي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25 عام 2019.

– محمد العزاوي، محمد دباس الحميد. *الأساليب الكمية في العلوم الإدارية*. عمان: دار اليازوري العلمية، 2013. ص9.

– مصطفى سالم، أهمية استخدام البرمجة الخطية في المصانع ودورها في تحسين معدلات أدائها، ليبيا، جامعة صبراتة – مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية العدد 11 عام 2021

– محسن عبد الكريم، النجار صباح مجيد. إدارة الإنتاج والعمليات. العراق: الذاكرة للنشروالتوزيع،2012

– نصيف نصيف عبد اللطيف، عبد الرزاق محمد صادق، بناء نماذج للإنتاج في شركة مصافي الوسط وتحليل تأثير التغيرات الآنية باستعمال البرمجة المعلمية، العراق –مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 5 صفحة 117–137 عام 2011.

ثانيا المراجع الأجنبية

- Christian D. Hubbs, Can Li, Nikolaos V. Sahinidis, Ignacio E. Grossmann, John M. Wassick, A deep reinforcement learning approach for chemical production scheduling, Computers and Chemical Engineering 141 (2020) 106982, Published by Elsevier
- Diana Cremoncini, Guido
Francesco Frate, Aldo Bischi, Lorenzo Ferrari, Mixed Integer Linear Program model for optimized scheduling of a vanadium redox flow battery with variable efficiencies, capacity fade, and electrolyte maintenance Journal of Energy Storage Volume 59, March 2023,
- Frederick S. Hillier , Gerald J. Lieberman , Introduction to Opérations Research , McGraw - Hill , INTERNATIONAL EDITIONS Sixth Edition , 1995 , P126
- Guilherme O. Chagas , Leandro
C. Coelho , Maryam Darvish , Jacques Renaud , Modeling and solving the waste valorization production and distribution scheduling problem, European Journal of Operational Research, https://doi.org/10.1016/j.ejor.2022.06.03
- Miloš V. Gligorić, Zoran M. Gligorić, Čedomir R. Beljić, Suzana M. Lutovac, and Vesna M. Damnjanović, Long-Term Room and Pillar Mine Production Planning Based on Fuzzy 0-1 Linear Programing and Multicriteria Clustering Algorithm with Uncertainty, Hindawi Mathematical Problems in Engineering Volume 2019, Article ID 3078234, 26 pages
- Nitonye, Boma, Dr. Isaac, O.E., Dr. Nkoi, B. and *Prof. Abomaye-Nimenibo, Williams Aminadokiari Samuel, MAXIMAZATION OF PROFIT FROM SOAP PRODUCTION USING LINEAR PROGRAMMING OPTIMIZATION TOOL, International Journal of Science and Research Development, Vol. 02, Issue 01, pp.001-025, January, 2023.

- Omid Hashemi-Amiri, Fahimeh Ghorbani, Ran Ji, Integrated supplier selection, scheduling, and routing problem for perishable product supply chain: A distributionally robust approach, Computers & Industrial Engineering
Volume 175, January 2023,
- Sascha Kunath · Mathias Kühn · Michael Völker · Thorsten Schmidt · Phillip Rühl · Gennadij Heidel, MILP performance improvement strategies for short‑term batch production scheduling: a chemical industry use case, SN Applied Sciences (Springer nature Journal), 2022
- Zeyuan Allen-Zhu ؛Lorenzo Orecchia (2015) .Using Optimization to Break the Epsilon Barrier: A Faster and Simpler Width-Independent Algorithm for Solving Positive Linear Programs in Parallel .ACM-SIAM Symposium on Discrete Algorithms . arXiv1407.1925:
- Ziyan Zhao; Shixin Liu; MengChu Zhou; Abdullah Abusorrah, Dual-Objective Mixed Integer Linear Program and Memetic Algorithm for an Industrial Group Scheduling Problem, Published in: IEEE/CAA Journal of Automatica Sinica (Volume: 8, Issue: 6, June 2021)